تحديات
الأمن الغذائي العربي

تحديات
الأمن الغذائي العربي

د. الصادق عوض بشير

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

1430 هـ - 2009 م

ردمك 978-9953-87-730-3

جميع الحقوق محفوظة لمركز الجزيرة للدراسات

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+)

فاكس: 4831346 (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص. ب: 13-5574 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http: //www.asp.com.lb

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو الكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي **الدار العربية للعلوم ناشرون** ش. م. ل

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

مقدمة 7

الفصل الأول: أزمة الغذاء: السياق التاريخي والموقف الراهن 13

البعد الدولي لأزمة الغذاء وتداعياتها 14

البعد العربي لأزمة الغذاء وتداعياتها 19

أهم أسباب الأزمة 19

سيناريوهات ثلاثة 30

الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي العربي وتحدياتها 33

حجم المشكلة وتشريح أبعادها وتحديد مؤشراتها 33

ما هو المتاح من الغذاء في الوطن العربي؟ 65

ما هو المتاح للاستهلاك من الغذاء في الوطن العربي؟ 68

ما هو حجم الفجوة الغذائية في الوطن العربي؟ 70

الفصل الثالث: تحليل وتقويم المشكلة 81

العناصر والعوامل المساعدة في زيادة إنتاج الغذاء 81

الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وكيف يمكن تحقيقه؟ 83

الفصل الرابع: العلاج المقترح لحل المشكلة 95

محاولات واجتهادات لحل المشكلة 95

دور السوق العربية المشتركة والسوق الخليجية المشتركة في حل المشكلة 103

استعراض بعض النماذج الناجحة لتحقيق الأمن الغذائي في بعض الدول 111

الفصل الخامس: رؤية واقعية لشراكة إنتاجية ضمن إستراتيجية براجماتية لحل المشكلة 115

هيكل بنيوية الشراكة وأعمدتها الأربعة 132

نموذج مقترح لسيناريو عن شراكة افتراضية منتجة 137

الفصل السادس: استشراف المستقبل 143
إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين (2005–2025) 143
هل السودان قادر ومؤهل لحل مشكلة الأمن الغذائي العربي؟..... 151
بعض الأفكار الجديدة والواعدة في مجال الإنتاج الزراعي 158

شكر وتقدير 163
الرموز 165
نبذة عن المؤلف..... 166
خريطة العالم العربي..... 167

مُقَدِّمَة

مشكلة الأمن الغذائي، وخاصة توفر الغذاء الكافي والآمن والصحي لأكثر من ثلاثمائة مليون عربي، هي مشكلة حياة أو موت، وتمثل هاجساً وأزمة مستحكمة لا تقبل التقاعس أو المساومة أو التأجيل، في ظل تحديات تزايد الطلب على المواد الغذائية وغلاء أسعارها. وذلك لأن إنتاج واستهلاك السلع الغذائية وإشباع رغبات المستهلكين العرب يمثل الهدف الرئيسي لمختلف الأنشطة الإنتاجية والتجارية، وأحد أهم المكونات الرئيسية لمفهوم الأمن الغذائي.

ولكننا في هذه الدراسة نميل إلى تعريف الأمن الغذائي بأنه "تحقيق الاكتفاء الذاتي، من إنتاج واستهلاك كل أو معظم السلع الغذائية الرئيسية، وخاصة التي تشكل الطعام الرئيسي لمعظم السكان (كالقمح والأرز والذرة)، كما أنها تعتبر العمود الفقري لمقومات الحياة الإنسانية، وذلك بأقل تكلفة اقتصادية ممكنة، وعدم اللجوء إلى الاستيراد إلا عند الضرورة القصوى، وعدم رهن طعام السكان لجهات أجنبية مهما كان تعاطفها مع العرب.

صحيح أن تحقيق الأمن الغذائي يرتبط ارتباطاً كاملاً بتنمية الإنتاج الزراعي، ويغطي قضايا أكثر عمقاً وشمولاً مثل الحد من الفقر ومكافحة البطالة والتوزيع العادل للدخل. وصحيح أيضاً أن مفهوم الأمن الغذائي يشمل تمتع السكان في جميع الأوقات بالحصول على غذاء كافٍ وسليم ومغذ، كي يمارسوا حياة صحية نشطة. وهذا يتطلب بالضرورة الحصول على الغذاء في الوقت المطلوب وبصورة سريعة ومستدامة، الأمر الذي قد يرتبط بعوامل مختلفة أهمها: كيفية استغلال الموارد الطبيعية وممارسة الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل بصورة صحيحة، بما في ذلك إنتاج المحاصيل النقدية Cash crops والحصول على الوقود والطاقة لوسائل النقل وصولاً إلى الأسواق.

تعطي الأنظمة العربية مسألة توفير السلع الغذائية لمواطنيها اهتماماً كبيراً عن طريق ما تعده من برامج وسياسات – رغم قصورها– وما توفره من ميزانيات – رغم شحها – وكوادر إنتاجية مدربة –رغم قلتها– ووصولاً لهذا الهدف لا بد من

الـــضمانات الكافية لتوفر هذه الإمدادات الغذائية المذكورة سابقاً بصورة مستدامة ومـــستقرة، دون حدوث خلل أو تقلبات في إنتاجها وأسعارها أو تعرضها لتدهور في نوعيتها ومكوناتها الغذائية والصحية.

هـــذا المفهـــوم للأمن الغذائي المرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي، سيفرض علينا التركيـــز علـــى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة لإنتاج الغذاء من جهة، والمحاصـــيل الـــنقدية من جهة أخرى، بهدف الاستفادة من عائدها في دعم الإنتاج الغذائي والبنيات التحتية المطلوبة لاستدامته.

ولكـــن رغـــم ذلك الجهد فإن العالم العربي يعاني في مجمله من مشكلة حادة ومستفحلة في أمنه الغذائي، حيث يستورد من السلع الغذائية الرئيسية أكثر من ما ينتج، أو يستورد ما يساوي إنتاجه في أحسن الأحوال.

صـــرح د. أحمد جويلي الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، قائلاً: "العالم العربي يعاني من فجوة غذائية خطيرة، إذ يستورد 55 مليون طن من الحبوب ســـنوياً – نصفها من القمح –، إلى جانب 72 مليون طن من الأغذية، وأن الفارق بين الصادرات والواردات الغذائية العربية، قد يصل إلى 17 مليار دولار"[1].

وبما أن الوطن العربي لا يملك المخزون الإستراتيجي الكافي القابل للتخزين من الغذاء، الذي يجنبه الكوارث الطبيعية والتقلبات المناخية والضغوط السياسية، الناجمة عـــن استخدام بعض القوى الكبرى للغذاء كسلاح لتحقيق بعض أهدافها في العالم العربي، كما سيرد ذكره لاحقاً. **فمن لا يملك غذاءه لا يملك قراره ومن لا يملك قراره لا يملك مصيره** ويجد نفسه شاء أم أبى ضحية لعبة الأمم.

الأهداف والمنهج ومحاور الدراسة:

الأهداف:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. مخاطـــبة شـــريحتين هامتين من المهتمين بأمر الأمن الغذائي العربي هما، صناع القرار السياسي والزراعي في الوطن العربي، وشركات القطاعين العام والخاص

(1) شـــرين إحسان، "جويلي يقول: السوق العربية المشتركة تجاوزت مرحلة الشعارات" الملحق الاقتصادي لجريدة الشرق القطرية، 31 مارس/2008 آذار العدد 7228 ص 8.

المتمثلة في المنتجين والمستثمرين في هذا المجال.

2. تسليط الضوء على مشكلة الأمن الغذائي العربي وتشخيصها من خلال الإحصائيات المتوفرة، عن إنتاج السلع الغذائية بشقيها النباتي والحيواني في الوطن العربي، وفي كل بلد عربي على حدة من خلال ارتباطها بالعوامل الخارجية المؤثرة عليها سلباً أو إيجاباً، وخاصة الارتفاع الحاد الحالي في أسعار السلع والمواد الغذائية على نطاق العالم.
3. محاولة سبر غور العوامل والظروف التي أدت وتؤدي، إلى تفاقم المشكلة وتحليل معطياتها وتشريح مكوناتها.
4. محاولة التوصل إلى معالجة للمشكلة والتحديات التي تطرحها من خلال استعراض وتقويم التجارب السابقة، واستنباط الحلول من خلال البراجماتي لشراكة إستراتيجية، ذات بعدين: الأول بين دول عربية تستثمر في دول عربية أخرى والبعد الثاني: بين دول أجنبية تستثمر في دول عربية.

المنهج:

المنهج الذي اتبعته الدراسة يتلخص في الآتي:

1. تجميع المعلومات والإحصائيات المتوفرة عن مشكلة الأمن الغذائي بكل أبعادها ومكوناتها في الثماني سنوات الماضية (1998-2005). مع الأخذ في الاعتبار المستجدات والتداعيات التي أفرزتها أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والتي نشبت خلال السنوات الثلاث الأخيرة على النطاقين العربي والدولي، وخاصة مع بداية العام 2008.
2. محاولة قراءة وتحليل مشهد الأمن الغذائي العربي، في ارتباطه العام بالمؤثرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (سلباً وإيجاباً)، على المستويين العربي والدولي، آخذين في الاعتبار خصوصيات كل دولة عربية إذا لزم الأمر بهدف التوصل إلى رؤى محددة.
3. محاولة توظيف الرؤى والمعطيات التي تتوصل إليها الدراسة، في الوصول إلى أسس تأخذ في الاعتبار، ليس فقط حجم وأبعاد المشكلة ودور كل مكون في إنتاج وصيانة الحل الذي يحقق الأمن الغذائي العربي المنشود، بل أيضاً

إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005-2025)، والتي اقترحتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية.

وجدير بالذكر أن هذا النوع من الدراسة التي تسمى (دراسة موقف Position study)، والتي تستند في معظمها على: الفرضيات والاحتمالات والاستنتاجات والاستدلالات والاستقراءات والبراهين الظرفية والعملية، التي تفرزها قراءة الأحداث والمشاهد والنماذج بصورة علمية، تأخذ في الاعتبار معطيات المشهد الاقتصادي الزراعي مقروءاً مع المشهد الاقتصادي السياسي، الذي يختلف بالضرورة عن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الإنتاجية (Feasibility study)، والتي عادة ما تركز على التحليلات المالية والنقدية من منظور ومعطيات السوق من عرض وطلب وحساب التكلفة والعائد والربح والخسارة. وتختلف أيضاً عن الدراسة التي تعتمد على التحليلات الإحصائية (Statistical analysis) والتي تهتم تحديداً بمستوى وحدودا لحدث أو المعادلة (Significance level).

محاور الدراسة:

تعتمد الدراسة على خمسة محاور رئيسية كالآتي:

المحور الأول: يستعرض السياق التاريخي لأزمة الغذاء ويتناول المشكل في بعديه الدولي والعربي مع البحث في الأسباب الكامنة وراء أزمة الغذاء والوقوف على السيناريوهات الممكنة للخروج منها.

المحور الثاني: يتناول مشكلة الأمن الغذائي العربي، من خلال أربعة أبعاد هي: **أولاً:** حجم المشكلة وتشريح أبعادها وتحديد مؤشراتها، **ثانياً:** كمية المتاح من الغذاء، **ثالثاً:** الغذاء المتاح للاستهلاك في الوطن العربي، **رابعاً:** حجم الفجوة الغذائية.

المحور الثالث: يركز على تحليل وتقييم المشكلة من خلال منظورين، هما: **أولاً:** العناصر والعوامل المساعدة في زيادة إنتاج الغذاء، **ثانياً:** الاكتفاء الذاتي من الغذاء وكيف يمكن تحقيقه؟

المحور الرابع: يتناول العلاج المقترح لحل المشكلة من خلال ثلاثة مداخل، **الأول:** تسليط الضوء على الحلول والمحاولات المطروحة سابقاً، **والثاني:** يتحدث

عـــن إســـتراتيجية التنمـــية الـــزراعية العربية المستدامة للعقدين (2005-2025)، **والـــثالث:** يتناول دور السوق العربية المشتركة والسوق الخليجية المشتركة في حل المـــشكلة، ويستعرض المدخل **الرابع:** تقويم بعض النماذج في بعض الدول العربية وخبرات الدول الأخرى في تحقيق الأمن الغذائي.

أما المحور الخامس والأخير:

فيركـــز علـــى رؤية واقعية لشراكة إنتاجية ضمن إستراتيجية براجماتية، لحل المشكلة التي تستند على هيكل بنيوية الشراكة القائمة على أربعة أعمدة رئيسية.

وتلفـــت الدراســـة النظر إلى أنموذج مقترح لسيناريو عن شراكة (افتراضية) منـــتجة بين مستثمر محلي، ومستثمر أجنبي، (عربي أو غير عربي) وفق أسس متفق عليها.

أزمة الغذاء:
السياق التاريخي والموقف الراهن

لقد مرّ العالم بأزمة غذائية حادة في منتصف السبعينات من القرن الماضي نتيجة لظروف مناخية غير مواتية للإنتاج الزراعي. وتلازمت تلك الأزمة مع زيادة الطلب على استيراد محاصيل الحبوب وارتفاع أسعار البترول، مما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع الغذائية. ثم تلاشت الأزمة نسبياً وتدريجياً بعد انعقاد مؤتمر قمة الغذاء العالمي، في روما عام 1974م وبدأت الأمور تتحسن. وفي بداية الثمانينات من القرن الماضي تقدمت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمشروع ضخم لتحقيق الأمن الغذائي العربي، يغطي فترة عشرين عاماً (1980 – 2000)، ويشمل تنفيذ 153 مشروعاً لم ينفذ منها، للأسف، أي مشروع كما صرح بذلك الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية. وبحلول منتصف الثمانينات من القرن الماضي تضاعف مخزون العالم من الحبوب، وارتفع إنتاج العالم خلال العقود الثلاثة الماضية بنسبة نمو بلغت نحو (3.8 %) للقمح و(3%) للأرز و(2.7%) للذرة الشامية. وهي معدلات، كما تقول مصادر منظمة الزراعة والأغذية الدولية التابعة للأمم المتحدة (FAO)[1]، تفوق معدلات النمو السكاني على المستوى العالمي، وأنه منذ ثلاثين عاماً استقرت أسعار المواد الغذائية الأساسية نسبياً. في حين كان الاتجاه العام يميل نحو الانخفاض.

ومنذ عام 2000 بدأ العالم يشهد نهاية العصر الذهبي الخاص باستقرار أسعار المواد الغذائية، وبداية عصر تقلبات الأسعار ولكن في إطار مرتفع دائماً. وبالمقابل يشير نفس المرجع إلى أن إنتاج الغذاء في العالم العربي شهد تراجعاً في عام 2005م مقارنة بعام 2004م. وفي أواخر عام 2007 وبداية عام 2008 شهد العالم كما

(1) موقع منظمة الأغذية والزراعة الدولية http://www.fao.org

ذكـــرنا آنفـــاً ارتفاعـــاً حـــاداً في أسعار السلع الغذائية لأسباب مناخية وزراعية واقتصادية عديدة بما في ذلك العالم العربي.

البعد الدولي لأزمة الغذاء وتداعياتها:

تـــساءل المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) جاك ديوف في خطابه بمناسبة الاحتفال بيوم الغذاء العالمي في أكتوبر 2007م قائلاً: "إذا كان عالمنا ينـــتج طعامـــاً كافياً لإطعام جميع الناس، فلماذا هنالك 854 مليون شخص (963 مليون شخص حالياً) لا يزالون ينامون ومعدتهم خاوية؟ وهؤلاء معظمهم في الدول الناميـــة"[1] والتي من بينها بالطبع كل الدول العربية. ولكن الباحثة كارولين نقوين العاملـــة في برنامج البيئة لشبكة السياسة العالمية في لندن ترى أن السبب يكمن في السياسات الخاطئة والمدمرة للحكومات[2].

وفي أحـــدث تـــصريح لـــه بتاريخ 9 أبريل 2008 لوكالة رويترز قال جاك ديـــوف:"مـــن المستبعد أن تنخفض أسعار الغذاء في العالم على المدى القريب، مما يجعـــل بعـــض الـــبلدان الأكثر فقراً عرضة لأعمال الشغب بسبب الغذاء وارتفاع الأســـعار الذي وصل إلى 35% في العام، وما زال يتصاعد في تسارع مستمر حتى بلـــغ 65% وأكثر... وشهدنا أعمال شغب واحتجاجات واسعة في كل من مصر والكـــاميرون وهايـــيتي وبوركينافاســـو... وهـــناك خطر في اتساع نطاق هذه الاضـــطرابات في دول يذهب ما بين 50 – 60% من دخلها إلى الغذاء. وأن نذر ثـــورة الأرز تـــتجمع في أفـــق الكثير من بلدان آسيا بسبب تضاعف أسعار هذا المحـــصول الغذائـــي الهام، ولأن المخزون من الحبوب تراجع إلى أدنى مستوىً له في العـــالم مـــنذ الثمانينات. والموجود حالياً لا يكفي لسد الطلب إلا لفترة 8 – 12 أســـبوعاً"[3]. ونـــصح الحكـــومات بالاستثمار في منشآت الري والتخزين والبنية التحتـــية الريفية وزيادة الإنتاجية لمواجهة تحدي ندرة الغذاء. وناشد الصين والهند

(1) موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية http://www.aoad.org.

(2) كارولـــين بـــوين، "الحكومات والأمن الغذائي" برنامج البيئة لشبكة السياسة العالمية (لندن)، ترجمة جريدة العرب القطرية، 2 فبراير/شباط 2007 العدد 7112 ص 14.

(3) موقع منظمة الأغذية والزراعة الدولية http://www.fao.org

باعتبارهما من أكبر الاقتصاديات النامية في العالم ويحتضنان 2.2 مليار نسمة من بين 6 مليارات هم سكان العالم، إلى زيادة الاستثمار في الزراعة.

من المعروف أن أول أهداف التنمية في الألفية الثالثة (MDGs) التي حددها قادة العالم، في مؤتمر الأمم المتحدة عام 2000، تسعى لخفض نسبة الجياع إلى النصف بحلول عام 2015[1].

ويقول بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة: إن أسعار المواد الغذائية الأساسية (القمح والذرة والأرز) وصلت إلى مستويات قياسية حيث زادت بنسبة 50% أو أكثر في الأشهر الستة الماضية (من سبتمبر 2007 – مارس 2008)، وانخفض مخزون الطعام العالمي إلى معدلات تاريخية. وهذا من شأنه أن يضعف الأمل في تحقيق الهدف، خاصة وأنه لم يتبق للوصول إليه إلا نحو 7 أعوام. وتتراوح الأسباب في رأيه ما بين زيادة الطلب على الغذاء في الاقتصاديات الأساسية مثل الهند والصين، إلى أحداث مناخية غير مواتية مثل الأعاصير والفيضانات والجفاف[2].

ويشير بعض الخبراء إلى الزيادة في استهلاك الوقود الحيوي(Bio-Gas) المستخلص من بعض المحاصيل كالذرة الصفراء والسكر وفول الصويا والقمح، والتي بلغت 20% من إنتاج الذرة الصفراء في أمريكا ونحو 68% من إنتاج الزيوت الخضراء في دول الاتحاد الأوروبي، حسب ما ورد في تقرير للبنك الدولي. قال مسئولو شركات الوقود الحيوي **إن** أسعار المواد الغذائية سترتفع لبضع سنوات قادمة قبل أن تتراجع في نهاية المطاف لمعدلاتها العادية، بفضل زيادة مساحات وكميات المحاصيل. وينسب البعض ذلك إلى ارتفاع الطلب على الوقود الحيوي، الذي تسبب في خفض المساحات المخصصة للطعام البشري وارتفاعٍ مذهلٍ في أسعار المواد الغذائية.

تقول مجلة البيئة والتنمية "للولايات المتحدة مصانع عملاقة لتحويل الذرة الصفراء إلى غاز الإثانول اقتداءً بالبرازيل التي تصنعه من قصب السكر، والترويج

(1) وكالة رويترز، "أسعار الغذاء تدفع التضخم في عمان إلى أعلى مستوى في 16 عام" ترجمة الملحق الاقتصادي لجريدة الشرق القطرية، 12 فبراير/شباط 2008 العدد 7180 ص 12.

(2) بان كي مون، "الوجه الجديد للجوع"، خدمة صحيفة واشنطن بوست نقلاً عن صحيفة الشرق الأوسط اللندنية بتاريخ 2008/3/14م العدد 10699 ص 12.

لهـــذه الـــصناعة في أنحاء العالم لإنتاج الوقود من الحبوب والبذور الزيتية. ارتفعت أســـعار المواد الغذائية ارتفاعاً حاداً. فالولايات المتحدة والبرازيل ينتجان 90% من المجموع الكلي للبايوفيول، بينما ينتج الاتحاد الأوربي 75% من النوع الآخر المسمى بايوديزل المنتج من حبوب عباد الشمس وزيت النخيل وفول الصويا"[1].

وتوقع تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالاشتراك مع منظمة الأغذية والـــزراعة الدولية، صدر في منتصف 2008، زيادة سريعة في الإنتاج العالمي للوقود الحيوي خلال العشر سنوات القادمة بحيث يبلغ إنتاج الإثانول 125 بليون لتر سنة 2017 (أي ضـــعف إنتاج عام 2007) ويرتفع إنتاج البايوديزل ليبلغ 24 بليون لتر سنة 2017 بالمقارنة مع 11 بليون لتر عام 2007.

ومـــع أن الوقود الحيوي يشكل نحو 1.5% من سوق الطاقة ولكن يعزى إليه 70% مـــن ارتفـــاع أسعار القمح والحبوب الأخرى. وقدر البعض أن كمية الذرة المطلـــوبة لإنـــتاج الإثانول ملء خزان سيارة رباعية الدفع، تكفي لإطعام شخص واحد لمدة عام كامل (أي 240 كيلو جرام ذرة لإنتاج 100 لتر إثانول).

وتـــستطرد المجلة قائلة "ولإنتاج الوقود الحيوي مؤيدون ومعارضون في العالم، فالمعارضـــين يعتـــبرونه جـــريمة ضد الإنسانية باعتبار أن إنتاجه الكثيف يؤثر على ارتفـــاع أسعار المواد الغذائية في العالم، وقد يؤدي إلى اضطرابات ونزاعات طويلة الأمـــد في الـــدول الفقـــيرة، بينما يقول المؤيدون له خاصة في البرازيل والولايات المتحدة أن الجريمة الفعلية هي في نبذ الوقود الحيوي، وترك الدول التي يخنقها نقص المنتجات الغذائية والطاقة في حالة من التبعية وانعدام الأمن"[2].

ويقـــول رئيس البرازيل: "أن استخدام بلاده للوقود الحيوي خفض اعتمادها علـــى البترول بنسبة 40%، وخلق 60 مليون فرصة عمل، وخفض من نسبة تعرية الغابـــات إلى النـــصف، وعبّر عن اقتناعه بجدوى تكرار هذه النتائج في الكثير من البلدان الفقيرة والنامية في أفريقا وآسيا وأمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي، مما دفع

(1) رغده حداد، "الوقود الحيوي – ذهب أخضر يؤجج أزمة الغذاء"، مجلة البيئة والتنمية بتاريخ يوليو–أغسطس 2008م العدد 125/124 المجلد 13 الصفحات من 24–29.

(2) رغده حداد، "الوقود الحيوي – ذهب أخضر يؤجج أزمة الغذاء"، مجلة البيئة والتنمية بتاريخ يوليو–أغسطس 2008م العدد 125/124 المجلد 13 الصفحات من 24–29.

الـــبرازيل للتخطيط لإقامة 400 مصنع لتقطير الإثانول بحلول عام 2012 لإنتاج 36 بليون لتر سنوياً"[1].

ولكـــن من الناحية الأخرى أظهرت دراسة جديدة للعالِم بول كردزان الحائز على جائزة نوبل"أن التقديرات الرسمية، تجاهلت دور الأسمدة النيتروجينية التي تنتج غاز أكسيد النيتروز، الذي هو أقوى 296 مرة من غاز ثاني أكسيد الكربون. وهذه الانـــبعاثات الغازية وحدها تضمن أن يتسبب الإثانول في الاحتباس الحراري أكثر ب 1.5 ضـــعف مـــن البتـــرول، مما جعل في النهاية الخبراء يتساءلون: **أيهما أهم للإنسان الحياة أم وقود السيارات؟ الحبوب كغذاء أم الحبوب كوقود؟**"[2]

وفي الإعـــلان الختامـــي لقمة منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) والتي عقـــدت في رومـــا في يونيو 2008، دعا مندوبو 183 دولة، إلى استكشاف الأمن الغذائـــي، بعد أن خيبت الولايات المتحدة والبرازيل الآمال برفضهما التوقيع على الإعـــلان الـــدولي، الذي يدين إنتاج الوقود الحيوي من محاصيل غذائية أساسية، خاصـــة بعد أن ناشد المدير العام (للفاو) قادة العالم بتأمين 30 بليون دولار سنوياً للـــنهوض بقطـــاع الزراعة في العالم النامي وتأمين الغذاء ل 962 مليون جائع في العالم[3].

ومـــن الأخـــبار السارة للدول الجافة التي تنتج محصول الذرة البيضاء الحلوة (Sweet sorghum)، أن المعهد الدولي لأبحاث محاصيل المناطق شبه الجافة أثبتت في دراســـة له، بأن هذا المحصول يبشر بإنتاج وقود حيوي ذكي من سيقانه الطويلة، بعد الاستفادة من حبوبه كغذاء للإنسان والحيوان، دون إلحاق أي ضرر بالبيئة.

وبخـــلاف الإثانول المنتج من الذرة الصفراء الذي يستهلك إنتاجه طاقة أكثر مـــرة ونـــصف من الطاقة التي يولدها، ينتج إثانول الذرة البيضاء 8 وحدات من الوقـــود، مقابل كل وحدة تستهلك لصنعه في البلدان النامية. والجدير بالذكر أن

---

(1) رغده حداد، "الوقود الحيوي – ذهب أخضر يؤجج أزمة الغذاء"، مجلة البيئة والتنمية بتاريخ يوليو–أغسطس 2008م العدد 125/124 المجلد 13 الصفحات من 24–29.

(2) رغده حداد، "الوقود الحيوي – ذهب أخضر يؤجج أزمة الغذاء"، مجلة البيئة والتنمية بتاريخ يوليو–أغسطس 2008م العدد 125/124 المجلد 13 الصفحات من 24–29.

(3) جـــاك ديوف، "الجوع جريمة ضد الإنسانية تعصف ب 925 مليوناً"، ترجمة مركز معلومات الراية، جريدة الراية القطرية الأسبوعية، بتاريخ 2008/10/25م، العدد 9667 ص 32.

هذا المحصول الذي يمكن أن يُنتج بكثرة في دول عربية كثيرة (كالسودان والصومال وربمـــا مناطق معينة في مصر وموريتانيا والمغرب والسعودية واليمن ودول الخليج)، يعتـــبر من المحاصيل التي لا يتم الاتجار والمنافسة بها في بورصة المحاصيل ومضاربات الأسعار، وكل هذه الدول بإمكانها الاستفادة من هذه الميزة المزدوجة لهذا المحصول.

وهـــذه التطورات أدت إلى ظهور وجه جديد للجوع، يتمثل في ازدياد الذين يعيـــشون تحت مستوى الفقر (المحدد بدولار واحد في اليوم بمعيار الأمم المتحدة). ويمتص التضخم معظم الدخل الضئيل لهؤلاء البشر، فيضطرون إما لشراء غذاء أقل أو شراء منتجات غذائية أرخص وأقل قيمة غذائية، والنتيجة الحتمية هي المزيد من الجوع والمستوى الصحي المتدني.

ويعـــتقد الخـــبراء أنه لكي نحقق المطلوب للأمن الغذائي، علينا **أولاً** مواجهة الاحتـــياجات الإنسانية لإطعام 73 مليون شخص في جميع أنحاء العالم للعام 2008، مـــن قـــبل برنامج الغذاء العالمي. **وثانياً** تقوية برامج الأمم المتحدة لمساعدة الدول النامـــية على مواجهة الجوع. **وثالثاً** التعامل مع العواقب المتزايدة للصدمات المناخية على الزراعة. **ورابعاً** دعم الإنتاج الزراعي نفسه.

وكتب مارك ثيرويل قائلاً: "إن الأسعار العالمية للمواد الغذائية ارتفعت بأكثر مـــن 75% في عام 2007 مقارنة بنحو 20% فقط في عام 2000، مما يعود بالذاكرة إلى التحذيرات المتشائمة التي أطلقها توماس ماثيوس حول تعرض العالم لخطر المجاعة في يوم من الأيام"[1].

ويشير بعض الخبراء إلى أن الزيادة في استهلاك الوقود الحيوي، تسببت في خفض المـــساحات المخصصة للطعام البشري. وقد انتشرت الاضطرابات المتعلقة بالغذاء من غـــرب أفـــريقيا إلى جنوب آسيا، في دول لا بد فيها من استيراد المواد الغذائية لتغذية الـــسكان الجـــائعين، هـــبت المجتمعات للاحتجاج على تكلفة الحياة المرتفعة. كما أن الديمقـــراطيات الهـــشة أصـــبحت تتعرض لضغوط بسبب عدم الأمن الغذائي. كما أصدرت العديد من الدول حظراً على التصدير، وسيطرت على أسعار المواد الغذائية.

---

(1) مـــارك ثيرويل، "الغذاء وشبح ملتيوس" جريدة الفاينانشيال تايمز، ترجمة الملحق الاقتصادي لجـــريدة الوطن القطرية، تحت عنوان "75% ارتفاع أسعار المواد الغذائية في 7 سنوات" 28 فبراير/شباط 2008 العدد 759 ص 8.

البعد العربي لأزمة الغذاء وتداعياتها:

مـــا زالـــت مشكلة الأمن الغذائي العربي تبعث على القلق لكافة أبناء الأمة العـــربية كمـــا أنهـــا لا تؤرق فقط الحكومات والإستراتيجيين العرب، وإنما أيضا صـــانعي القـــرار والسياسيين الحادبين على المصلحة العامة للأمة العربية من حيث توفير الغذاء الصحي لشعوبهم والمتزامن تلقائياً مع النمو السكاني المضطرد.

أما التساؤلات الكثيرة التي تدور حالياً في الأوساط العربية، ولا تجد إجابات وافية، فهي على شاكلة:

- ما هو موقفنا من أزمة الغذاء العالمي؟
- ما هي خططنا لمواجهتها؟
- كيف نزيد إنتاجنا قطرياً وإقليمياً للقضاء على الفجوة الغذائية؟
- ما هو دور الحكومات والقطاع الخاص في الشراكات الاستثمارية؟
- كيف نحفز المزارعين على زيادة الإنتاج؟
- كيف نقضي على مشكلة نقص مدخلات الإنتاج، وتمويل الزراعة؟

أهم أسباب الأزمة

1. العامل الديموغرافي الخاص بزيادة سكان العالم، وزيادة عدد الأفواه الجائعة، التي استنزفت بشكل خطير موارد العالم الغذائية بما في ذلك العالم العربي.
2. الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة والنفط.
3. اتجاه الدول المنتجة للحبوب للتوسع في إنتاج الوقود الحيوي من بعض المحاصيل.
4. المضاربة في بورصات أسواق المحاصيل.
5. الارتفـــاع الحـــاد في درجة الحرارة في العالم، وتزايد خطورة ظاهرة الاحتباس الحـــراري، الـــتي أدت إلى موجات حر وجفاف وصقيع أثر سلباً على إنتاج المحاصيل الغذائية.

أما على الصعيد العربي، فتتمثل الأزمة في الأسباب الآتية:

1. تهميش الزراعة وعدم إعطائها الأولوية في العملية الإنتاجية.
2. الاعتماد الكبير على استيراد الطعام، على حساب إنتاجه محلياً.

3. ضعف البنيات الزراعية التحتية الجاذبة للاستثمار.
4. عـــدم الاســـتفادة القصوى، من الموارد الطبيعية، والمناخات المتعددة في بعض الدول العربية.
5. ضعف الإنتاجية المعبر عنها بإنتاج مساحة زراعية معينة بالطن.
6. ضـــعف دور القطـــاع الخـــاص، وعدم تلقيه الدعم الكافي من القطاع العام، وخاصة على مستوى صغار المنتجين.

وقـــد شـــغلت هذه المشكلة أيضاً شرائح واسعة من منظمات المجتمع المدني، والقطـــاع الخاص العربي، ودوائر الاقتصاد الزراعي، وشركات الإنتاج والتسويق، ودوائـــر الـــبحث العلمـــي في الجامعـــات والمعاهـــد ومراكز البحوث الزراعية والاقتـــصادية. حـــتى أن دائرة الاهتمام بهذه المشكلة، قد توسعت لتشمل جماهير المـــزارعين وعمّـــال الزراعة واتحاداتهم المهنية والنقابية، وحتى رعاة الماشية والأبقار ومربيـــي الـــدواجن علـــى امتداد الوطن العربي كله. وعندما نتحدث عن الإنتاج الزراعـــي والغذائي في هذه الدراسة، فنعني به الإنتاج بشقيه النباتي والحيواني، بما في ذلك الألبان ومنتجاتها والأسماك.

هذه التطورات دفعت بمعدلات التضخم لأعلى مستوياتها وساهمت في هبوط القـــيمة الشرائية للعملات المحلية، كما حدث في سلطنة عمان على سبيل المثال[1]، وخلـــق أزمة غذاء وصفت بالعنف الذي قد يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية عنيفة ومجاعات يمكن أن تتطور إلى مستوى الحرب بين الذين يملكون والذين لا يملكون. وقد بدأ ذلك واضحاً في المعارك الدموية للحصول على الخبز، في مصر على سبيل المثال، حتى بدأت الصحافة العربية تتحدث عن شهداء الخبز. وكشف تقريرٌ لمركز المعلـــومات لدعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، النقاب عن أن قسماً كبيراً مـــن الـــدعم الذي تخصصه الحكومة المصرية للسلع الغذائية، يذهب إلى الخبز، بما قيمـــته 1.4 ملـــيار دولار في عام 2007م[2]. وفي مصر يولد كل 23 ثانية طفل مما

(1) وكالة رويترز، "أسعار الغذاء تدفع التضخم في عمان إلى أعلى مستوى في 16 عام" ترجمة الملحق الاقتصادي لجريدة الشرق القطرية، 12 فبراير/شباط 2008 العدد 7180 ص 12.
(2) وكالـــة قـــدس بـــرس، "مصر تستورد 70% من استهلاك الخبز" ترجمة الملحق الاقتصادي لجريدة الشرق القطرية، 6 أبريل/2008 العدد 7234 ص 9.

أدى إلى مـــضاعفة عـــدد سكان مصر خلال الثلاثين عاماً الأخيرة ليصل إلى 78 ملـــيون نسمة، يعاني أغلبهم من الفقر والبطالة، إذ يعيش أكثر من 40% منهم على حدود خط الفقر (دولار واحد في اليوم).

وطبقاً لتقديرات برنامج الغذاء العالمي فإن ارتفاع معدلات التضخم أدى إلى زيادة تكاليف المعيشة للمواطنين البسطاء بنحو 50%، وتزايد الفجوة الغذائية والتي عرضـــت الأمن الغذائي والأمن القومي للخطر. وقد يدفع هذا إلى هزات اجتماعية خطيرة أشبه بانتفاضة الخبز عام 1977 أثناء حكم السادات، التي أودت بحياة أكثر من 70 مصرياً[1].

وفي دراســـة حديثة لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (أبريل 2008) نشرت بجريدة الراية القطرية، جاء فيها أن الفرد في الدول النامية – من بينها الدول العربية الفقيرة– ينفق من 50 – 80% من دخله في الطعام، بينما ينفق الأوروبي والأمريكي من 10–20% فقط. كما اتضح أن إنفاق الأسرة الألمانية المكونة من 4 أفراد والذي يساوي 500 دولار في الأسبوع، يكفي لإطعام أسرة تشادية مكونة من 9 أشخاص لمدة 8 سنوات (لأن الدخل في تشاد يساوي دولار واحد في الأسبوع). وما تنفقه هـــذه الأســـرة الألمانـــية في الأسبوع يساوي 7 أضعاف ما تنفقه أسرة مصرية في الأسبوع (دخل الأسرة المصرية في الأسبوع يساوي 68 دولار)[2].

يقـــول الأمين العام للأمم المتحدة: "إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية سيستمر، وحتى إن حدث ذلك، فلدينا الوسائل والتكنولوجيا لمواجهة الجوع وتحقيق أهداف التنمـــية في الألفـــية الـــتي حددها قادة العالم في مؤتمر الأمم المتحدة عام 2000. وســـنعرف ما سنفعله وكيف نفعله؟ والمطلوب هو إرادة سياسية وموارد موجهة بطريقة فعّالة وعلينا:

- **أولاً**: مواجهة الاحتياجات الإنسانية.
- **ثانياً**: تقوية برامج الأمم المتحدة لمساعدة الدول النامية على مواجهة الجوع.

---

(1) حمـــدي عـــبد الـــرحمن، "شـــهداء الخبـــز وإشكالية الأمن الغذائي" جريدة العرب القطرية، 23 مارس/آذار 2008 العدد 7224 ص 11.

(2) تقرير، منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (أبريل 2008)، "أزمة الغذاء العالمي... التسونامي الزاحف" جريدة الراية القطرية بتاريخ 2008/6/4، العدد 9524 ص 6.

- **ثالثاً**: التعامل مع العواقب المتزايدة للصدمات المناخية على الزراعة بالإضافة إلى النتائج طويلة المدى للتغيرات المناخية.
- **رابعاً وأخيراً**: دعم الإنتاج الزراعي"[1].

وبما أن مشكلة الأمن الغذائي العربي تعتبر مشكلة مركبة ومعقدة ومتداخلة وذات أبعاد محلية وإقليمية ودولية متشابكة، فإنها تحتاج بالتالي إلى حل مركب، يأخذ في الاعتبار كل هذه الأبعاد المذكورة بجانب الأبعاد الاقتصادية والسياسية.

وبالرغم من أن العديد من البحوث والدراسات قد أجريت بخصوص هذه المشكلة، وعقدت من أجلها الكثير من المؤتمرات والندوات وصيغ في خواتمها مختلف التوصيات، لكن هاجس الأمن الغذائي العربي ظل قائماً وماثلاً في الأذهان. ويعود ذلك في تقديري إلى عدة أسباب أهمها السببان التاليان:

السبب الأول: يُعزى إلى انعدام القدر الكافي والمطلوب من الإرادة السياسية الجماعية والفاعلة للأمة العربية، كردة فعل لما يعانيه معظم هؤلاء العرب (بلداناً وشعوباً وحكومات)، من تمزق وتشرذم ومقاطعة ومناكفة، بسبب الخلافات السياسية والايديولوجيه والدينية التي وصلت حد قفل الحدود بين دولها في بعض الأوقات والحالات، كما حدث بين الجزائر والمغرب، وبين ليبيا ومصر، وبين سوريا ولبنان، وبين العراق والأردن. والإرادة السياسية تعني عقد العزم، بصورة لا تقبل الابتزاز والمساومة، لتوظيف كل عناصر ومكونات هذه الإرادة، كوحدة الرؤى والأهداف والسياسات الحكومية وغير الحكومية، لاتخاذ القرار الحاسم الذي يخدم ويعزز قضية التضامن والعمل الجماعي. **وعلمياً فإن الخواطر هي التي تحرك الرغبة، والرغبة هي التي تحرك الإرادة** فهل وصل صناع القرار السياسي والاقتصادي في الوطن العربي إلى هذه المرحلة؟. وقد يخطر ببالهم استشعار الأزمة، وتتحرك لديهم الرغبة، ولكن هذه الرغبة لم تحرك لديهم الإرادة بالدرجة الكافية لتحويلها إلى قرارات. وظلت رغبة خاوية ترددها ردهات مؤتمرات القمم العربية، وظلت كرغبات على الورق لم تصل مرحلة الإرادة الفاعلة والكاملة على أرض الواقع. وإلا فبماذا نفسر اتجاه دول الخليج العربي وليبيا للاستثمار الزراعي في دول

(1) بان كي مون، "الوجه الجديد للجوع"، خدمة صحيفة واشنطن بوست نقلاً عن صحيفة الشرق الأوسط اللندنية بتاريخ 2008/3/14م العدد 10699 ص 12.

جـــنوب شـــرق آسيا (كالفلبين وتايلاند ودول أخرى في أواسط آسيا كأوكرانيا وكازاخستان وباكستان) لزراعة الأرز والقمح؟[1].

وحـــتى لو توفر في بعض الظروف الحد الأدنى من الإرادة السياسية، فهنالك الكـــثير مـــن العقبات والمشكلات التي تحول دون تنفيذ القرارات المتخذة في مجال العمـــل العـــربي المـــشترك، ولعل أهمها التقوقع القُطري والبيروقراطية، وتضخيم الخلافات على حساب التعاون القائم على المصالح المشتركة.

والجديـــر بالذكر أن هذا يحدث رغم ما أبدته وظلت تبديه بعض الدول العربية، من إيمان بحتمية التعاون من خلال قرارات القمم العربية، في مجال الأمن الغذائـــي وخاصـــة قرار قمة الرياض عام 2007، والذي تجسد في إستراتيجية التنمية العربية الزراعية المستدامة للعقدين (2005-2025). ورغم ما يسود عالم الـــيوم مـــن متغيرات اجتماعية عميقة، وانعطافات اقتصادية حادة، وتحولات سياسية متسارعة، يتطلب التعامل معها الكثير من المرونة والحكمة دون التضحية بالهـــدف الأساسي، فالخلافات جعلت العرب - للأسف - كمن ينطبق عليه قول الله تعالى "بأسهم بينهم شديد، تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى، ذلك بأنهم قوم لا يعقلون"[2].

السبب الثاني: يُعزى إلى انعدام القدر الكافي والمطلوب من الثقة المتبادلة والتي مـــن شـــأنها أن توفـــر الأسس العقلانية والتفاهم بين الأنظمة الحاكمة والقيادات الـــسياسية، والـــتي تُفاقمها أحياناً الخلافات النابعة من ترجيح كفة المصالح الحزبية والأســـرية والقبلـــية والطبقية والعشائرية والقطرية الضيقة، على حساب المصالح العربية العليا. كما تغذيها أحياناً التبعية شبه العمياء للأنظمة المختلفة في لعبة الدول الكـــبرى، في عـــالم اليوم الذي يعج بالصراعات المتكررة على مدار الساعة. وقد تتخذ أحياناً من الغذاء سلاحاً سياسياً للضغط على هذا النظام العربي أو التدخل في شـــؤونه الداخلـــية لخدمـــة أهـــدافها ومصالحها الأجنبية وإملاء الشروط لتمرير الأجندات الخاصة.

---

(1) مقال، "الاتجاه نحو أوكرانيا وقازاخستان وليس السودان"، الملحق الاقتصادي لجريدة الوطن القطرية، بتاريخ 2008/8/25م العدد 938 ص 6.

(2) القرآن الكريم، "سورة الحشر" الآية 14 (دمشق: مطبعة دار الخير 2004).

أمـــا الوجه الآخر للأزمة فيتمثل في مقايضة الغذاء بالمواقف السياسية، وقد أشار تقرير لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) صدر في أبريل 2008، إلى التدخل الأمريكـــي في شؤون عدد غير قليل من الدول الأفريقية والآسيوية ودول أخرى مثل فنزويـــلا وبوليفيا، وحتى في شؤون الدول العربية مثل مصر والسودان وموريتانيا. وقد أكـــد وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط، مع مطلع عام 2008 "أن شروطاً بكافة صـــورها ســـواء كانـــت اقتصادية أو سياسية، تعد إحدى صور التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتتعارض مع مبدأ الملكية الوطنية لخطط التنمية المتفق عليها دولياً"[1]. جـــاء ذلـــك في كلمـــته في افتتاح أعمال الاجتماع التحضيري الثاني، لمنتدى التعاون للتنمـــية الذي عقد في القاهرة في أواخر يناير 2008، وقال: "إن هذا المنتدى يكتسب أهمـــية مضاعفة، كونه يناقش موضوع الشروط على المساعدات وهو أمر خطير تعاني منه مصر ولا تقبله"[2]. وأضاف قائلاً: "إن وفاء الدول المتقدمة بالالتزامات التي قطعتها علـــى نفسها لزيادة حجم المساعدات الإنمائية وفقاً "لتوافق مونتيري" يعد مسألة بديهية ومحـــسومة وغـــير قابلـــة للتأويل"[3]. وأضاف "أنه يتعين ترجمة هذا الوفاء على أرض الواقـــع، دون أن يتم ذلك بمنأى عن تعزيز فعالية المساعدات الإنمائية من خلال حزمة من الإجراءات، أبرزها تحقيق أكبر قدر من الاتساق بين المعونات وأولويات التنمية التي تحـــددها الـــدول المتلقـــية لهـــا، بما يجسد المسؤولية المشتركة في تنفيذ خطط التنمية واســـتراتيجيات الحـــد مـــن الفقر"[4]. وأوضح أيضاً "أن هذا الاجتماع يأتي مواكباً للجهود الخاصة بالإعداد لمؤتمر الدوحة نهاية عام 2008، لمراجعة التقدم في تنفيذ (توافق مونتيري) بشان تمويل التنمية"[5]. وشدد أبو الغيط على أن التعاون (جنوب – جنوب)

(1) عمر عبد الرازق، "أبو الغيط يقول: "مصر تعاني من فرض شروط على المساعدات" جريدة العرب القطرية، 20 يناير/كانون ثاني 2008 العدد 7161 ص 12.
(2) عمر عبد الرازق، "أبو الغيط يقول: "مصر تعاني من فرض شروط على المساعدات" جريدة العرب القطرية، 20 يناير/كانون ثاني 2008 العدد 7161 ص 12.
(3) عمر عبد الرازق، "أبو الغيط يقول: "مصر تعاني من فرض شروط على المساعدات" جريدة العرب القطرية، 20 يناير/كانون ثاني 2008 العدد 7161 ص 12.
(4) عمر عبد الرازق، "أبو الغيط يقول: "مصر تعاني من فرض شروط على المساعدات" جريدة العرب القطرية، 20 يناير/كانون ثاني 2008 العدد 7161 ص 12.
(5) عمر عبد الرازق، "أبو الغيط يقول: "مصر تعاني من فرض شروط على المساعدات" جريدة العرب القطرية، 20 يناير/كانون ثاني 2008 العدد 7161 ص 12.

يجب أن لا يكون على حساب التعاون (شمال – جنوب)، وإنما مكملاً له نظراً إلى أن القـــدرات الحالـــية للدول النامية ما زالت محدودة، ولا يمكنها أن تتكفل وحدها بمهمة رفع مستويات التنمية في الدول النامية.

وقـــد ظهر استخدام الغذاء كسلاح سياسي، للضغط على الأنظمة عن طريق إعانـــات القمح الأمريكية المقدمة لمصر. فمثلاً في 1994م فرض على مصر زراعة الفـــراولة كسلعة للتصدير، على حساب زراعة القمح المحصول الغذائي الرئيسي في مصر. والفراولة معروفة بشراهتها لمياه الري، فماذا كانت النتيجة؟ اضطرت مصر إلى اســـتيراد ســـتة ملايين طن من القمح، ولم تستطع في نفس الوقت من تصدير سوى سبعة أطنان فقط من الفراولة.

هـــذا يكـــشف في حـــد ذاته عن نوع خطير من استخدام الغذاء كسلاح، للضغط على بلد كمصر للاعتماد على القمح الأمريكي. فبدلاً من تشجيعها على زراعـــة هذا المحصول الغذائي الهام للشعب المصري، والاكتفاء الذاتي منه، فرضت عليها أمريكا زراعة محصول تفاخري وغير أساسي في مائدة الطعام المصرية، بحجة الحاجـــة إلـــيه في التـــصدير، رغم أنه يستنزف الكثير من المياه التي تعتبر الشريان الرئيـــسي لحياة مصر على مر العصور، وذلك حتى يتم تكبيل مصر بقيود استيراد القمـــح من الولايات المتحدة، والذي قدم لها في البداية كإعانة من باب الاستدراج ليس إلا[1].

إن دراســـة مشكلة الأمن الغذائي العربي لا تنقصها الإحصائيات الرئيسية، أو المعلـــومات العامـــة، بل تنقصها الدقة والتفاصيل والتحليل السليم لهذه المعطيات، تمهـــيداً لـــتحديد الرؤية الواقعية في نطاق إستراتيجية براجماتية واضحة المعالم، من شأنها تمهيد الطريق لانبثاق وتطوير برنامج جديد وغير تقليدي لحل المشكلة.

وهـــنالك الكـــثير من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، المحلية والإقليمية والدولـــية، العـــربية وغـــير العربية، وعلى رأسها منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) وبـــرنامج الغذاء العالمي (WFP) ومقرهما في روما، والمنظمة العربية للتنمية الـــزراعية التابعة لجامعة الدول العربية (AOAD)، والهيئة العربية للاستثمار والإنماء

(1) محمد العربـــي بوقرة، "معارك المياه من أجل مورد مشترك للإنسانية" سلسلة قضايا العالم، ترجمة غازي بزو (بيروت: دار الفارابـــي، 2006)10 ص 248.

الزراعـــي (AAAID)، وكلاهمـــا يتخذان من الخرطوم مقراً لهما، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية في القاهرة، وكلها تمتلك الكثير من الإحصائيات والمعطيات التي استعنا بها في هذه الدراسة.

ورغـــم أن بعض هذه الإحصائيات والمعطيات تعود للفترة 1998 –2005، فلم نعثـــر بعد زيارة مواقع هذه المنظمات في شبكة الإنترنت على إحصائيات حديثة تعود للعـــامين 2007/2006م. وعلـــيه فإن هذه المعلومات تحتاج إلى تحديث (Updating)، وتطويـــر ســـنوي منـــتظم لمواكـــبة المتغيرات التي تحيط بهذه المشكلة من كل حدب وصـــوب. إلا أنهـــا – في تقديـــري – تكفي حالياً بالقدر المعقول الذي يتيح تشريح وتـــشخيص المـــشكلة، وسبر أغوارها من المنظور الغذائي، بشقيه النباتي والحيواني من جهة، ومن المنظور الاستراتيجي من جهة أخرى، والمنظور الجيوسياسي من جهة ثالثة. وذلـــك تمهيداً لدراسة حجمها وأبعادها وتداعياتها المختلفة، توطئة لبلورة سيناريو يقود بالـــضرورة إلى الإستراتيجية البراجماتية، والبرنامج الجديد غير التقليدي الذي بشرنا به لحل مشكلة الأمن الغذائي العربي من جذورها.

هذا الحل المنظور لا بد في تقديري أن يستند في المقام الأول على رؤية واقعية، تأخذ في الاعتبار إخفاقات وسلبيات وإيجابيات التجارب الماضية، وخصوصية كل دولـــة على حدة، في إطار من شمولية المنهج وملابسات المصالح الدولية والإقليمية المتـــشابكة والمتـــصارعة مـــع المصالح الوطنية، وخاصة في نطاق علاقات الجنوب بالـــشمال مـــن جهة، والجنوب بالجنوب من جهة أخرى، وينظر له ضمن عولمة جديـــدة تقـــودها حالـــياً رأسماليـــة متوحـــشة، اكتسحت المشهدين السياسي والاقتـــصادي، خاصة بعد زوال المعسكر الاشتراكي وبروز التكتلات الاقتصادية الكبرى (كالاتحاد الأوروبي والأفتا والنافتا والآسيان والكوميسا والسادج وغيرها)، وهي التكتلات التي لم يعهدها العالم من قبل.

وأيضاً ضمن معطيات العلوم الزراعية الحديثة والتكنولوجيات المتطورة لإنتاج الغـــذاء كماً ونوعاً، والتي جادت بها ثورتا المعلومات والاتصالات المعاصرة بكفاءة عالية، وعلى أوسع نطاق فيما عرف بالقرية الكونية.

وهذا الحل المنظور من شأنه أن يخرج الأمة العربية من دائرة التنظير والتمنيات الطوباوية، إلى دائرة التفعيل والتطبيقات الميدانية. وبغير هذا المنهج الواقعي، سيكون

مـــن الصعب الخروج من عنق الزجاجة، ووضع الأسس السليمة لنظرة استشرافية مـــستقبلية، تضمن للعالم العربي أمناً غذائياً مستداماً، في عالم اختلطت فيه السياسة بالغذاء.. والفساد المالي والإداري بالتنمية.. والاقتصاد بالاستبداد.. وهيمنة الدول الكـــبرى علـــى مصالح الدول الصغرى. وأخذت بالتالي حدود الدول ومصالحها الوطنية تنحسر وتتلاشى تدريجياً، أمام المد العاتي لعولمة لا تعرف الرحمة وخصوصية الدول.

إن التزام الدول العربية أمام شعوبها والمجتمع الدولي، بمقررات مؤتمر قمة الغذاء العالمي (1974)، وما ترتب عليها -رغم قدمها-، وأهداف الأمم المتحدة في التنمية للألفـــية الثالـــثة (MDGs) للعـــام 2000م، ومقررات وتوصيات منظمتي الأغذية والـــزراعة الدولية (FAO)، وخاصة ما جاء في مؤتمر الغذاء العالمي (يونيو 2008)، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية (AOAD)، وخاصة ما جـــاء بالإستراتيجية العربية المستدامة للتنمية الزراعية في العقدين القادمين (2005-2025)، تُحـــتِم علـــى العـــرب مزيداً من التضامن لتحقيق الأمن الغذائي العربي المـــستدام، والقفل النهائي لباب تسول الطعام من الدول المانحة ومنظمات الإغاثة الدولية، (لأن اليد العليا خير من اليد السفلى).

ومن أجل متطلبات البقاء والرفاهية، وضرورات الأمن الاستراتيجي العربي - الذي عرف بهشاشته وضعفه أمام الاختبارات الصعبة-، تتعين الحاجة الماسة لدعم الأمـــن الغذائـــي. إن سر صمود الأمن الإستراتيجي يكمن في الأمن الغذائي، في منطقة جغرافية تعتبر من أكثر وأهم مناطق العالم عرضة للتهديد والأطماع والغزو والـــتدخلات الأجنبية، وذلك بسبب موقعها الإستراتيجي ومواردها ومخزونها من النفط والغاز.

ويـــتعين ذلـــك كلـــه من أجل متطلبات البقاء والرفاهية، وضرورات الأمن الاستراتيجي العربي الذي عرف بهشاشته وضعفه أمام الاختبارات الصعبة، فهو إذاً في أمـــس الحاجة للدعم، لأن سر صمود الأمن الاستراتيجي العربي يكمن في الأمن الغذائـــي، في مـــنطقة جغـــرافية تعتبر من أكثر وأهم مناطق العالم عرضة للتهديد والأطمـــاع والغـــزو والـــتدخلات الأجنبية، وذلك بسبب موقعها الإستراتيجي ومواردها ومخزونها من النفط والغاز.

ومن يغُص في أعماق الأرقام والإحصائيات العامة والمتاحة، عن إنتاج السلع الزراعية الأساسية في الوطن العربي، ير أنها ظلت تتأرجح في تذبذب شديد كظاهرة علـــى مستوى كل دولة على حدة، وعلى مستوى العالم العربي برمته، وذلك رغم الـــتفاوت الواضح في نوعية المناخ الملائم للزراعة وطريقة ري كل محصول في كل بلد.

ومن مفارقات التذبذب أن مصر حصدت نحو 7.2 مليون طناً من القمح عام 2007، مـــن مساحة بلغت 2.7 مليون فدان فقط (الهكتار يساوي نحو 2.4 فدان)، بينما حصدت المغرب 9 مليون طن قمح (بزيادة 1.8 مليون طن عن مصر)، ولكن مـــن مـــساحة بلغت 13.5 مليون فدان (أي 5 أضعاف مساحة القمح المزروع في مـــصر)، بيـــنما حصدت الجزائر 4.3 مليون طن قمح من مساحة نحو 7.4 مليون فدان.

وهـــذا يوضح التذبذب في الإنتاج، إذ أن إنتاج الفدان في مصر بلغ نحو 2.7 طن، وفي المغرب نحو 600 كيلو جرام فقط، وفي الجزائر نحو 570 كيلوجرام فقط، بينما متوسط إنتاج الفدان في دول مثل (كندا وأستراليا والولايات المتحدة) -رغم الـــتفاوت في العوامل والظروف المناخية والإنتاجية والتكنولوجية- يتراوح ما بين 4-6 طن، حسب مصادر منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو).

وعمـــوماً فإن العرب زرعوا ما بين 1998-2002 (خلال 5 سنوات) نحو 29 ملـــيون هكتار من الحبوب في المتوسط، ولكنهم أنتجوا فقط نحو 43 مليون طن، بيـــنما زرعوا في عام 2004 نحو 28 مليون هكتار، وأنتجوا نحو 53 مليون طن (أي بـــزيادة 1 مليون هكتار و9 مليون طن فقط)، الشيء الذي لا يتناسب بعد نحو 6 سنوات بالتقريب من الحالة السابقة.

أحـــياناً نجـــد أن معدل إنتاج سلعة غذائية معينة في موسم زراعي معين، يفوق معدل المستوى العالمي، وأحياناً نلاحظ أن معدل هذا الإنتاج قد هبط في موســـم معين آخر، إلى مستويات متدنية تدعو إلى القلق. وقد يكون وراء هذا الـــتذبذب عوامل مناخية طبيعية كالبرد القارص والصقيع، الذي ضرب العديد مـــن الـــدول العربية في شتاء عام 2008، وأتلف الكثير من المحاصيل وقلل من الإنتاج.

وهـــذا من شأنه أيضاً أن يولد شعوراً بالإحباط عند بعض علماء الزراعة وصـــناع القرار العرب، وقد يترك انطباعاً سلبياً بسبب تلاعب البعض الآخر بالإحـــصائيات لأســـباب سياسية أو أمنية تظهر بمظهرين مختلفين: إما الجنوح أحياناً للمبالغة في تضخيم مشكلة الأمن الغذائي.. أو الجنوح أحياناً للتقليل من شأنها لكف طمع الطامعين. وكل هذا بسبب قلة أو عدم كفاءة الكوادر المؤهلة للقـــيام بالدراسات الدقيقة بصرف النظر عن تأرجح الإنتاج. وكلاهما شعور ضـــار جداً قد يقدح في مصداقية الأرقام، ويعقد الحل المطلوب لمشكلة الأمن الغذائي العربي.

حلـــم الاكتفاء الذاتي، وتحقيق الأمن الغذائي العربي، ما زال للأسف بعيد المنال رغم وجود الدراسات واستراتيجيات التنمية الزراعية التي لم تسفر عن أية نـــتائج ملموسة حتى الآن، على حد قول د. جويلي الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الذي ركز على فكرة التكامل العربي، سواء في إنتاج السلع أو الخدمات، وضرورة التوسع في الاستثمارات بالمنطقة العربية، باعتباره مدخلاً هاماً للتكامل ودفعاً قوياً لعجلة التنمية، ومواجهة التحديات المعاصرة للاقتصاد العربي.

وأضـــاف "بأن المنطقة العربية لا تعاني من عجز في الأموال لإحداث التنمية، ولكـــن هـــذه الأمـــوال لا تـــستثمر في المناطق العربية، بل في خارجها للأسف الشديد"[1]. وطالب بتوجيهها للداخل، مع زيادة حجم التجارة بين الدول العربية، الـــتي مـــا زالت منخفضة ولا تزيد عن 11%، وإزالة العقبات والمعوقات الخاصة بالتجارة الحرة، وعلى رأسها إزالة الجمارك. الجدير بالذكر أنه قد تمت هذه الإزالة مـــا بـــين 2005 – 2007 بين 17 دولة عربية، بنسبة 100% تمهيداً لإقامة السوق العربية المشتركة لخدمة أكثر من 300 مليون نسمة بدلاً من الأسواق المجزأة.

لقـــد درجنا في الماضي ولا زلنا نردد الحديث في الحاضر، عن أهمية الاستفادة من المال العربي (وخاصة الخليجي) من جهة، وتكنولوجيا الدول الغربية المتقدمة من جهـــة أخرى، لتحقيق الأمن الغذائي العربي عن طريق فتح أبواب الاستثمار على

(1) شـــرين إحسان، "جويلي يقول: السوق العربية المشتركة تجاوزت مرحلة الشعارات" الملحق الاقتصادي لجريدة الشرق القطرية، 31 مارس/2008 آذار العدد 7228 ص 8.

مـــصراعيها في هـــذه الدولة العربية أو تلك. وهذا اتجاه مطلوب لا غبار عليه من حـــيث المـــبدأ، وليس فيه طرحاً جديداً، ولكن ما هو جديد في هذه الدراسة، هو استعراضـــنا لثلاثة سيناريوهات، **الأول والثاني** عبارة عن محاولتين تعرضتا للنجاح والفشل لحل المشكلة، والسيناريو **الثالث** لو طبق بطريقة التكامل المتداخل (FIA) الـــذي تجـــسده "الـــزراعة البيئية المتكاملة المتعددة الأغراض"، المعروفة اختصاراً بـــــ IMDECS، إما دفعة واحدة أو على مراحل مجزأة، وذلك اعتماداً على حالة كـــل دولة عربية. وبالتالي يمكن أن يشكل طريقاً مضموناً للخروج بمشكلة الأمن الغذائي العربي من عنق الزجاجة.

سيناريوهات ثلاثة:

الـــسيناريو الأول: يـــتجه إلى التركيز على التخصص (الفردي) في الإنتاج الغذائـــي بمعنى أن تتخصص دولة معينة في إنتاج سلعة معينة (كدولة لبنان في إنتاج الفـــواكه والسودان في إنتاج اللحوم)، ثم تصدير أو تبادل أو مقايضة هذه السلعة المنـــتجة مـــع دول عربية أخرى تعاني من النقص فيها وتحتاج إليها وفقاً لمبدأ كل حسب حاجته وقدرته.

الـــسيناريو الـــثاني: يتجه إلى التركيز على التخصص (التكتلي) في الإنتاج الغذائي دون سابق اتفاق أو تخطيط، بمعنى تخصص مجموعة من الدول في إنتاج سلع معيـــنة ثم تبادلها أو مقايضتها مع سلع منتجة مع تكتل عربي آخر يعاني من النقص فـــيها ويحـــتاج إلـــيها وفقاً لمبدأ كل حسب حاجته وقدرته (كتخصص الصومال والـــسودان معاً في إنتاج اللحوم وتبادل هذا الإنتاج مع دول المغرب العربي مجتمعة والمعروفة بإنتاجها للسمك المعلب).

الـــسيناريو الثالث: والذي سيرد ذكره لاحقاً بالتفصيل (باعتباره السيناريو المفـــضل لدينا لحل المشكلة)، ينادي بالتركيز على الشراكات الإنتاجية بين القطاع الخـــاص العربي والقطاع الخاص الأجنبي في دول الجوار والدول الصديقة والحليفة للعرب والمعروفة بتخصصها في إنتاج سلع غذائية معينة من جهة ووقوفها مع الحق العـــربي مـــن جهـــة أخرى وذلك وفق شروط ومنافع متبادلة متفق عليها ضمن إستراتيجية براجماتية.

وكلا السيناريوهين الأول والثاني وغيرهما من المحاولات السابقة كانت تخلط بين فكرة الاعتماد على النظرة التقليدية وفكرة الابتكار، في محاولة للوصول إلى الحل. والتي برهنت التجارب على فشلها في العديد من المشاريع والحالات، والتي كانت إما تبشر بالتركيز على بلد عربي معين (كالسودان) مثلاً باعتباره سلة غذاء العالم العربي أو تعتمد على تطبيق اتفاقيات ثنائية تقليدية لإنتاج أو تبادل أو شراء سلع غذائية معينة وتكملة العجز بالاستيراد من الخارج بصرف النظر عن نوعية وموقف وسياسة هذا الخارج تجاه الأمة العربية وقضاياها المصيرية وحقوقها الثابتة. وكلا الموقفين لم يؤديا إلى حل مشكلة الأمن الغذائي العربي من جذورها حتى الآن، وظللنا نتخبط وندور في حلقة مفرغة حتى داهمنا غلاء أسعار المواد الغذائية وفجعنا في أمننا الغذائي.

صحيح أن السودان بلد كبير المساحة (مليون ميل مربع أو ما يعادل 250 مليون هكتار) ويزخر بموارد طبيعية وثروة حيوانية وزراعية ضخمة، ومناخات متنوعة، ومياه ري، وأمطار غزيرة، لا مثيل لها في أي دولة عربية أخرى، وبإمكانه توفير الغذاء للعالم العربي لو توفرت له شروط معينة، ولكن بعض الأوساط الزراعية والاقتصادية داخل وخارج الوطن العربي، والملمة ببواطن الأمور، ومشاكل الإنتاج الزراعي في هذا البلد الشاسع والواعد ترى أنه يفتقر إلى الاستقرار السياسي والأمني، والبنيات التحتية القوية المطلوبة لجعله سلة غذاء العالم العربي، وتحكمه ترسانة من العقبات اللوجستية والقوانين البيروقراطية التي تقف حجر عثرة ليس فقط أمام الاستثمار العربي والأجنبي بل حتى أمام الاستثمار المحلي لجعل السودان سلة غذاء نفسه وإطعام شعبه، ناهيك عن إطعام وإحدى وعشرين دولة عربية أخرى. فالحق لا بد أن يقال دون تحامل على أحد ودون توجيه أصبع الاتهام لنظام بعينه أو حكومة بعينها. وهذه الأشياء المفتقدة ليست خاصة بالسودان وحدة، بل تعاني منها معظم الدول العربية، وتتمثل أساساً في انعدام الإرادة السياسية الفاعلة والشفافية، وحرية الحركة، واستشراء الفساد المالي والإداري داخل أي مشروع استثماري (أنظر الفصل الثاني – الباب الخامس: استشراف المستقبل).

إن حل مشكلة الأمن الغذائي العربي ليست بالمهمة السهلة ولكنها ممكنة، إذا توفرت الإرادة، وتم الاتفاق على برنامج لشراكة واقعية جديدة، يستند إلى

إســـتراتيجية براجماتية، ويعالج سلبيات الماضي، ويعتمد على النظرة الكلية التكاملية المـــتداخلة، وخصوصية كل دولة على حدة بعيداً عن المصالح الأنانية الضيقة حتى يـــتحقق الاكـــتفاء الـــذاتي من الغذاء بأقل تكلفة ممكنة، وينعم الكل بأمن غذائي مستدام، تنعكس فوائدة وفوائضه على مجمل الاقتصاد في كل دولة وكل أسرة كما هو مطروح في هذه الدراسة.. فهل يفعلها العرب هذه المرة؟

الفصل الثاني

مشكلة الأمن الغذائي العربي وتحدياتها

حجم المشكلة وتشريح أبعادها وتحديد مؤشراتها:

هنالك مرتكزان مطلوبان في تقديرنا، لتسليط الضوء على تحديد حجم مشكلة الأمن الغذائي العربي. المرتكز الأول يتمثل في مؤشرات (عامة)، بصرف النظر عن كونها عربية أو غير عربية، لتوفّر الإجابة عن الأسئلة المفصلية المطروحة أدناه، أما المرتكز الثاني فيتمثل في مؤشرات (خاصة)، تستخدمها المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية، وبالرجوع إليها والاستفادة منها يمكن المساعدة في الإجابة عن التساؤلات المطروحة.

المشكلة في حد ذاتها تطرح بشدة عشرة تحديات رئيسية على الأمة العربية، والتي إن لم تعالج كلها أو معظمها، فلن يكون هنالك أمل في تحقيق اكتفاء ذاتي أو أمن غذائي أو جذب لأي رؤوس أموال عربية أو أجنبية للاستثمار لتحقيق الأمن الغذائي المفقود والنقاط هي:

1. ضعف البنيات التحتية والأساسية المتعلقة بالإنتاج الزراعي والحيواني، وخاصة في مجال الطرق والاتصالات والنقل والري والطاقة والتقنيات الزراعية الحديثة، وكل ما من شانه أن يسهل العملية الإنتاجية من بدايتها إلى نهايتها، والتركيز بصفة خاصة على النوعية والجودة في الأداء والإنتاج.
2. تدني الإنتاج بشقيه النباتي والحيواني، وتدني إنتاجية الهكتار أو الفدان أو الدونم، بالمقارنة مع الدول الأخرى الأكثر إنتاجاً، رغم توفر المعطيات والموارد في العديد من دولنا العربية والتي لم يحسن استغلالها الاستغلال الأمثل.
3. ضعف التدريب وتكوين القدرات والكوادر المطلوبة، للعمليات الإنتاجية خاصة على مستوى البحوث والفلاحين المدربين والفنيين المطلوبين في العمل الميداني.
4. ضعف التوسع الزراعي في المساحات الصالحة للزراعة والمساحات القابلة للاستصلاح الزراعي، وعدم الاستفادة من الأراضي المتروكة بدون زراعة

(الـــبور). والأهـــم مـــن ذلك الأخذ بنظام الزراعة البيئية المتكاملة والمتعددة الأغراض.

5. عدم توفر مدخلات الإنتاج من أسمدة وبذور محسنة ومبيدات حشرية وغيرها، كعـــوامل رئيسية مساعدة في زيادة الإنتاج والإنتاجية، والتي يستورد معظمها من الخارج والتي يمكن إنتاجها محلياً.
6. كثـــرة التعقـــيدات الإدارية واللوجستية الخاصة بعمليات الاستثمار الزراعي، وتفـــشي ظاهـــرتي الفساد المالي والإداري وخاصة في مجال إنفاذ الشراكات الإنتاجـــية، بـــين القطاع الزراعي الخاص المحلي والقطاعات الخاصة الأجنبية الأخرى (عربية وغير عربية)، مما يجعل الاستثمار في بلد عربي بعينه غير جاذب للمستثمرين.
7. عـــدم التوفر الكافي لمشروعات مدروسة وجاهزة لترويج الاستثمار، والخرائط الخاصـــة بالتوزيع الجغرافي للمناطق المرشحة للاستثمار المجزي، بجانب الشروط المغـــرية من حيث تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية، ورسوم الإنتاج والدخل وتطوير قوانين الاستثمار، لتصبح أكثر جاذبية وقدرة على التنافس، وذلك في ظروف يسود فيها الأمن والاستقرار السياسي.
8. عـــدم حل مشكلة الأرض وملكيتها في الكثير من الدول العربية، حتى تسهل عمليات التأجير للمستثمرين لفترات طويلة ومغرية، لكي يدخلوا في شراكات مع أصحاب هذه الأراضي الزراعية (سواء كانوا أفراداً أو قبائل أو حكومات محلية أو مركزية).
9. عدم توفر سياسات واضحة بالقدر الكافي، في مجالات التسويق والتوزيع العادل لعائد الإنتاج بين المنتجين والمستثمرين والمستهلكين.
10. عـــدم توفر مصادر مستدامة ومغرية، لتمويل المشاريع الزراعية وخاصة بالنسبة لصغار المزارعين، وفقراء سكان الريف، مما يتطلب تفعيل دور البنوك الزراعية وبنوك الإقراض والتسليف الزراعي.

ومن المعروف أن هنالك أربعة مؤشرات (عامة)، لتحديد حجم مشكلة الأمن الغذائـــي، (بـــصرف النظر عن كونها عربية أو غير عربية)، تتمثل في الإجابة على الأسئلة المفصلية الأربعة الآتية:

1. هل يلجأ البلد المعني بالمشكلة إلى استيراد معظم غذائه من الخارج لأنه غير قادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي؟
2. هل يوجد لدى البلد المعني مخزون استراتيجي من السلع الغذائية الرئيسية القابلة للتخزين، يكفيه لفترة زمنية معقولة لمواجهة حالات الجفاف والصقيع، وضعف الإنتاج وتقلبات الأسعار وغيرها، من العوامل الطبيعية أو الظروف والضغوط السياسية وغير السياسية؟
3. إذا كـــان ذلك صحيحاً، فكم ينفق هذا البلد المعني من الموارد لاستيراد السلع الغذائـــية الرئيسية، لمقابلة الفجوة وسد العجز لتحقيق الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي؟
4. هـــل يفتقـــر هذا البلد المعني في المقام الأول، لمعظم متطلبات الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، مما يجعله مضطراً لاستيراد معظم غذائه من الخارج؟

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من تساؤلات (عامة)، فإن الاتجاهات الحديثة لاقتـــصاديات الغـــذاء تتضمن النظر بعين الاعتبار إلى سبعة مكونات أساسية هي:

- الإنتاج الغذائي المستدام.
- الفقر والاستدامة البيئية.
- قضايا أمن الأسرة الغذائي.
- تعزيز وتطوير وتسويق تجارة السلع الغذائية.
- سلامة وأمان الغذاء نفسه.
- الرقابة الغذائية ومكافحة نقص التغذية في إطار برامج الأمن الغذائي.
- سوء التغذية الذي يعتبر انتقاصاً لحق أساسي من حقوق الإنسان.

وجديـــر بالذكـــر أن هذه المكونات الأساسية، وغيرها من العوامل، تناولتها بالتفـــصيل إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين (2005-2025)، للمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

هذا فضلاً عن أن هنالك الكثير من القضايا والمعطيات المرتبطة ارتباطاً وثيقاً، بتحقـــيق الأمـــن الغذائـــي العـــربي تحتاج إلى وقفة طويلة، وإلى مزيد من التأمل والاستقراء، نذكر منها:

- العوامل الطبيعية والظروف المناخية (كالأمطار ودرجات الحرارة والصقيع.. إلخ.)، في ظل معطيات ظاهرة التغير المناخي العالمي (Climate change)، فمثلاً في سـوريا اشتدت برودة الطقس في شتاء عام 2007 وانخفضت درجات الحرارة إلى 7 درجات مئوية تحت الصفر، في المحافظات الشرقية والجنوبية المعروفة بزراعة القمح. وضرب الصقيع الإنتاج، الذي تراجع إلى 4.1 مليون طن عام 2007، مقارنـة ب 5.3 مليـون طـن كان من المزمع إنتاجها، وإلى 4.9 مليون طن أنتجت في 2006. أما قلة الأمطار والجفاف في مايو عام 2007، فقد أدت إلى تلف نحو 700 ألف طن من القمح. ونفس الشيء حدث في اليمن والسودان. وكل هذه العوامل الطبيعية أدت إلى ارتفاع حاد في أسعار الحبوب.
- المـساحات المـزروعة بالمقارنـة مـع المساحات الجغرافية (جدول رقم 2)، والمزروعة من المحاصيل الغذائية الرئيسية المستديمة والموسمية، سواء كانت مروية أو مطرية (جدول رقم 3) والتي سيرد تحليلها فيما بعد.
- المـساحات المتروكة دون زراعة لأسباب مختلفة، بعضها مبرر والكثير منها لا نجد فيه تبريراً مقنعاً (جدول رقم 3)، والتي سيرد تحليلها لاحقاً.
- مـستويات الدخول والأسعار وسياسات المخزون من السلع الغذائية الرئيسية، بجانـب العدالـة في توزيـع مردود الإنتاج، حيث يشتكي المزارعون وصغار المنتجين من الظلم الفادح في هذا المجال.
- تـوفير مـستلزمات ومدخلات الإنتاج (كالبذور المحسنة والأسمدة والمبيدات الكـيماوية والآليات والمعدات الزراعية)، والتي تلعب دوراً مهماً في زيادة أو نقصان أو تذبذب الإنتاج والإنتاجية، كما أشرنا إلى ذلك آنفاً.

وفي التحلـيل النهائي تشير هذه المعطيات إلى أن مشكلة الأمن الغذائي العربي وحجمها، مرتبطان أشد الارتباط بالقدرة على إنتاج الغذاء بشقيه النباتي والحيواني، وفـق المفهـوم العلمي الذي يُعنى بتوفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين لصحة الإنسان، بصورة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية باعتباره حقاً مشروعاً من حقوق الإنسان، ولأنه يتحكم في الفقر وأمن الأسرة الغذائي وسوء التغذية، والذي تلعب فـيه العـوامل المناخـية والمساحات المزروعة والمتروكة بدون زراعة، ومدخلات الإنتاج وسياسات التسويق والتسعير والمخزن الإستراتيجي أدواراً في غاية الأهمية.

أمـــا المرتكز الثاني فيتمثل في مؤشرات (خاصة) بالأمن الغذائي العربي، كما تـــشير بـــذلك مصادر المنظمة العربية للتنمية الزراعية[1]، والتي حصرناها في خمسة مؤشـــرات، وكل مؤشر يحتوي على عدة مكونات فرعية، تساعد في فهم وتحديد حجـــم المـــشكلة وتشريح أبعادها وتحديد مؤشراتها. ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

أولاً: مؤشرات المعروض من السلع الغذائية:

وتتضمن المكونات الآتية:

1. الأرقام القياسية للإنتاج العربي من الغذاء.
2. الأرقـــام القياســـية لإنتاج المجموعات الغذائية الرئيسية: (كمحاصيل الحبوب، ومجمـــوعات الـــسلع النباتية كالبطاطس والخضر والفاكهة، ومجموعات سلع المنتجات الحيوانية كاللحوم والألبان والأسماك).
3. معدل التغيير النسبي لإنتاج مجموعات الغذاء الرئيسية.
4. معـــدل التغـــيير النسبي لكميات الصادرات والواردات من المجموعات الغذائية الرئيسية.

ثانياً: مؤشرات استهلاك الغذاء:

وتتضمن المكونات الآتية:

1. المتاح للاستهلاك من كل سلع محاصيل الحبوب.
2. المتاح للاستهلاك من كل سلع الإنتاج النباتي.
3. المتاح للاستهلاك من كل سلع الإنتاج الحيواني.

ثالثاً: مؤشرات نصيب الفرد من السلع الغذائية:

وتتضمن المكونات الآتية:

1. متوسط نصيب الفرد من كل الحبوب.
2. متوسط نصيب الفرد من كل السلع النباتية.

(1) موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية http://www.aoad.org.

3. متوسط نصيب الفرد من كل سلع الإنتاج الحيواني.
4. معـــدلات اســـتهلاك الفرد، من مكونات الطاقة والبروتين والدهون في الوطن العربي.

رابعاً: مؤشرات الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي:

وتتضمن المكونات الآتية:

1. الأرقام القياسية لقيمة الفجوة من كل السلع الغذائية الرئيسية.
2. قيمة الفجوة الغذائية من كل سلع محاصيل الحبوب.
3. قيمة الفجوة الغذائية من كل السلع النباتية.
4. قيمة الفجوة الغذائية من كل سلع الإنتاج الحيواني.
5. مـــساهمة المجمـــوعات الغذائـــية الرئيـــسية، في القـــيمة الكلـــية للفجـــوة الغذائية.

خامساً: اتجاه معدلات الاكتفاء الذاتي من المجموعات الغذائية الرئيسية:

وتتضمن المكونات الآتية:

1. معدلات الاكتفاء الذاتي من كل سلع محاصيل الحبوب.
2. معدلات الاكتفاء الذاتي من كل السلع النباتية.
3. معدلات الاكتفاء الذاتي من كل سلع الإنتاج الحيواني.

وقـــبل الـــشروع في تحليل وتقييم هذه المؤشرات (الخاصة)، فلنستعرض كل الجداول الإحصائية المتاحة، والتي توفر قدراً كبيراً من المعلومات وتساعد في تسليط الضوء على حجم وأبعاد المشكلة:

1. تـــشمل المساحات من الأراضي الزراعية التي لا يتم استغلالها في أحد أو بعض المواســـم لعـــدم كفاية مياه الري أو لاستعادة قدرتها الإنتاجية أو لأسباب أخرى.
2. تشمل الأراضي المطرية والمتروكة.
3. تشمل الزراعات المحمية تحت الظل.

جدول رقم (1)

عدد السكان الكلي وعدد السكان الريفيين خلال العام 2005

عدد السكان: بالألف نسمة

الدولة	إجمالي عدد السكان	عدد السكان الريفيين
الأردن	5485.00	971.00
الإمارات	4164.62	178.03
مملكة البحرين	724.00	108.70
تونس	10031.10	3515.90
الجزائر	33156.00	13158.92
جيبوتي	681.12	287.03
السعودية	23262.00	2146.90
السودان	35397.00	22591.00
سوريا	20479.00	8433.00
الصومال	11650.00	6990.00
العراق	27963.00	9250.00
عُمان	2508.00	714.78
فلسطين	4110.97	1151.07
قطر	796.19	49.00
الكويت	2745.23	26.66
لبنان	4622.44	16..462
ليبيا	6077.33	751.02
مصر	70668.00	40412.00
المغرب	30117.20	13417.00
موريتانيا	2906.49	1551.24
اليمن	19750.00	14100.00
المجموع	**317294.69**	**140238.75**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية – الخرطوم عام 2005

جدول رقم (2)

عدد السكان الكلي والمساحة الجغرافية المزروعة عام 2005

عدد السكان: بالألف نسمة

المساحة: بالألف هكتار

الدولة	إجمالي عدد السكان	المساحة الجغرافية	المساحة المزروعة	نصيب الفرد من المساحة (هكتار)	
				الجغرافية	المزروعة
الأردن	5485.00	8928.72	400.10	1.63	0.07
الإمارات	4164.62	8360.00	247.83	2.01	0.06
مملكة البحرين	724.00	70.66	4.69	0.10	0.01
تونس	10031.10	16230.00	5179.98	1.62	0.52
الجزائر	33156.00	238174.10	8389.64	7.18	0.25
جيبوتي	681.12	2320.00	0.41	3.41	0.00
السعودية	23262.00	214969.00	4357.00	9.24	0.19
السودان	35397.00	250000.00	21126.53	7.06	0.60
سوريا	20479.00	18518.00	5562.30	0.90	0.27
الصومال	11650.00	63766.00	1500.00	5.47	0.13
العراق	27963.00	43505.25	7093.50	1.56	0.25
عُمان	2508.00	30950.00	63.61	12.34	0.03
فلسطين	4110.97	620.70	182.10	0.15	0.04
قطر	796.19	1143.00	27.10	1.44	0.03
الكويت	2745.23	1781.80	8.81	0.65	0.00
لبنان	4622.44	1040.00	268.00	0.22	0.06
ليبيا	6077.33	175954.00	2644.00	28.95	0.44
مصر	70668.00	100160.00	3521.60	1.42	0.05
المغرب	30117.20	71085.00	8988.30	2.36	0.30
موريتانيا	2906.49	103070.00	282.29	35.46	0.10
اليمن	19750.00	55500.00	1609.40	2.81	0.08
المجموع	**317294.69**	**1406146.23**	**71459.19**	**4.43**	**0.23**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية – الخرطوم عام 2005

جدول رقم (3)

استخدام الأراضي عام 2005

المساحة: (1000 هكتار)

الدولة	مساحة المحاصيل المستديمة		مساحة المحاصيل الموسمية		المساحة المتروكة(1)	مساحة الغابات	مساحة المراعي
	المطرية	المروية	المطرية	المروية			
الأردن	119.25	54.00	100.54	46.48	79.83	130.91	7000.00
الإمارات	–	190.86	–	56.97	–	31.10	305.00
البحرين	–	3.23	–	0.68	0.78	–	4.00
تونس	2112.84	176.72	1797.70	179.30	913.42	658.05	4927.90
الجزائر	483.05	395.51	3512.82	408.37	3589.89	4289.00	32821.55
جيبوتي	–	–	0.41	–	–	6.00	200.00
السعودية	–	217.00	–	890.00	3250.00	2700.00(3)	70000.00
السودان	0.84	222.18	15164.52(2)	1471.46	4269.53	64359.96	17180.00
سوريا	720.00	167.10	2726.70	1258.70	689.80	597.90	8266.30
الصومال	32.00	–	980.00	160.00	328.00	9040.00	42000.00
العراق	24.00	244.50	1327.25	2348.00	3149.75	478.50	4000.00
عُمان	–	50.81	–	12.79	–	0.16	1000.00
فلسطين	107.90	7.19	50.00	17.01	–	26.00	150.00
قطر	–	2.60	–	7.10	17.40	0.40	50.00
الكويت	–	3.04	–	5.77	–	–	136.22
لبنان	87.00	55.00	72.00	54.00	–	4.00	16.00
ليبيا	769.00	159.00	767.00	99.00	850.00	600.00	13300.00
مصر	90.22	593.57	104.64	2733.17	–	–	–
المغرب	216.60	649.90	5766.40	501.40	1854.00	12246.00	21000.00
موريتانيا	50.00	20.00	190.00	22.29	–	4400.00	39250.00
اليمن	84.60	158.70	557.50	401.30	407.30	1600.00	7000.00
المجموع	**4897.30**	**3370.91**	**33117.48**	**10673.79**	**19399.70**	**101167.98**	**68606.97**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية – الخرطوم عام 2005

جدول رقم (4)

الناتج المحلي والإجمالي والناتج الزراعي الإجمالي
(بالأسعار الجارية) خلال الفترة من 2003– 2005

مليون دولار أمريكي

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي			الناتج الزراعي الإجمالي		
	2003	2004	2005	2003	2004	2005
الأردن	10160.00	11515.00	12861.00	252.00	276.00	305.00
الإمارات	88536.00	106326.00	133583.00	2492.00	2750.00	3003.00
البحرين	9699.00	11012.00	13765.00	61.00	54.00	71.00
تونس	26903.00	29253.00	28817.00	3240.00	3682.00	3357.00
الجزائر	68007.00	85003.00	102500.00	6589.00	8032.00	7866.00
جيبوتي	625.00	662.00	708.00	19.00	20.00	22.00
السعودية	214573.00	250514.00	307352.00	9721.00	9917.00	10204.00
السودان	19121.00	22019.00	28462.00	7164.00	8334.00	10068.00
سوريا	21688.00	23501.00	25092.00	5380.00	5409.00	5733.00
الصومال	1300.00	1304.00	1300.00	973.00	835.00	820.00
العراق	10621.00	25700.00	31719.00	2006.00	2347.00	2940.00
عُمان	21784.00	25778.00	29675.00	423.00	441.00	455.00
فلسطين	4325.50	4131.00	4131.00	432.50	403.00	403.00
قطر	23701.00	28451.00	34184.00	55.00	55.00	59.00
الكويت	47823.00	59267.00	80781.00	217.00	241.00	268.00
لبنان	19895.00	20768.00	22050.00	1415.00	1700.00	1722.00
ليبيا	24545.00	30982.00	41632.00	1066.00	1107.00	1186.00
مصر	81500.00	71505.00	89171.00	12718.00	11133.00	12545.00
المغرب	43815.00	50031.00	52024.00	8048.00	7938.00	8467.00
موريتانيا	1164.00	1346.00	1601.00	219.00	234.00	282.00
اليمن	11867.00	13811.00	16309.00	1615.00	1788.00	2174.00
المجموع	**751652.50**	**872879.00**	**1057717.00**	**64205.50**	**66696.00**	**71950.00**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية – الخرطوم عام 2005

جدول رقم (5)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي والإجمالي والناتج الزراعي
(بالأسعار الجارية) خلال الفترة من 2003– 2005

دولار أمريكي

الدولة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي			متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي		
	2003	2004	2005	2003	2004	2005
الأردن	1854.01	2152.34	2344.76	45.99	51.59	55.61
الإمارات	23926.39	27085.09	32075.67	673.45	700.52	660.32
البحرين	14068.35	15575.67	19012.43	88.48	76.38	74.59
تونس	2720.39	2951.61	2872.77	327.62	371.51	367.06
الجزائر	2152.12	2630.69	3091.45	208.51	248.58	242.25
جيبوتي	949.23	988.53	1039.46	28.86	29.87	29.36
السعودية	9527.47	11049.00	13212.62	431.63	437.39	426.32
السودان	568.27	638.01	804.08	212.91	241.48	235.44
سوريا	1118.17	1178.82	1225.26	277.38	271.32	264.12
الصومال	114.84	114.19	111.59	85.95	73.12	71.67
العراق	405.72	946.94	1134.32	76.63	86.48	3241.71
عُمان	9343.78	11012.40	11832.14	181.44	188.40	175.84
فلسطين	1157.20	1053.83	1004.87	142.46	102.81	98.03
قطر	32736.19	38239.10	4293469	75.97	73.92	69.08
الكويت	19249.86	22694.40	29425.92	87.35	92.28	87.79
لبنان	4421.11	4553.58	4770.20	314.44	372.74	367.77
ليبيا	4324.85	5275.42	6850.38	187.83	188.49	195.15
مصر	1198.95	1031.37	1261.83	187.10	160.58	177.62
المغرب	1472.20	1673.74	1727.39	270.42	265.56	281.14
موريتانيا	424.50	476.79	550.84	79.87	82.89	97.02
اليمن	605.15	700.35	825.77	3274.12	3382.15	3643.04
المجموع	**2467.48**	**2812.37**	**3333.55**	**210.77**	**214.89**	**226.76**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية – الخرطوم عام 2005

جدول رقم (6)

الواردات الكلية والزراعية والغذائية للعام 2005

القيمة بالمليون دولار أمريكي

الدولة	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية
الأردن	10494.40	1452.12	1129.68
الإمارات	55102.80	2902.12	3001.08
البحرين	7946.30	518.86	468.04
تونس	14231.70	1437.49	842.08
الجزائر	20145.40	4539.04	3277.10
جيبوتي	352.70	123.04	41.66
السعودية	59462.70	9476.63	8802.46
السودان	6756.80	1192.61	677.46
سوريا	9644.30	1368.55	899.75
الصومال	420.90	235.00	195.00
العراق	27345.90	1881.89	1714.81
عُمان	9438.00	977.98	660.71
فلسطين	3120.10	336.72	197.85
قطر	10880.30	410.00	223.57
الكويت	17487.70	1571.69	1078.35
لبنان	9339.90	1793.44	1102.26
ليبيا	8001.40	1732.29	1546.21
مصر	20860.90	3772.56	3510.35
المغرب	20372.40	1967.20	1531.42
موريتانيا	1341.40	175.70	122.51
اليمن	4411.80	1375.74	1354.23
الجملة	**317202.80**	**39240.67**	**32376.58**

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي كما ورد عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية – الخرطوم عام 2005

جدول رقم (7)

أهم المجموعات المحصولية (الفترة من 1998–2004)

المساحة: ألف هكتار الإنتاجية: كجم/هكتار الإنتاج: ألف طن

المحاصيل	متوسط الفترة 1998-2002			2003			2004		
	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
الحبوب	29280.97	1497	43840.48	3151.67	1781	56121.04	28108.29	1893.71	53228.97
الدرنات	416.70	18656	7773.92	449.93	20497	9222.36	484.38	20705	10029.15
الخاصيل السكرية	369.27			374.26			379.55		
البقوليات	1273.58	1064	1354.59	1381.62	1125	1554.91	1281.99	1107	1418.66
البذور الزيتية	6431.29		6340.80	6604.87		5891.22	6394.01		7065.83
الخضر	2191.04	17910	39241.17	2063.18	19265	39746.17	2212.99	19735	43673.08
الفاكهة			26791.72	4091.62		25679.53	5141.98		26369.57
الألياف	763.51	2462	1879.88	685.97	2519	1728.06	793.65	2480	1968.25
التبغ	49.32	1427.82	70.42	44.74	1460.21	65.33	52.21	1447.04	75.55
الأعلاف الخضراء	2673.08			2613.80			2645.14		

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية – الخرطوم عام 2005

جدول رقم (8)

المجموعات الرئيسية من المنتجات الحيوانية (الفترة من 1998–2005)

الإنتاج: ألف طن الأعداد: ألف رأس

النوع	متوسط الفترة 1998–2002	2003	2004	2005
الأعداد:				
أبقار	56174.81	60071.79	60487.60	61274.27
جاموس	3524.68	3895.41	3960.07	4115.40
أغنام	155843.61	165207.65	170529.52	173319.89
ماعز	98481.52	111784.75	114285.23	111878.42
جمال	13041.84	14471.50	14800.88	14981.64
الإنتاج:				
جملة اللحوم	5957.06	6834.22	6838.86	7049.17
لحوم حمراء	3671.37	4145.17	3956.70	4089.41
لحوم بيضاء	2285.69	2689.05	2882.16	2959.76
الألبان	19263.04	21675.10	22173.82	24316.04
البيض	1123.11	1343.78	1409.08	1410.53
الأسماك	3011.12	3411.04	3642.68	3659.72

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية – الخرطوم عام 2005

جدول رقم (9)

أعداد الحيوانات: الأبقار (الفترة من 1998–2005)

(ألف رأس)

الدولة	متوسط 1998–2002	2003		2004		2005	
		محلي	أجنبي	محلي	أجنبي	محلي	أجنبي
الأردن	65.84	4.50	61.80	4.50	69.30	4.21	67.59
الإمارات	108.55	–	113.09	–	11309	–	115.00
البحرين	13.44	7.00	2.00	7.00	2.00	7.50	2.00
تونس	750.74	361.45	317.99	346.98	309.84	353.78	332.54
الجزائر	1213.23	642.69	210.99	645.30	199.20	624.60	204.20
جيبوتي	297.00	–	297.00	–	297.00	–	297.00
السعودية	300.20	150.00	182.00	168.00	193.00	166.00	186.00
السودان	37061.20	39669.00	91.00	39760.00	–	40468.00	–
سوريا	919.60	839.00	98.00	924.00	100.00	979.00	104.00
الصومال	4435.75	5319.00	–	5425.00	–	5208.00	–
العراق	1357.76	1395.00	30.00	1516.00	–	1648.00	–
عُمان	297.49	–	326.20	275.60	25.96	275.59	25.69
فلسطين	22.88	4.40	28.84	4.36	27.39	4.00 F	30.00
قطر	13.65	6.70	3.30	6.73	3.55	3.89	2.68
الكويت	20.86	–	27.44	–	28.00	–	28.00
لبنان	82.61	47.30	38.70	44.00	36.40	50.00F	40.00
ليبيا	145.64	10.00	130.00	10.00	130.00	10.00	130.00
مصر	3609.20	4075.00	152.00	4211.00	158.00	4258.00	160.00
المغرب	2631.84	1415.00	1274.00	1415.30	1313.50	1394.00	1328.00
موريتانيا	1477.33	1314.00	–	1320.00	–	1320.00A	–
اليمن	1350.00	1358.40	69.00	1377.60	20.00	1426.00	21.00
المجموع	**6517.81**	**56618.44**	**3453.35**	**57461.37**	**3026.23**	**58200.57**	**3073.70**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية – الخرطوم عام 2005

جدول رقم (10)

أعداد الحيوانات: الأغنام (الفترة من 1998–2005)

(ألف رأس)

الدولة	متوسط الفترة 1998–2002	2003	2004	2005
الأردن	1726.78	1476.50	1529.10	1901.16
الإمارات	480.86	582.72	590.00F	580.00
البحرين	24.43	45.00	39.00	40.00
تونس	6726.78	6613.22	6948.66	7213.39
الجزائر	17798.95	17397.00	18293.30	18909.10
جيبوتي	465.03	466.01	466.01	466.01
السعودية	8468.75	10646.00	11621.00	12112.00
السودان	45075.75	48440.00	48910.00	49797.00
سوريا	13822.45	15292.70	17565.00	19651.00
الصومال	11916.04	14324.20	14564.00	12830.00
العراق	6343.37	6255.00	4473.00	4449.00
عُمان	334.01	368.40	377.00	351.06
فلسطين	576.37	828.68	811.86	800.00
قطر	212.00	155.00	158.67	111.55
الكويت	498.92	469.62	469.62	469.62
لبنان	359.47	303.00	305.30	340.00
ليبيا	4943.50	4500.00	4500.00	4500.00
مصر	4470.75	4939.00	5043.00	5097.00
المغرب	17073.00	16743.00	17026.00	16872.00
موريتانيا	9769.40	8774.00	8850.00	8850.00
اليمن	4757.00	6588.60	6799.00	7980.00
الجملة	**155843.61**	**175207.65**	**170529.52**	**173319.89**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية – الخرطوم عام 2005

جدول رقم (11)

أعداد الحيوانات: الماعز (الفترة من 1998–2005)

(ألف رأس)

الدولة	متوسط الفترة 2002–1998	2003	2004	2005
الأردن	539.04	547.50	501.00	516.13
الإمارات	1279.81	1495.28	1500.00	1520.00
البحرين	19.16	30.00	25.00	25.00
تونس	1378.79	1379	1411.55	1426.64
الجزائر	3236.91	3358.00	3450.58	3590.00
جيبوتي	511.32	512.09	512.09	512.09
السعودية	3831.60	5478.00	5654.00	5643.00
السودان	38765.80	42030.00	42179.00	42526.00
سوريا	1021.46	1017.30	1131.00	1295.70
الصومال	25098.99	29465.10	30345.00	27180.00
العراق	930.37	715.00	549.00	523.00
عُمان	978.80	1038.60	1557.00	1557.14
فلسطين	306.88	392.12	398.82	400.00
قطر	162.20	142.00	146.49	152.72
الكويت	159.10	152.36	150.00	150.00
لبنان	449.45	428.00	432.10	430.00
ليبيا	1532.00	1720.00	1720.00	1720.00
مصر	3414.60	3811.00	3879.00	3915.00
المغرب	5165.54	5208.00	5358.60	5332.00
موريتانيا	4863.00	5554.00	5600.00	5600.00
اليمن	4836.00	7311.40	7785.00	7864.00
الجملة	**98481.52**	**111784.75**	**114285.23**	**111878.42**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية – الخرطوم عام 2005

جدول رقم (12)

إنتاج لحم البقر والجاموس (الفترة من 1998–2005)

(ألف طن)

الدولة	متوسط الفترة 1998–2002	2003	2004	2005
الأردن	3.55	2.66	2.85	5.89
الإمارات	3.19	3.75	3.75	3.75
البحرين	1.10	1.40	1.08	1.63
تونس	50.63	57.22	46.40	50.47
الجزائر	127.16	110.08	84.80	77.95
جيبوتي	3.86	3.91	3.91	3.91
السعودية	31.86	22.28	22.18	22.40
السودان	1038.53	1159.00	1160.00	1163.00
سوريا	44.90	47.34	48.43	55.81
الصومال	35.72	45.20	52.56	52.56
العراق	23.80	33.89	42.71	47.03
عُمان	3.83	4.15	4.15	4.15
فلسطين	6.78	2.51	2.62	2.62
قطر	0.45	0.45	0.10	0.14
الكويت	1.87	2.32	2.32	2.32
لبنان	8.33	16.40	16.20	16.20
ليبيا	10.45	7.20	7.20	7.20
مصر	317.10	667.06	534.13	567.02
المغرب	140.55	150.00	145.39	146.68
موريتانيا	23.21	28.50	28.50	28.50
اليمن	0.00	23.01	23.47	23.09
الجملة	**1876.87**	**2388.42**	**2232.75**	**2281.92**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية – الخرطوم عام 2005

جدول رقم (13)

إنتاج لحم الأغنام والماعز (الفترة من 1998–2005)

(ألف طن)

الدولة	متوسط الفترة 2002–1998	2003	2004	2005
الأردن	13.90	9.91	9.88	9.95
الإمارات	7.91	7.47	7.48	7.48
البحرين	7.50	8.24	9.36	10.90
تونس	55.50	52.90	53.40	53.25
الجزائر	175.53	177.00	119.90	140.28
جيبوتي	4.77	4.76	4.76	4.76
السعودية	127.23	109.02	110.73	105.10
السودان	378.76	420.00	424.00	470.00
سوريا	176.10	159.55	176.91	186.97
الصومال	44.18	38.80	36.96	36.96
العراق	11.23	9.26	7.30	16.56
عُمان	3.02	1.89	1.89	1.89
فلسطين	8.93	15.87	15.93	15.93
قطر	2.88	3.56	4.71	5.32
الكويت	46.56	40.87	40.87	40.87
لبنان	8.20	11.22	11.85	11.85
ليبيا	77.86	66.15	66.15	66.15
مصر	46.26	70.60	57.37	62.89
المغرب	126.90	100.64	117.76	128.28
موريتانيا	52.55	71.01	71.01	71.01
اليمن	0.00	44.39	46.04	47.82
الجملة	**1375.82**	**1423.12**	**1385.26**	**1494.22**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية – الخرطوم عام 2005

جدول رقم (14)

إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء(*) (الفترة من 1998–2005)

(ألف طن)

الدولة	متوسط الفترة 1998–2002	2003	2004	2005
الأردن	127.53	126.94	139.67	148.76
الإمارات	51.63	68.81	68.81	68.81
البحرين	14.17	15.14	16.03	17.73
تونس	195.97	206.50	203.28	200.62
الجزائر	405.97	445.58	365.30	393.84
جيبوتي	9.30	9.36	9.36	9.36
السعودية	676.30	639.30	697.06	705.55
السودان	1512.04	1683.00	1694.00	1718.00
سوريا	322.41	365.94	386.48	404.91
الصومال	157.92	184.53	190.02	190.02
العراق	98.95	69.47	97.58	150.35
عُمان	17.59	24.16	29.66	33.58
فلسطين	76.76	81.41	75.57	75.57
قطر	7.44	11.32	11.13	10.59
الكويت	86.12	81.10	81.10	81.10
لبنان	116.26	154.82	165.15	165.15
ليبيا	192.68	186.63	186.63	186.63
مصر	1059.97	1612.06	1504.35	1546.73
المغرب	525.82	563.12	606.62	627.44
موريتانيا	89.94	121.71	128.41	128.41
اليمن	113.26	178.42	182.67	185.63
الجملة	**5957.06**	**6834.22**	**6838.86**	**7049.17**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية – الخرطوم عام 2005

(*) لا يتضمن إنتاج السمك.

جدول رقم (15)

إنتاج اللبن (الفترة من 1998–2005)

(ألف طن)

الدولة	متوسط الفترة 2002–1998	2003	2004	2005
الأردن	191.53	225.30	222.60	230.83
الإمارات	109.89	90.28	97.89	98.39
البحرين	18.64	18.48	19.40	14.80
تونس	863.44	891.00	864.00	920.00
الجزائر	1396.97	1855.00	1709.10	1682.11
جيبوتي	–	–	–	–
السعودية	1031.88	1200.00	1270.00	1215.98
السودان	6830.40	7387.00	7405.00	7534.00
سوريا	1592.63	1878.18	2128.66	2357.57
الصومال	650.57	430.81	1053.90	1053.90
العراق	403.02	125.91	303.73	607.46
عُمان	50.64	44.00	44.91	45.80
فلسطين	135.74	184.83	184.17	184.17
قطر	30.84	25.71	26.03	18.63
الكويت	35.50	42.92	42.92	42.92
لبنان	214.69	254.40	244.00	323.60
ليبيا	252.80	230.00	230.00	230.00
مصر	3714.40	5148.00	4393.00	5699.00
المغرب	1120.00	1250.00	1300.00	1420.00
موريتانيا	435.66	451.98	422.00	422.00
اليمن	183.80	208.30	212.51	214.88
الجملة	**19263.04**	**21675.10**	**22173.82**	**24316.04**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية – الخرطوم عام 2005

جدول رقم (16)

إنتاج البيض (الفترة من 1998–2005)

(ألف طن)

الدولة	متوسط الفترة 1998–2002	2003	2004	2005
الأردن	41.12	43.89	44.43	39.29
الإمارات	13.81	15.21	15.21	17.00
البحرين	2.69	2.80	2.45	2.03
تونس	71.77	69.50	73.60	76.88
الجزائر	120.20	165.00	181.42	172.25
جيبوتي	–	–	–	–
السعودية	122.83	124.90	132.10	154.13
السودان	20.60	25.00	28.00	30.00
سوريا	127.15	172.45	200.10	155.20
الصومال	1.24	1.40	1.45	1.45
العراق	34.54	30.22	48.20	77.12
عُمان	6.31	8.15	7.78	8.61
فلسطين	24.39	34.75	30.14	36.60
قطر	2.55	2.86	2.32	3.30
الكويت	16.71	16.47	22.00	22.00
لبنان	34.42	38.75	37.75	47.10
ليبيا	49.89	55.00	55.00	55.00
مصر	239.19	351.75	310.80	310.80
المغرب	160.00	150.00	165.00	150.00
موريتانيا	3.39	4.93	4.93	5.27
اليمن	30.41	30.75	45.40	46.50
الجملة	**1123.11**	**1343.78**	**1409.08**	**1410.53**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية – الخرطوم عام 2005

جدول رقم (17)

إنتاج الأسماك (الفترة من 1998–2005)

(ألف طن)

الدولة	متوسط 1998–2002	2003		2004		2005	
		مصايد	مزارع	مصايد	مزارع	مصايد	مزارع
الأردن	0.97	0.52	0.65	0.51	0.42	0.46	0.61
الإمارات	109.59	95.15	N.A	95.15	N.A	95.15	N.A
البحرين	11.13	13.64	N.A	14.66	N.A	11.85	NA
تونس	94.82	92.80	2.00	107.80	2.50	105.90	2.80
الجزائر	98.09	141.53	0.23	137.11	0.45	139.46	0.48
جيبوتي	0.27	0.26	N.A	0.26	N.A	0.26	N.A
السعودية	54.55	55.44	11.86	55.42	11.17	54.80	11.90
السودان	56.20	57.00	1.00	62.00	1.00	63.00	N.A
سوريا	14.27	8.91	7.22	8.53	8.68	8.45	8.53
الصومال	67.43	30.00	N.A	30.00	N.A	30.00	N.A
العراق	27.60	13.00	N.A	18.00	N.A	35.00	2.00
عُمان	119.93	138.50	N.A	165.00	.62	141.90	N.A
فلسطين	2.71	1.51	N.A	1.47	N.A	1.47	N.A
قطر	6.19	11.30	N.A	11.30	N.A	13.96	N.A
الكويت	6.04	4.06	0.36	4.06	0.36	4.06	0.36
لبنان	6.54	7.00	0.60	7.80	0.71	7.80	0.71
ليبيا	42.20	46.00	N.A	46.00	N.A	46.00	N.A
مصر	691.01	431.12	444.87	393.49	471.54	393.49	471.54
المغرب	891.09	926.24	1.08	906.65	0.98	944.63	1.45
موريتانيا	563.00	615.67	23.90	792.08	30.77	792.08	30.77
اليمن	147.49	213.67	14.45	230.69	25.67	217.81	21.04
المجموع	**3011.12**	**2902.82**	**508.22**	**3087.81**	**554.87**	**3107.53**	**552.19**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية – الخرطوم عام 2005

جدول رقم (18)

أهم السلع الزراعية المستوردة (الفترة من 1998–2005)

(بملايين الدولارات وآلاف الأطنان)

السلعة	متوسط الفترة 2002–1998		2003		2004		2005	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
الحبوب والدقيق	45761.28	7112.28	48188.06	7628.21	46211.43	9194.68	54261.50	9194.68
البطاطس	519.77	195.78	605.95	220.41	609.15	229.15	229.15	229.15
سكر خام	5126.87	1386.85	5894.84	1308.41	6365.58	1413.40	5710.96	1413.40
بقوليات	819.50	402.76	1017.23	400.55	1057.78	458.56	1207.53	458.56
البذور الزيتية	1242.65	432.61	1565.41	500.52	1599.26	645.13	2079.25	645.13
زيوت نباتية	2547.45	1602.82	2871.71	1653.44	4247.81	2660.51	3929.94	2660.51
خضر طازجة ومجففة	1634.89	631.40	1875.00	659.01	1802.54	652.53	1722.06	652.53
فاكهة طازجة ومجففة	2177.94	937.04	2345.95	974.81	2717.51	1086.46	2599.40	1086.46
أبقار (حية)	561.20(*)	466.20	334.13	204.82	361.07	258.95	366.11	258.95
أغنام وماعز (حية)	12570.24(*)	651.61	11827.96	754.43	11704.98	818.93	12194.52	818.93
لحوم حمراء	515.59	940.48	583.67	994.85	588.06	1154.38	663.41	1154.38
لحوم دواجن	548.57	647.47	847.65	875.63	874.10	944.11	1017.79	944.11
الألبان ومنتجاتها	8595.76(**)	2268.31	10215.56	2513.43	10138.59	2977.95	11206.02	2977.95
البيض	51.29(***)	58.27	77.39	84.71	79.10	73.56	77.94	73.56
الأسماك	405.28	488.23	453.37	525.98	572.51	649.83	555.67	649.83
التبغ	171.19	907.34	134.41	437.20	133.39	374.62	123.32	374.62
الشاي	300.72	660.99	323.19	724.95	298.76	626.20	292.79	626.20
الكاكاو	60.57	142.25	90.84	224.76	70.19	172.01	56.95	172.01
البن	232.23	332.91	230.93	237.93	292.90	305.45	245.16	305.45
الألياف	135.85	188.64	120.25	160.83	170.52	255.60	155.51	255.60
علف الحيوانات	**4915.46**	**988.99**	**4536.15**	**923.63**	**4265.69**	**1126.56**	**4194.26**	**1126.56**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية – الخرطوم عام 2005

جدول رقم (19)

واردات الحبوب والدقيق (الفترة من 1998–2005)

القيمة: مليون دولار أمريكي

الكمية: ألف طن

الدولة	متوسط الفترة 1998–2002		2003		2004		2005
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية
الأردن	1593.09	241.46	1956.33	304.71	2048.90	404.61	1926.24
الإمارات	1639.09	320.10	2119.78	392.46	2032.17	443.38	1715.09
البحرين	116.75	32.95	105.17	31.59	112.85	71.75	98.90
تونس	2589.86	372.91	2310.13	349.65	1994.62	352.85	2456.97
الجزائر	7130.23	1030.07	6954.74	1141.75	7025.93	1400.90	8290.88
جيبوتي	138.88	31.16	147.81	22.00	85.56	20.39	90.35
السعودية	6693.58	1164.50	7096.66	1223.90	7096.66	1223.90	8278.06
السودان	953.28	187.20	1068.84	217.61	1557.53	361.75	1792.20
سوريا	1374.38	185.49	1836.36	239.98	1871.59	279.73	2758.23
الصومال	228.69	69.37	790.40	181.04	828.20	189.69	922.10
العراق	2706.17	421.18	2706.19	421.18	2986.36	421.78	2970.64
عُمان	496.12	107.85	425.54	115.71	542.01	176.00	483.32
فلسطين	602.58	118.37	318.15	72.87	318.15	72.87	318.15
قطر	161.48	49.08	174.59	44.20	148.99	54.99	179.44
الكويت	672.83	167.21	648.03	138.16	66268	149.70	658.00
لبنان	825.81	121.92	911.61	139.50	936.67	169.86	837.85
ليبيا	2365.78	374.51	2508.54	325.33	2457.94	1064.60	2456.32
مصر	9455.10	1277.53	8182.45	1118.54	6809.83	1108.53	0882.37
المغرب	3397.61	501.73	5130.91	743.74	4095.33	762.51	5045.61
موريتانيا	251.91	40.70	321.06	45.42	319.83	52.73	319.83
اليمن	2368.04	296.99	2402.77	358.87	2279.63	421.16	1780.95
الجملة	**45761.04**	**7112.28**	**48188.06**	**7628.21**	**46211.43**	**9194.68**	**4261.50**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية – الخرطوم عام 2005

فالحديث عن أفراد الأمة العربية وارتباطهم بالغذاء، كحق مشروع من حقوق الإنسان، يقودنا بالضرورة للحديث عن عدد السكان الكلي في العالم العربي، مقارنة بعدد سكان الريف في كل بلد على حدة، كما هو موضح في الجدول رقم (1) أعلاه، والذي يشير إلى أن العدد الكلي لسكان 21 بلداً عربياً (باستثناء جزر القمر) التي لم يرد ذكرها في المصدر (إحصائية عام 2005)، هو نحو 317.3 مليون نسمة. منهم نحو 140.2 مليون نسمة يشكلون سكان الريف الذين يعتبرون العنصر الرئيسي في عملية إنتاج السلع الغذائية النباتية والحيوانية، بالكمية والنوعية اللازمتين لصحة الإنسان.

ولكن التقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي صدر في سبتمبر 2007، يشير إلى أن إجمالي عدد السكان في الدول العربية -بما في ذلك جزر القمر- عام 2006، بلغ نحو 318 مليون نسمة بمعدل نمو 2.2%. وتقدر نسبة الفئة العمرية دون سن 15 سنة (أي دون سن العمل) بنحو 35.8% من إجمالي السكان، وهذا يعني مزيداً من الضغط على نفقات الصحة والتعليم. والأهم من ذلك في تقديرنا أنه يعني ضغوطاً مضاعفة ليس فقط على سوق العمل المتخم بالبطالة أصلاً، (حيث يبلغ عدد العاطلين العرب وفقاً لأكثر التقديرات تفاؤلاً نحو 17 مليون عاطل، يمثلون 15% تقريباً من حجم قوة العمل العربية).

وخطورة ذلك بالنسبة للأمن الغذائي العربي واضحة جداً، في مجال الأعداد الكبيرة التي تأكل ولا تعمل، بحكم تفشي ظاهرة الأسر الممتدة، والتكافل الذي يصل أحياناً حد الاتكالية السلبية، في الوقت الذي تستقبل فيه البلدان العربية أكثر من 10 ملايين عامل أجنبي، معظمهم من الدول الآسيوية، على الرغم من تزايد أعداد العاطلين العرب. وهذا يشكل في حد ذاته مزيداً من الضغوط لتوفير الغذاء لكل السكان، بصرف النظر عن كونهم عرباً أو أجانب عاملين أو عاطلين. ويرى الكثير من المختصين في هذا المجال أن التدريب هو الحل السحري، لمواجهة البطالة في الأقطار العربية[1]. ويوضح الجدول أيضاً أن أكثر الدول اكتظاظاً بالسكان هي مصر (نحو 78 مليون نسمة)، وبالتالي الأكثر حاجة لحل مشكلة الأمن الغذائي،

(1) محمد عبد الجواد، "التدريب الحل السحري لمواجهة البطالة في الأقطار العربية" جريدة الشرق القطرية، 4 أبريل/نيسان 2008 العدد 7232 ص 5.

ويشكل سكان الريف منهم نحو 40.5 مليون نسمه. وأقل الدول العربية سكاناً هي جيبوتي (681 ألف نسمة)، ثلثهم من سكان الريف.

وهذا بدوره يقودنا إلى الاهتمام، بسكان الريف الذين يشكلون أقل من 50% مـــن عدد السكان العرب الذي يبلغ نحو (44.5%)، لأن حل مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية والإنتاجية – وما أكثرها – يعتبر مدخلاً مهماً من المداخل الصحيحة، للاقتراب من حل مشكلة الأمن الغذائي العربي.

أمـــا عـــدد السكان الكلي، وفي كل بلد عربي بالمقارنة مع المساحة الجغرافية المـــزروعة في كـــل بلـــد، موضح في الجدول رقم (2) أعلاه، والذي يشير إلى أن المساحة الجغرافية للوطن العربي، تبلغ نحو المليار و406 مليون هكتار، المزروع منها نحو 71.5 مليون هكتار فقط (أي نحو 5%)، وأن نصيب الفرد العربي من المساحة المـــزروعة يبلغ أقل من ربع هكتار، مقارنة بنصيبه من المساحة الجغرافية والبالغ نحو 4.5 هكتار، وهي نسبة مقاربة للمعدل العالمي، البالغ نحو 5 هكتار للفرد.

والملاحـــظ أن أكبر الدول العربية مساحة هي السودان (250 مليون هكتار)، المـــزروع مـــنها (نحو 20 مليون هكتار فقط)، تليها الجزائر (238 مليون هكتار). وأقل الدول مساحة جغرافية هي جيبوتي (2.32 مليون هكتار) المزروع منها (410 هكـــتاراً فقط). أما إذا تحدثنا عن المساحات الجغرافية، فلا بد أن نأخذ في الاعتبار بعض الحقائق الطبيعة: منها أن بعض الدول العربية كموريتانيا والصومال والسودان وليبيا والجزائر، تحتوي في أجزاء واسعة منها، على صحاري شاسعة لا تصلح أصلاً للإنـــتاج الزراعـــي، إما لقلة خصوبتها أو لانعدام الأمطار أو قلتها أو لعمق الآبار الجوفـــية فيها وصعوبة الحصول على مياهها، باستثناء بعض الواحات والأودية أو أماكن تخزين المياه.

أمـــا الجدول رقم (3) والخاص باستخدام الأراضي، فيشمل مساحة المحاصيل المـــستديمة والموسمـــية، والمقـــسمة بين المحاصيل المروية والمطرية، بجانب المساحات المتـــروكة بدون زراعة (نحو 19.4 مليون هكتار)، ومساحات الغابات والمراعي في كـــل بلـــد عربي على حدة، والذي يشير بوضوح إلى أن جملة مساحات المحاصيل المـــستديمة، بلغت في الزراعات المطرية نحو 49 مليون هكتار، وفي الزراعات المروية نحو 33.7 مليون هكتار.

وبالـــرغم من أن الغابات لا تدخل في عملية إنتاج الغذاء والأمن الغذائي بـــصورة مباشـــرة، إلا أنها مهمة جداً في عملية الأمن الصناعي والاقتصادي، بجانـــب أن لها أهميتها في إمكانية استغلال بعض أراضيها المسطحة، والفراغات بين أشجارها، في إنتاج كميات مقدرة من بعض أنواع الخضروات والأعلاف الـــتي لا تتأثر كثيراً بما يسمى ببيئة الظلال canopy environment، وإمكانية تـــشييد حظائـــر تـــربية الدواجن والأغنام والماعز وربما الأبقار أيضاً. كما أن للغابـــات بعض المساهمات في إنتاج الكثير من الثمار البرية، التي تصلح كغذاء لـــبعض الحـــيوانات المنتجة للألبان واللحوم. ونلاحظ من الجدول رقم (3) أن هـــنالك أراضٍ شاســـعة في الوطن العربي تغطيها الغابات (نحو 101.2 مليون هكـــتار)، والمراعـــي (نحو 68.6 مليون هكتار)، بمجموع كلي قدره نحو 170 مليون هكتار.

ولهذه الأرقام دلالاتها، لأنها تشكل أكثر من نحو نصف الأراضي المزروعة في كل الوطن العربي. ونلفت النظر هنا إلى أهمية المراعي الطبيعية في الإنتاج الحيواني، خاصـــة إذا تمكـــنا من إعادة تأهيلها وعدم إنهاكها، كما يحدث في مراعي أستراليا وكندا وجنوب أفريقيا. وإذا تفحصنا بدقة الجدول رقم (3) نلاحظ أن أكثر الدول ذات المساحات الضخمة من الغابات هي السودان (نحو 64.4 مليون هكتار)، تليها المغرب (نحو 12.2 مليون هكتار)، وأقلها سلطنة عمان (160 هكتار)، تليها قطر (400 هكتار).

أما فيما يتعلق بالمراعي فأكثر الدول ذات المراعي الشاسعة هي السعودية (70 مليون هكتار)، تليها الصومال (42 مليون هكتار)، وموريتانيا (39 مليون هكتار). أما أكبر الدول العربية مساحة في زراعة المحاصيل (المطرية المستديمة)، فهي تونس (2.1 ملـــيون هكتار)، تليها ليبيا (نحو 770 ألف هكتار). وأكبر الدول مساحة في المحاصيل (المروية المستديمة)، فهي المغرب (نحو 650 ألف هكتار)، تليها مصر (نحو 594 ألـــف هكـــتار)، وأكـــبر الدول العربية مساحة في زراعة المحاصيل (الموسمية المطـــرية)، فهي السودان (نحو 15.2 مليون هكتار)، تليها المغرب (نحو 5.8 مليون هكـــتار). وأكبرها مساحة في زراعة المحاصيل الموسمية المروية فهي مصر (نحو 2.7 مليون هكتار)، تليها العراق (نحو 2.35 مليون هكتار).

وإذا أُحسن استغلال هذه المعطيات والموارد الطبيعية في مجال المراعي الواعدة، ذات المواصفات الجيدة، مثلاً عن طريق استخدام الاستثمار ونتائج التقنيات الصحروية المتطورة (كما تفعل إسرائيل في صحراء النقب)، فيمكن أن نجعل من دول صحراوية كالسعودية والصومال وليبيا وموريتانيا والجزائر، من أكثر الدول إنتاجاً للمراعي الصالحة لزراعة الأعلاف، وتربية المواشي لحل مشكلة اللحوم. ونفس الشيء ينطبق على مساحات وفضاءات الغابات في دول كالسودان والمغرب. كما يمكن لدول مثل تونس التوسع في مجال زراعة المحاصيل (المطرية) المستديمة، والمغرب ومصر والعراق في مجال زراعة المحاصيل (المروية) المستديمة، والسودان والمغرب في مجال زراعة المحاصيل الموسمية المطرية.

وتشير تقديرات صندوق النقد العربي[1]، كما جاء في الجدول رقم (4)، إلى أن الناتج الزراعي الإجمالي العربي بأسعار عام 2005، قد بلغ نحو 72 مليار دولار مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة والذي بلغ نحو 1058 مليار دولار. وهذا الناتج الزراعي[2]، يشكل نحو 6.8% فقط من الناتج الإجمالي. حيث بلغ في السعودية (نحو 307 مليار و352 مليون دولار)، تليها الإمارات (نحو 133.6 مليار و583 مليون دولار). وأدناه في الصومال (نحو مليار و300 مليون دولار)، تليها جيبوتي (نحو 708 مليون دولار). وهذه الأرقام مرشحة للزيادة الكبيرة، في السعودية والإمارات(في عامي 2007 و2008) نسبة للزيادة المتوقعة فى إنتاج وأسعار البترول وكذلك الحال في أكثر من عشرة دول عربية منتجه للبترول، والذي لا يستغل معظمه للأسف، في إنتاج الغذاء في هذه الدول، أو استثماره في دول عربية أخرى، من خلال مشاريع زراعية مشتركة للحصول على الغذاء المطلوب ولتحقيق الاكتفاء الذاتي، بل تلجأ هذه الدول إلى استيراد طعامها، واستخدام ما تبقى من إيرادات نفطية وغازية، في بناء الأبراج السكنية العالية[3]، أو الاستثمار في أسواق الأوراق المالية والبورصات، ناهيك عن تقديم الإعانات لأشقائهم الفقراء، في الدول العربية الأخرى.

---

(1) موقع صندوق النقد العربي www.amf.org.ae

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي: القضايا الرئيسية والجهود المبذولة لتعزيز الأمن الغذائي العربي (الخرطوم: 2005) ج 1، ج 2.

(3) تقرير من عمان، "توصية بعدم التوسع في إقامة الأبراج"، جريدة الشرق القطرية، بتاريخ 2008/7/1م، العدد 7320 ص 21.

ويرى كثير من المراقبين أن هنالك تغييراً مذهلاً بدأ يتكشف في أسواق الغذاء العالمية، وصفوه "بصدمة النفط التي تؤثر على الطعام في العالم[1]. وهنالك من يرى أن هـــذه الدول قد تجد في استثمار أموالها في بناء الأبراج السكنية والتجارية العالية أو أســـواق الأوراق المالـــية أو المـــضاربات في البورصات، ما يعود عليها بجدوى اقتصادية أفضل من الاستثمار في الإنتاج الزراعي والحيواني، والذي يمكن شراؤه من الخارج.

ولكن خطورة هذا الاتجاه تكمن، **أولاً** في رهن غذاء الشعوب لجهات أجنبية قـــد تكون معادية لأهداف الأمة العربية، وتستخدمه متى شاءت كسلاح سياسي لفـــرض الـــشروط الخاصـــة، إذا نضبت مصادر البترول مستقبلاً، وقلت الدخول وازدادت مـــشكلة السكان. **وثانياً** المغامرة بهذه الأموال وتعريضها للزوال، بحكم المـــضاربات. وقد خسرت دول الخليج العربي السبع، فيما سمي بزلزال الأزمة المالية العالمـــية الأخـــيرة نحو 186 مليار دولار في أسبوع واحد، كانت خسارة الأسهم السعودية والإماراتية وحدها نحو 58 مليار دولار، بحكم ارتباط هذه الاقتصاديات العربية بالدولار الأمريكي. وقد اتضح ذلك مؤخراً في كارثة الأزمة النقدية العالمية التي بدأت بالولايات المتحدة، وعمت بقية أنحاء العالم في أكتوبر 2008.

فتحقـــيق الاكـــتفاء الذاتي عن طريق شراء السلع الغذائية بدلاً من إنتاجها، سيظل سيفاً مُسْلَتاً على رقاب هذه الدول العربية. والجدير بالذكر أن مؤتمر الهندسة المعماريـــة بعنوان (الأبراج والأبنية العالية)، والذي عقد في الأردن في أواخر يونيو 2008، وشارك فيه نحو 600 مهندس من جنسيات عربية وأجنبية، خرج بقرارات وتوصيات هامة، انتقد فيها بشدة هذه الظاهرة –وطالب من ضمن أشياء أخرى– بفـــرض ضـــرائب خاصة على المستثمرين في هذا المجال، وتخصيص عائدها لإعادة تأهيل مساكن الفقراء وتأمين البيئة اللائقة لمعيشتهم. وذكر بعض المراقبين أن أسعار الوقود العالية، قد غيرت المعادلة الخاصة بزراعة الغذاء وترحيله عبر العالم. كما أن الطلـــب الكـــبير علـــى الوقود الحيوي أثار التوترات بين استخدام الأرض لإنتاج محاصيل الوقود، أو استخدامها لإنتاج الغذاء. وتطالب الطبقات الوسطى في العالم

(1) المحـــور الاقتـــصادي، "صدمة النفط تؤثر على الطعام حول العالم" جريدة الهيرالد تريبيون، ترجمة الملحق الاقتصادي لجريدة الوطن القطرية،27 يناير/كانون ثاني 2008 العدد 727.

النامـــي (بما في ذلك العالم العربي)، بالمزيد من البروتين من اللحوم والدجاج، وكل هـــذا يحـــدث في وقت بدأ فيه تغير المناخ يجعل من الصعب جداً إنتاج الطعام، في بعض المناطق المؤهلة لذلك، مثل استراليا.

وفي الـــسنوات الأخيرة ارتفع الطلب العالمي للحبوب واللحوم بشكل حاد، وبقيت قضية: متى وأين يفي العرض بالطلب؟ مشكلة مفتوحة قد تتفاقم مستقبلاً. وتقـــول منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو)، أن مؤشر سعر الطعام ارتفع إلى 37% في عام 2007، ومرشح للزيادة الكبيرة في 2008. وهو المؤشر الذي يؤسس لأسعار التـــصدير لـــنحو 60 سلعة غذائية رئيسية، يجري التبادل التجاري فيها عالمياً. وقد حاولـــت الكثير من الحكومات في العديد من البلدان الفقيرة (بما فيها بعض الدول العـــربية)، أن تتجاوب لحل المشكلة عبر زيادة الدعم للغذاء، فارضة رقابة مشددة علـــى الأسعار، بجانب حظر بعض الصادرات الغذائية، وتخفيض الرسوم الجمركية على واردات الأغذية[1].

أما في مجال الإنتاج الزراعي الإجمالي، (جدول رقم4)، نلاحظ أن مصر تحظى بالـــناتج الأعلـــى (نحو 12.5 مليار دولار) تليها السودان (نحو 10 مليار دولار)، والأدنى نجده في جيبوتي (نحو 22 مليون دولار)، تليها قطر (نحو 59 مليون دولار)، وهذه إحصائيات مرشحة للزيادة في الأعوام القادمة.

أما متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الزراعي للعام 2005 كما هو موضـــح في جدول رقم (5) أعلاه، فقد بلغ متوسط نصيب الفرد نحو 227 دولاراً فقـــط، مقارنة بمتوسط نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام، والذي بلغ نحو 3334 دولاراً أي (نحو 7%)، وأعلاه في الصومال (نحو 112 دولار).

أما بالنسبة لمتوسط الناتج المحلي الزراعي، فقد بلغ أعلاه في اليمن (نحو 3643 دولار)، تلـــيه العراق (نحو 3242 دولار)، وأعلاه في جيبوتي (نحو 29 دولار)، تليه الأردن (نحو 56 دولار)، ثم قطر (نحو 69 دولار).

وقـــد صدر مؤخراً التقرير الاقتصادي العربي الموحد (سبتمبر 2007، والذي تعده أربـــع مـــنظمات عربية هي: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، والصندوق

(1) جافييـــر بـــلاس، ""الفقـــراء يواجهون أزمة غذاء" جريدة الفاينانشيال تايمز، ترجمة الملحق الاقتصادي لجريدة الوطن القطرية، 17 فبراير/شباط 2008 العدد 7481.

العـــربي للإنمـــاء الاقتـــصادي والاجتماعي بالكويت، وصندوق النقد العربي بأبوظبي، ومـــنظمة الأقطـــار العربية المصدرة للنفط بالكويت. ويقدم التقرير قاعدة رقمية جيدة للاقتـــصاديات العربية على نحو قابل للمقارنة. ورغم أنه أتي متأخراً بنحو عام كامل، ويفتقـــر إلى بعـــض المؤشرات المهمة لاعتبارات ذات صلة بالدول، وليس بالمؤسسات الأربعة التي أصدرته، إلا أنه يمثل مرجعاً فريداً من هذا المنظور[1].

ويعـــزو التقرير ارتفاع معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي العربي (عام 2006)، وللعـــام الرابع على التوالي إلى استمرار تصاعد أسعار النفط إلى مستويات قياسية، في ضوء النمو الاقتصادي المرتفع بما نسبته 20.6%، وزيادة كميات إنتاجه وتـــصديره، وبالـــتالي ارتفـــاع قيمة العوائد النفطية. وقد بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2006 نحو 1276 مليار دولار أمريكي، محققاً بذلك وللعـــام الثاني على التوالي، قيمة تتجاوز الترليون (ألف مليار دولار أمريكي)، وبلغ معـــدل النمو بالأسعار الجارية ما نسبته 16.9% مقارنة بنحو 22.6% في عام 2005. وفي المقابل واصل الاقتصاد العالمي خلال عام 2006 أدائه الجيد، حيث ارتفع معدل النمو الحقيقي من 4.9% في عام 2005، إلى نحو 5.4% في عام 2006، وهو الأعلى خلال الخمسة أعوام الماضية.

ويشير التقرير إلى أن جميع الدول العربية حافظت على تحقيق، أعلى معدل نمو مـــوجب للـــناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي خلال عام 2006. وقـــد حققـــت 10 دول عربية معدلات نمو أعلى من المتوسط العربي العام الـــبالغ 16.9% وهي تحديداً: (موريتانيا والسودان والعراق وليبيا وقطر والإمارات واليمن وسوريا والكويت ومصر). ومقارنة بالعام السابق، ارتفع معدل النمو في 9 دول عربية وهي تحديداً: (موريتانيا 46% السودان 32.4% وسوريا 22.2% ومصر 19.9% والأردن 12.2% والمغرب 11.8% وتونس 8.5%).

وكل ذلك مقارنة بمعدل نمو سالب في عام 2005 بلغ نحو 7.2%، في جيبوتي، و5.6% في لبـــنان. وانخفـــض مستواه في 10 دول أخرى هي (العراق 26% وليبيا

(1) التقرير الاقتصادي العربـــي الموحد، "401 ألف دولار سنوياً متوسط نصيب الفرد العربـــي مـــن الـــناتج المحلي الإجمالي" جريدة الشرق القطرية، 25 فبراير/شباط 2008 العدد 7193 ص 17.

24.4% وقطـــر 24.2% والإمـــارات 23.4% واليمن 22.9% والكويت 21.6% والبحـــرين 17.6% وعمان 15.6% والجزائر 13.2% والسعودية 10.6%). وقدر متوســـط نـــصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي عام 2006 بنحو 4142 دولاراً أمـــريكياً، مقارنة بنحو 3334 دولار أمريكي عام 2005 (جدول رقم 5). ولكـــن التقديرات تشير إلى تفاوت كبير بين متوسط بلغ أعلاه في قطر بنحو 65 ألـــف دولار في السنة، وتليها الإمارات حيث بلغ نحو 39 ألف دولار، ثم الكويت وبلـــغ نحو 33400 دولار، فالبحرين وبلغ نحو 21223 دولار وفي السعودية حيث بلـــغ نحو 14725 دولار، وبلغ في عمان نحو 13727 دولار. ليهبط لأقل من 1000 دولار أمريكي في السنة، في كل من اليمن وجيبوتي وموريتانيا.

ما هو المتاح من الغذاء في الوطن العربي؟

يـــزرع الـــوطن العـــربي مجموعة من المحاصيل الرئيسية، هي تحديداً الحبوب (كالقمح والذرة والأرز)، والدرنات (كالبطاطس)، والمحاصيل السكرية (كقصب الـــسكر والبنجـــر الـــسكري)، والبقوليات (كالفاصوليا والعدس والفول المدمس وغيرهـــا)، والبذور الزيتية (كالسمسم وزهرة الشمس والفستق والزيتون وغيرها)، والخضروات والفواكه بأنواعها، وكذلك الألياف والأعلاف الخضراء والتبغ (وهذه ليست من المحاصيل الغذائية للإنسان). والجدول رقم 6 يوضح متوسط مساحة كل محـــصول، والإنتاجـــية محسوبة على أساس إنتاج الهكتار بالكيلو جرام، وكذلك الإنتاج الكلي محسوباً بآلاف الأطنان خلال الفترة من 1998–2000، وأيضاً خلال العام 2003 والعام 2004. وهي السنوات التي توفرت لدينا إحصائيات بخصوصها.

فإذا أخذنا في الاعتبار إحصائية عام 2004 فقط، نلاحظ أن محاصيل الحبوب وهـــي الغذاء الرئيسي لمعظم السكان العرب، كانت تزرع في مساحات بلغت في المتوســـط خـــلال فترة خمسة سنوات (1998–2002)، نحو 29.3 مليون هكتار، أنتجت في المتوسط نحو 43.8 مليون طن من الحبوب، بمعدل نحو 1.5 طن للهكتار الواحد.

وفي عام 2003 زادت المساحة قليلاً، كما زاد متوسط الإنتاجية والإنتاج، ثم انخفضت المساحة في 2004. ولكنها زادت في الإنتاجية والإنتاج، وهذا مؤشر يدل

علـــى تحسن في الإنتاج الرأسي في ذلك الوقت، معبراً عنه بإنتاجية الهكتار الواحد. فالمعروف علمياً وإنتاجياً أنه كلما زادت المساحة المزروعة، وكذلك إنتاجية الهكتار الواحد، كلما زاد تلقائياً الإنتاج الكلي محسوباً بالطن. ولكن الذي حدث ويحدث الآن، في الحالـــة العـــربية ويدعو للقلق، هو التذبذب كظاهرة في متوسط الإنتاج. وبدون التركيز على مضاعفة غلة الهكتار الواحد، لا يمكن تلبية متطلبات الاكتفاء الـــذاتي، تمهيداً لحل مشكلة الأمن الغذائي، بصرف النظر عن سيناريوهات الإنتاج المخـــتلفة. لأن ضـــربة الـــبداية الصحيحة في أي إنتاج زراعي تتجسد ببساطة في الاهـــتمام بمـــضاعفة الإنـــتاج الرأسي، أكثر من التوسع الأفقي المعبر عنه بزيادة المساحات. فكم من دولة صغيره في مساحتها المزروعة (كقبرص وإسرائيل مثلاً)، تنـــتج إنتاجاً غزيراً على مستوى الهكتار، يؤدي تلقائياً للاكتفاء الذاتي أما الفائض فيشق طريقه للتصدير.

وبالنـــسبة لمحاصـــيل الـــدرنات والبقوليات، فقد ترافقت الزيادة في المساحة المـــزروعة (كمـــا هـــو موضح في الجدول رقم 7)، مع زيادات مماثلة في المساحة والإنتاجية والإنتاج لعام 2004، ما عدا الخضروات التي شابها نفس التذبذب الذي حدث لمحاصيل الحبوب. فقد انخفضت المساحات خلال العام 2003، ولكن زادت الإنتاجـــية بـــشكل واضح، إلا أن الإنتاج الكلي زاد زيادة طفيفة، لا تتناسب مع متوســـط إنتاجية الهكتار الواحد. ثم في العام 2004 زادت المساحة زيادة ملحوظة، ولكـــن الإنتاجية لم تزد بالصورة المتوقعة، رغم أن الإنتاج الكلي بالطن زاد زيادة واضـــحة!!. إذ لا يعقـــل أن يكون متوسط مساحة ما زرعه العرب من الحبوب خـــلال خمس سنوات، هو تقريباً نفس المتوسط لعام 2004 (أي 29 مليون هكتار مقارنـــة ب 28 مليون هكتار)، وذلك بعد سبع سنوات. وأنتجوا منه خلال نفس الفتـــرة نحو 44 مليون طن، أي أنه لم يزد بعد سنوات في 2004 زيادة واضحة، إذ بلـــغ 53 مليون طن (بزيادة لم تتعد 9 مليون طن ل 21 دولة عربية باستثناء جزر القمـــر)، وهي زيادة لا تتناسب في تقديري مع الفترة الزمنية الطويلة وازدياد عدد السكان. ونفس المعيار ينطبق بالتقريب على إنتاجية الهكتار الواحد بالكيلو جرام.

وإذا تناولـــنا الجداول من رقم 12- 14، والخاصة بالإنتاج الحيواني المتنوع في كـــل دولة عربية على حدة، نلاحظ أن متوسط إنتاج لحم الأبقار والجاموس، في

الـــواحد والعـــشرين دولة عربية بلغ نحو 2.3 مليون طن (أكثره في السودان)، نحو 1.2 ملـــيون طن، ولكن هذا الإنتاج للأسف لم يسجل إلا تحسناً طفيفاً جداً منذ عام 2003، مروراً بعام 2004 (كما جاء في الجدول رقم 12) أعلاه.

أما إنتاج لحم الأغنام والماعز عام 2005، فبلغ كما جاء في الجدول (رقم 13) نحو 1.5 مليون طن، أكثره أيضاً في السودان (نحو 470 ألف طن)، مسجلاً انخفاضاً طفيفاً من 1.38 مليون طن، عام 2004 إلى 1.4 مليون طن عام 2003.

وفـــيما يـــتعلق بإنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء (التي لا تشمل الأسماك)، فقد وصـــل الإنتاج في عام 2005، إلى نحو 7 مليون طن، بزيادة طفيفة بلغت نحو 200 ألـــف طـــن فقط، عن إنتاج عامي 2003-2004، اللذين لم يسجلا زيادة تذكر، وظل الإنتاج على حاله.

ومن حيث الدول العربية المنتجة للحوم البيضاء والحمراء، فقد كان السودان أكثـــرها إنتاجاً (نحو 1.7 مليون طن)، تليها مصر (نحو 1.5 مليون طن)، كما هو موضح في الجدول رقم 14 أعلاه.

أمـــا إنتاج الحليب كأحد المكونات الغذائية الرئيسية، فقد بلغ عام،2005 نحو 24.3 ملـــيون طـــن، بزيادة معقولة تقدر بنحو 2.2 مليون طن عام 2004، و2.3 مليون طن عام 2003، كما هو موضح في الجدول رقم 15 أعلاه. وكان أكثره في السودان (حولي 7.5 مليون طن)، تليه مصر (نحو 5.7 مليون طن).

وعن إنتاج البيض كمادة غذائية مهمة في الدول العربية، فقد بلغ عام 2005، نحـــو 1.4 مليون طن، أكثره في مصر (نحو 310 ألف طن)، تليها الجزائر (نحو 172 ألـــف طـــن)، وكل من سوريا والسعودية والمغرب (بمتوسط نحو 150 ألف طن)، كما هو موضح في الجدول رقم 16 أعلاه.

مع ملاحظة أن إنتاج البيض زاد زيادة طفيفة جداً في عام 2005، عنه في عام 2004، وهـــذه الزيادة الطفيفة في الإنتاج الحيواني بأنواعه المختلفة منذ عام 2003، مروراً بعام 2004، ووصولاً لعام 2005، تعكس فشلاً وخللاً واضحاً في هذا المجال الحيوي، الذي يعد ركناً أساسياً من أركان الأمن الغذائي العربي.

أمـــا إنتاج الأسماك في الوطن العربي، فبلغ عام 2005 نحو 3.1 مليون طن من المصايد، ونحو 552 ألف طن من مزارع الأسماك (بمجموع كلي قدره 3.65 مليون

طـــن). وكانـــت أكثر الدول إنتاجاً للأسماك من المزارع السمكية عام 2005 هي مـــصر (نحو 472 ألف طن)، ومن المصايد هي المغرب (نحو 945 ألف طن)، تليها موريتانيا (نحو 792 ألف طن)، كما جاء في الجدول رقم 17 أعلاه.

ما هو المتاح للاستهلاك من الغذاء في الوطن العربي؟

يمـــثل المتاح للاستهلاك من الغذاء مجموع المنتج محلياً والمستورد من الخارج. وهـــذا يختلف عن ما ورد في الفصل الثاني، الخاص بالمتاح من الغذاء، حتى لا تبدو الأرقام وكأنها مكررة في مجالي الإنتاج النباتي والحيواني. فالمتاح من مجموع محاصيل الحـــبوب في الوطن العربي عام 2005، بلغ نحو 5.34% من حجم المعروض العالمي عـــام 2003، والمقدر بنحو 1911 مليون طن. وبين عامي 2003 و2004، انخفض المـــتاح للاســـتهلاك مـــن محاصيل الحبوب، بنحو 4.4%، نتيجة للانخفاض الذي صـــاحب حجم إنتاج وواردات الحبوب. وفي عامي 2004 و2005، ارتفع المتاح للاســـتهلاك من الحبوب بمعدل 5.8%، تبعاً للزيادة التي تحققت من إنتاج واردات الحبوب، ثم استمر المتاح للاستهلاك من القمح في التزايد بمعدل 3.6%، بين عامي 2003 و2004، وبمعدل 3.5%، بين عامي 2004 و2005، حيث بلغت كميته نحو 50.7 ملـــيون طن، وهذه تعادل نحو 8.2%، من حجم المعروض العالمي من القمح عام 2003.

أمـــا المـــتاح للاستهلاك من الذرة الشامية، فقد انخفض بنحو 7% بين عامي 2003 و2004 ثم شـــهد ارتفاعـــاً بين عامي 2004 و2005، حيث بلغ نحو 18.5 ملـــيون طن. أما بالنسبة للشعير فقد زاد من 2.4% إلى 5.3%، خلال الفترتين على التوالي، حيث بلغ 13.3 مليون طن. أما الأرز فقد بلغ معدل التغيير النسبي للمتاح للاستهلاك منه، بين نفس العامين نحو 7%، وبين عامي 2004 و2005 ارتفع بنحو 1.4% حيث بلغ 9.3 مليون طن.

وشـــهدت نفس الفترة زيادة في المتاح للاستهلاك من البطاطس والبقوليات والفواكه، مع انخفاض في الخضروات والسكر والحبوب الزيتية بدرجات متفاوتة.

أمـــا المتاح من الألبان عام 2005، فقد شهد انخفاضاً بالمقارنة مع 2004، إذ بلغت 3.5 مليون طن. وكذلك تراجع المتاح من اللحوم الحمراء، بين عامي 2003

و2004 بنسبة 2.5%، ولكنه بلغ عام 2005 نحو 4.6 مليون طن. أما اللحوم البيضاء فقد شهدت ارتفاعاً في نفس الفترة بنحو 7.6%، ثم حدث تراجعاً عامي 2004 و2005 بلغ 2.5% (نحو 3.7 مليون طن). وعن المتاح من الأسماك فقد زاد بنحو 15% بين عامي 2003 – 2004، ثم بلغ عام 2005 نحو 3.6 مليون طن.

الحديث عن المتاح للاستهلاك من الغذاء، يقودنا بالتالي للحديث عن الصادرات والواردات العربية. وتعتقد المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن واردات القمح والدقيق والشعير ارتفعت عام 2005 إلى نحو 23.6 مليون طن. وفي المقابل تراجعت واردات الأرز بنحو 8%، لتقدر عام 2005 بنحو 3.2 مليون طن. من الملاحظ أن قيمة الصادرات العربية، من مجموعات الغذاء الرئيسية، اتسمت بالثبات النسبي، عند نحو 4.8 مليار دولار عامي 2004 و2005، بينما تراجعت قيمة الواردات من هذه السلع، خلال نفس الفترة بنحو 1.2%، لتصل عام 2005 إلى نحو 20.3 مليار دولار. وهذا يعود لمحصلة التغيرات النسبية، في صادرات وواردات هذه السلع الخاصة، بمجموعة الحبوب، وبمجموعة السلع النباتية الأخرى، وبمجموعة سلع المنتجات الحيوانية. علماً بان كمية الصادرات العربية من الحبوب لا تمثل سوى 5.4% من حجم تجارة الحبوب في المنطقة العربية.

نخلص من استعراضنا لكل هذه الإحصائيات، الواردة في الجداول الخاصة بالإنتاج الحيواني، كجزء من نوعية الغذاء المتاح في الوطن العربي، إلى الحقائق الآتية:

(**أولاً**): أن العالم العربي يحتضن أعداداً ضخمة، من الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والجمال. وأغلب هذه الحيوانات تتواجد في السودان، بالإضافة إلى المغرب في (حالة الأغنام)، والصومال (في حالة الماعز).

(**ثانياً**): أن الإنتاج الحيواني كما تشير بذلك إحصائيات عام 2005، قد بلغ نحو 7 مليون طن من اللحوم الحمراء (56%) والبيضاء (44%)، الشيء الذي لا يتناسب إطلاقاً مع الأعداد الضخمة لحيوانات هذه اللحوم.

(**ثالثاً**): إن إنتاج الأسماك الذي بلغ نحو 3.65 مليون طن، نجد أن أغلبه في مصر والمغرب وموريتانيا. وإنتاج الألبان المقدرة بنحو 24.3 مليون طن، نجد أن أغلبها في السودان ومصر. أما إنتاج البيض المقدر بنحو 1.4 مليون طن، نجد أغلبه

في مـــصر والجزائـــر وسوريا والسعودية والمغرب. وتشير هذه الأرقام إلى إمكانية الاكتفاء الذاتي للعالم العربي من هذه المنتجات دون حاجة للاستيراد.

(**رابعاً**): أما أعداد الجاموس التي بلغت نحو 4 مليون رأس وبلغ المنتج منها نحو 2.3 مليـــون طـــن، نجـــد أن معظمها يتواجد في مصر وربما جنوب العراق حيث يستفاد من لحمه وألبانه. ولا يوجد قبول للحمه في بقية الدول العربية.

الإحـــصائيات الـــواردة في هـــذه الدراســـة، عن إنتاج الغذاء بشقيه النباتي والحـــيواني، تـــشكل الكميات والنوعيات المتاحة في الوطن العربي. وبمقارنة هذا الإنـــتاج مـــع عـــدد السكان، وما تستورده الدول العربية من غذاء، تتضح أبعاد وحجـــم ومـــشكلة الفجـــوة الغذائـــية، وتسلط الضوء على المطلوب من برامج وسياسات وجهود لسد هذه الفجوة.

ما هو حجم الفجوة الغذائية في الوطن العربي؟

من المعروف أن الفجوة الغذائية وقيمتها في أي بلد، لها معيار تقاس به يتمثل في الفـــرق بـــين كمـــية ونوعـــية السلع الغذائية المنتجة والمستوردة، وما أنفق في استيرادها كما جاء في الجدول رقم (18) أعلاه.

وعلـــى ضـــوء هذا المعيار، يتضح من الإحصائيات المتوفرة لدينا، أن الوطن العـــربي يملـــك الكـــثير من الموارد الطبيعية، ومقومات إنتاج الغذاء بشقيه النباتي والحـــيواني، ولكـــن هذا الغذاء أقل بكثير من احتياجاته الفعلية، (باستثناء الأسماك واللحـــوم الحمراء والبيض والألبان)، بل هو أقل بكثير من إمكاناته المتاحة، بالرغم من قلة سكانه المقارنة بدول أخرى تساويه أو تقل عنه في المساحة، أو تتفوق عليه في عدد السكان.

وقـــد أورد التقريـــر الاقتصادي العربي الموحد الصادر في سبتمبر 2007م، أن جملـــة الإيرادات العامة في الدول العربية، وللعام الرابع على التوالي، قد ارتفعت بما نـــسبته 23.8%، أي بما قيمته 486.38 مليار دولار أمريكي في عام 2006، وذلك مـــن نحـــو 392.78 ملـــيار دولار أمريكي في عام 2005. ومن ضمنها ارتفعت الإيـــرادات النفطية بما نسبته 27%. وشكلت ما نسبته 73.7% من جملة الإيرادات العامـــة عام 2006. في الوقت الذي ارتفعت فيه الإيرادات العامة الأخرى (ما عدا

الـــنفط)، مـــن نحو 110.45 مليار دولار إلى نحو 127.73 مليار دولار أمريكي، وارتفعـــت الصادرات السلعية العربية إلى الخارج عام 2006، بنسبة 18% وبلغت 659.6 ملـــيار دولار أمريكي، بعد أن كانت نحو 559.2 مليار دولار أمريكي عام 2005. وارتفـــع نصيب الدول العربية من الصادرات العالمية ارتفاعاً طفيفاً، بلغ 5.5% في عـــام 2006، مقارنة ب 5.4% عام 2005. ويعزا هذا في معظمه لارتفاع أسعار الـــنفط (وقتها) وكمياته المصدرة. ورغم النمو والارتفاع العالمي النسبي في نصيب الفـــرد مـــنه، إلا أننا نلاحظ الضعف الشديد في العلاقات الاقتصادية بين الدول العـــربية، بما لا تبرره حقيقة المواثيق والمعاهدات الكثيرة جداً المبرمة بينها. كما أن الـــنمو ليس أصلاً ولا هو نتاج تطور في العملية الإنتاجية، ولكنه في معظمه نتيجة لارتفـــاع أسعار الثروة النفطية والغازية. وما زال التحدي قائماً في الفشل النسبي لهذه الاقتصاديات العربية، في تحقيق الحد الأدنى من التكامل والأمن الغذائي.

ومـــا زالت التجارة العربية البينية، ضعيفة جداً إذ لم تتعد نسبة 11.2%، من جملـــة الصادرات والواردات السلعية. وهذا موقف معيب يشكل عائقاً أمام تحقيق أهداف أي أمن غذائي عربي مستدام، ويصب في مصلحة رهن طعام الأمة وغذائها بنسبة تفوق ال 90% في أيدي الأجانب.

وكـــشفت بـــيانات حديـــثة على سبيل المثال، أن حجم استثمارات السعوديين خـــارج بلادهـــم، في الوقت الراهن تقدر بنحو 4.6 ترليون ريال سعودي، تستحوذ الـــولايات المتحدة على نسبة 33.6% منها، وهذه تمثل 1.5 ترليون ريال، يدعمها في ذلـــك أن أمـــريكا لا تزال تمثل أكبر شريك تجاري للسعودية، منذ أكثر من 47 عاماً تقـــريباً. وقـــد بـــدأت هذه الاستثمارات تتراجع قليلاً منذ وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001، وبـــدأت بعـــض الأموال يعاد ضخها في النظام المصرفي السعودي، ولكنها لم تتجاوز 28 مليار ريال. ومع الطفرة الثالثة التي تعيشها السعودية، بدأ الاتجاه يتزايد نحو الاستثمار في أوروبا، وحدث كل ذلك قبل (تسونامي) أزمة النقد العالمية الحالية.

لقد استورد الوطن العربي في عام 2004، ما مجموعه نحو 46.2 مليون طن من الحبوب والدقيق فقط، بقيمة قاربت 9.2 مليار دولار. وكانت أكثر الدول استيراداً للحـــبوب والدقيق من حيث الكمية بالطن والقيمة بالدولار، هي السعودية ومصر والجزائر والمغرب على التوالي، كما هو موضح في جدول رقم 19 أعلاه.

والجدير بالذكر أنه توجد في بعض الدول العربية، مناطق ومجموعات سكانية معرضة لنقص الغذاء، إما بسبب الظروف الطبيعية غير الملائمة، كموجات الجفاف والصقيع.. وخلافه، والتي تتسبب في قلة الإنتاج، أو لظروف النزوح والهجرة، بسبب عدم الاستقرار السياسي، أو نتيجة للحروب الأهلية والنزاعات، كما حدث ويحدث في دول كالصومال والسودان والعراق واليمن والجزائر ولبنان وفلسطين.

وكشف تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية[1]، عن القضايا الرئيسية والجهود المبذولة لتعزيز الأمن الغذائي العربي، عن بعض مناطق الفجوة الغذائية في إحدى عشرة دولة عربية على الوجه التالي، وذلك قبل اندلاع أزمة غلاء أسعار السلع الغذائية الرئيسية، والتي ضربت الكثير من دول العالم بما فيها الدول العربية:

- **الأردن:** تشمل المناطق المعرضة لنقص الغذاء، وادي الأردن ومحافظات مأدبا والطفيلة ومعان والعقبة ومحافظات الجنوب. وتعزا الفجوة إلى الفقر والبطالة وتعرض المحاصيل للصقيع، وتراجع دخول المزارعين. وقد قامت الحكومة بسد النقص عن طريق تقديم المعونات النقدية والوجبات الغذائية وتعويض المزارعين.
- **تونس:** فهنالك بعض المناطق الريفية المعرضة للنقص الغذائي بحكم موقعها الجغرافي، وتقوم الدولة بتقديم المعونات المالية والغذائية للسكان الأكثر فقراً. فقد بلغ عدد المنتفعين خلال عام 2005 نحو 121 ألف مستفيد، بتكلفة ناهزت 59 مليون دينار تونسي. كما شملت المعونات المدارس التي استفاد منها قرابة 400 ألف تلميذ، بتكلفة ناهزت 12 مليون دينار تونسي.
- **الجزائر:** يقال أنه لا توجد فئات سكانية أو مناطق بعينها تعاني من نقص الغذاء، ولكن تقوم الحكومة بتقديم وجبات مدرسية في الأرياف وإفطارات جماعية في رمضان.
- **السودان:** تعتبر مناطق البحر الأحمر، ودارفور، وجنوب السودان، ومناطق النازحين، والمناطق المعرضة للحروب الأهلية والجفاف، مناطق نقص غذائي حاد. وتقوم الدولة ومنظمات الإغاثة العالمية، بتقديم المساعدات الغذائية بأنواعها المختلفة، وقد بلغ الدعم عام 2004 نحو 618 ألف طن غذاء.

(1) موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية http://www.aoad.org.

- **سوريا:** يتعرض بعض سكان البادية لنقص الغذاء في الشتاء، من جراء الصقيع وانقطاع الطرق. وتقوم الدولة بتأمين الغذاء للسكان، وتقديم المعونات واستصلاح الأراضي.
- **الصومال:** تتعرض مناطق كثيرة جداً في شمال ووسط وجنوب البلاد، لنقص حاد في الغذاء بسبب الحروب الأهلية، والظروف المناخية غير الملائمة كالفيضانات والجفاف.
- **فلسطين:** وتشمل مناطق نقص الغذاء شمال غزة، والمناطق الوسطى، وخان يونس، ورفح والخليل والأغوار، ويرجع ذلك لوجود الاحتلال، والمناطق العسكرية المغلقة، والتجمعات الريفية البدوية في المناطق الحدودية المغلقة مع إسرائيل، ولقلة الأمطار والجفاف. وتقوم عادة وكالات غوث اللاجئين، بتوزيع المواد الغذائية شهرياً. وقد بلغت الكميات السنوية الموزعة نحو 140 ألف طن من الدقيق والأرز والسكر والزيت.
- **سلطنة عمان:** لا توجد مناطق سكانية تتعرض لنقص الغذاء، ولكن هنالك جهات تقوم بتوزيع الغذاء لذوي الدخل المحدود، في حالات الكوارث الطبيعية.
- **مصر:** يمثل السكان المعرضون لنقص الغذاء نحو 3%، من إجمالي السكان. وتقوم الدولة بتوفير الغذاء في المناطق الريفية للحد من الفقر.
- **المغرب:** هنالك العديد من المناطق المعرضة للنقص الغذائي نتيجة تعاقب موجات الجفاف وحالات الفقر. وتسعى الحكومة والمؤسسات لتقليص الفجوة، وتقديم المساعدات الغذائية وغيرها لتحسين أوضاع الفئات الفقيرة المستهدفة.
- **اليمن:** تعتبر مناطق الحديدة وشبوة والمهرة والبيضاء ولحج وصعدة والجوف وأب وتعز وحجة وذمار، من المناطق التي تتعرض لنقص الغذاء، نتيجة لضعف الإنتاجية في الأراضي المطرية، والآثار المدمرة للسيول وجرف الأراضي الزراعية. وتساعد الدولة بإقامة السدود، ومشاريع التنمية، وقد بلغت تكلفة المشاريع الزراعية الممولة من المعونة الغذائية الفرنسية عام 2005 نحو 263 مليون ريال يمني.

وتأكـــيداً للفجـــوة الغذائية، فقد استورد العالم العربي، من مجموع الواردات الـــزراعية عام 2005، ما قيمته نحو 39.24 مليار دولار. وقد بلغت واردات السلع الغذائـــية في نفـــس العـــام ما قيمته 32.4 مليار دولار. وقد كان على رأس قائمة الاستيراد، الأغنام والماعز الحي (بنحو 12.2 مليار دولار)، تليها الألبان ومنتجاتها (11.2 مليار دولار)، ثم الحبوب والدقيق (54.3 مليون دولار)، والزيوت النباتية (4 ملـــيون دولار)، والبذور الزيتية (2.1 مليون دولار)، والفاكهة الطازجة والمجففة (2.6 ملـــيون دولار)، والخـــضروات الطازجة والمجففة (1.7 مليون دولار)، ولحوم الدواجن (نحو مليون دولار)، وكل هذه السلع يمكن إنتاجها محلياً.

عـــادة ما ترتبط الفجوة الغذائية المصاحبة لنقص الغذاء، بنظم تسويق وسلامة الغذاء نفسه. فبعد أن كان التسويق وخاصة الزراعي منه، يعني عمليات نقل السلع مـــن المنتج إلى المستهلك، أصبح اليوم في المفهوم الحديث، عبارة عن نظام متكامل تتفاعل فيه مجموعة من الأنشطة، التي تعمل بهدف تخطيط وتسعير وترويج وتوزيع السلع للمستهلكين الحاليين والمرتقبين.

وفي حـــوار حـــديث أجراه مندوب جريدة الشرق القطرية في واشنطن، مع البروفيـــسور ديفيد استانتون أستاذ علم التسويق في كلية الأعمال بجامعة ميريلان، عـــن رؤيـــته للخصائص الأساسية لخطة التسويق الناجحة، قال فيه: "إن أي خطة ناجحـــة يجب أن تغطي فترة عام كامل، وتُراجع من حيث التقدم في الإنجاز على أساس ربع سنوي أو شهري، وهنالك من يتحدث عن إطالة فترة الخطة التسويقية إلى عـــدة سنوات، لتحديد مدى التقدم بصفة عامة. ولكن نسبة للمستجدات في عـــالم الـــيوم تتبدل بسرعة فائقة، فيصبح الحديث عن فترة أربعة أعوام حديثاً بلا طائل، في سوق مثل الذي يشهده العالم اليوم"[1].

أمـــا الخطـــة التسويقية الناجحة –في اعتقاده– فيمكن تلخيصها في كلمتين: الأولى هـــي (الأهـــداف) التي تأمل الشركة في تحقيقها، والثانية هي (السبل) التي ســـتتبع لتحقيقها. ويحتاج وضع أي –خطة حتى لشركة صغيرة – إلى مدير ناجح للـــشركة نفسها، لأنه هو الذي يحدد الخطوط العامة لأهداف الشركة خلال عام.

(1) ديفـيد ســتانتون، "خطة التسويق أساس لتحديد مسار الشركات" ترجمة الملحق الاقتصادي لجريدة الشرق القطرية، 12 فبراير/شباط 2008 العدد 7180 ص 8.

ولا بد من إشراك عدد من العاملين في الشركة، في وضع الخطة التسويقية، لتكون خطة عملية متكاملة، لتحقيق أهداف واضحة عبر طرق مفهومة.

ومـــن فوائد وضع خطة ناجحة للتسويق، إقناع المدير للعاملين معه بأنه ربان للسفينة الذي يعرف الميناء الذي يريد الوصول إليها. ومن الأفضل لربان السفينة أن يمـــضي في مسار، ينتهي به إلى الوصول إلى بعد ميل واحد، من الميناء الذي حدده، من أن يمضي بدون أن يحدد لنفسه ميناءً أو اتجاهاً أو هدفاً يريد الوصول إليه. وأن يكـــون للمديـــر تصوراً واضحاً، ليس فقط عن الهدف، ولكن أيضاً عن أسلوب تحقـــيقه، وضـــرورة أن يكـــون الجـــسم الحقيقي للخطة، محصوراً بين اللاعبين الأساسيين. ويقول أيضاً: "إن خطة التسويق في واقع الأمر هي بوصلة أي شركة، وهي أشبه بالكتالوج الذي يصاحب أي جهاز جديد لتوضيح طريقة التشغيل."[1].

ونظراً لاتصاف الإنتاج الزراعي عامة بالقابلية للتلف، كالخضروات والفواكه ومنتجان الألبان والبيض واللحوم الطازجة والأسماك، (والتي تقدر بنحو 25–50% مـــن إجمـــالي الإنتاج الزراعي العربي)، ولتوفير أكبر قدر من الأمن الغذائي العربي، يتوجب وجود أنظمة تسويقية زراعية عربية متطورة ومرنة، وقادرة على الاستجابة للمتغيرات التجارية المتسارعة من ناحية، ولما يمكن أن يتعرض له الأمن الغذائي من ناحية أخرى.

معظـــم الـــدول العربية تخطو اليوم خطوات واسعة، في سبيل تطوير أنظمتها التـــسويقية الـــزراعية، كمـــا طالبت بذلك المنظمة العربية للتنمية الزراعية (الباب الخـــامس – الفـــصل الأول)، وكما هو الحال في المغرب وتونس ومصر والأردن ودولة الإمارات، تليها في درجة الاهتمام والتطوير، السعودية وسلطنة عمان ولبنان وسوريا. كما تسعى بقية الدول لتذليل الصعاب والتصدي لتحديات نظم التسويق الجـــيدة. وكـــل هـــذا من شأنه توفير سلع غذائية محلية ومستوردة عالية الجودة، وبأسعار تنافسية مجزية، تسهم في بسط الأمن الغذائي.

والحديث عن التسويق، يقودنا للحديث عن التجارة ومنظمة التجارة العالمية. فهـــنالك 12 دولة عربية انضمت بالفعل إلى عضوية هذه المنظمة، وهنالك 7 دول

(1) ديفـــيد ســـتانتون، "خطة التسويق أساس لتحديد مسار الشركات" ترجمة الملحق الاقتصادي لجريدة الشرق القطرية، 12 فبراير/شباط 2008 العدد 7180 ص 8.

تـــتفاوض حالياً للانضمام. ورغم الانتقادات الحادة الموجهة لهذه المنظمة، وربطها بالجـــوانب السلبية للعولمة، فإن الكثير من الاقتصاديين يعتقدون، أن الانضمام لهذه المـــنظمة يـــشكل فرصة لتحرير التجارة بين الدول العربية، وإزالة المعوقات بينها، وأيضاً الالتزام بجودة السلع الصناعية والزراعية، وخاصة الغذائية منها بحيث تكون خالية من الأمراض وصديقة للبيئة.

وفي هـــذا الخصوص تناولت العديد من التقارير الدولية الحديثة حول التجارة والتنمـــية، (والتي أعدتها منظمات دولية مختلفة، كمنظمة الزراعة والأغذية الدولية، ومـــنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي)، تـــناولت الحـــديث المـــثير للجدل، حول ضرورة قيام الدول المتقدمة باتخاذ بعض الإجراءات لتشجيع وزيادة، مكاسب الدول النامية في عمليات التحرير الاقتصادي والتجاري وهي:

1. إزالـــة الدعم الذي تقدمه الحكومات لقطاعاتها الزراعية، لما له من آثار سلبية علـــى الـــدول النامـــية، لأنه يقلل من فرص المنافسة الحرة، بين القطاع العام (المدعوم من الحكومة)، والقطاع الخاص، ويشجع على الاحتكار.
2. زيـــادة فعالـــية إمكانيات وصول الدول النامية إلى الأسواق العالمية، وخاصة أســـواق الـــدول المـــتقدمة، مـــن خـــلال إزالة العقبات التجارية والإدارية واللوجستية، وتحسين نوعية الإنتاج حسب المواصفات العالمية.
3. تعزيز التعاون بين دول (الجنوب) النامية، في مجالات التجارة والاستثمار، حتى تستطيع منافسة دول (الشمال) المتقدمة، التي تعمل كثير من الدوائر فيها على التكـــتل لحرمان دول (الجنوب)، من هذه الميزة التفضيلية. وهذا يتمثل بشكل واضـــح في ظاهـــرتين: **الأولى** ارتباط الإنتاج الزراعي باستخدام جزء منه، في إنتاج ما يسمى بالوقود الحيوي، (كاستخدام القمح والذرة الشامية لإنتاج غاز الإيـــثانول لقـــيادة الـــسيارات)، والذي أدى إلى نقص حاد في الغذاء المتاح، والزيادة الرهيبة التي حدثت في أسعار المواد الغذائية، مما دفع – مثلاً– حكومة الإمـــارات العـــربية، إلى تحريـــر 15 سلعة غذائية من سجل الوكالات، وفتح اســـتيرادها بدون شروط لمن يرغب وذلك للقضاء على الاحتكار. والظاهرة **الثانـــية** أدت إلى ارتـــباط الإنتاج الزراعي، بظاهرة الاحتباس الحراري والتغير

المناخي، الذي من شأنه أن يؤدي للجفاف، وتقلص المساحات المزروعة، وقلة الإنتاج وزيادة الأسعار بطريقة خرافية.

4. انـــتهاج أنظمة ذات فعالية أكبر لإدارة المخاطر غير المتوقعة في أسعار السلع، حتى تتجنب الدول النامية، ظاهرة التقيد والانصياع لما تتطلبه أسواق الشمال.

وقـــد كتب ألان بياتي مقالاً ذكر فيه "أن حكومات العالم النامي بدأت تتسارع في تعزيـــز وارداتهـــا الـــزراعية، والحد من صادراتها، في محاولة للسيطرة على الارتفاع المقلـــق، في أســـعار المواد الغذائية، وما قد يترتب عليه من توتر وشغب اجتماعي"[1].

وأورد أمـــثلة توضح، أن السعودية خفضت ضرائب الواردات على المنتجات الغذائية، كتعـــريفة اســـتيراد القمـــح من 25% إلى صفر%، وخفضت التعريفة على الدواجن ومنتجات الألبان وزيوت الطعام النباتية. كذلك أعلنت الهند عن تخفيضات مماثلة، على زيـــت الطعام والذرة، وحظرت تصدير كافة أنواع الأرز، لتأمين الإمدادات لشعبها، باســـتثناء الأرز البـــسماتي ذي القيمة التصديرية العالية. وقامت تايلاند (أكبر مصدر لـــلأرز في العالم)، وفيتنام (ثالث أكبر مصدر للأرز في العالم) بنفس الإجراء، فخفضتا صـــادرات هذا المحصول بنسبة 11%. وحدث نفس الشيء في الفلبين وباكستان، التي (يعتـــبر اقتصادها الثالث في قارة آسيا). وحذر بعض الاقتصاديين من أن هذا التخفيض قد يؤدي إلى نتائج عكسية، وزيادة مطردة في الأسعار العالمية للمواد الغذائية، (بخلاف مـــا يتصور البعض)، والتي ارتفعت فعلاً بسبب زيادات الطلب عليها، في أسواق عالمية ناشـــئة مـــثل الـــصين والهند. وأيضاً بسبب الإنهاك المتزايد للأرض، بزراعة المحاصيل المستخدمة في إنتاج الوقود الحيوي، بالإضافة إلى تأثر أسعار المواد الغذائية سلباً، نتيجة عدم استقرار الأسواق المالية، حيث أدت الأزمة الائتمانية، إلى الدفع بأغلب المستثمرين إلى أحضان السلع الأولية كملاذ آمن[2].

ولتحقيق النمو الاقتصادي في مجال التجارة، والحد من الفقر في الدول النامية، وتحقـــيق الحـــد الأدنى مـــن الأمن الغذائي، برز في العالم جدل واسع حول هذا الموضوع وانقسم المتحاورون إلى فريقين:

---

(1) ألن بياتي، "العالم النامي يحاول السيطرة على ارتفاع المواد الغذائية" جريدة الفاينانشيال تايمز ترجمة الملحق الاقتصادي لجريدة الوطن القطرية، 3 أبريل/نيسان 2008 العدد 794.

(2) الفاينانشيال تايمز: ترجمة جريدة الوطن القطرية، 3 أبريل/نيسان 2008 العدد 1396.

الفريق الأول: يدافع عن تحرير التجارة، لما تحققه عملية التحرير من استخدام أكفأ للموارد المتاحة، وزيادة في الإنتاج القائم على الميزات النسبية والتنافسية، مما سيسهم في تحقيق مستوى أرفع من الرفاهية الاجتماعية والأمن الغذائي، وأهمها الحصول على غذاء متوازن كماً ونوعاً واستدامة.

الفريق الثاني: يرى أن هذا التحرير لا يراعي بدرجة كافية اختلاف وخصوصية الأسواق، وعدم الإنصاف في علاقات القوة والهيمنة، التي تتحكم في عمليات التفاوض التجاري متعددة الأطراف بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة، مما يضر بالأمن الغذائي للدول النامية -بما في ذلك الدول العربية- نتيجة لكون المستفيدين الرئيسيين، هم كبار المزارعين الرأسماليين في الدول المتقدمة، مما سيؤدي في النهاية إلى تهميش دور صغار المزارعين، وزيادة نسبة البطالة والفقر في الدول النامية، وبالتالي التأثير سلباً على الأمن الغذائي العربي. وحتى منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو)، ترى أن العولمة السريعة وتحرير الأسواق والتوسع الحضري، تتيح فرصاً مستجدة أمام البلدان، لزيادة التجارة الزراعية وتسويق المنتجات الغذائية، ولكنها في نفس الوقت فرضت تحديات وأخطار متزايدة، لم تكن معروفة من قبل، من أهمها:

أن تتخلف الدول ذات الصناعات الزراعية الأقل تطوراً وكفاءة، بفارق واسع جداً عن ركب تلك الدول المالكة لصناعات حديثة ومتطورة في القطاع الزراعي. في حين ستنتج بلدان الدخل المرتفع (في المتوسط) 180 دولاراً من القيمة المضافة، لتجهيز طن واحد من المنتجات الزراعية، فإن البلدان النامية لن تحقق ما يزيد عن 40 دولاراً في المتوسط (بفارق 140 دولاراً).

أما بالنسبة للفجوة الغذائية في السلع الغذائية الرئيسية، فنلاحظ أنه بالرغم من الارتفاع المستمر في أعداد السكان العرب، والطلب المتزايد على الغذاء، إلا أن الزيادة المحققة في إنتاج هذه السلع الغذائية الرئيسية لعام 2005، بالمقارنة مع العام 2004، قد ساعدت على الحد من تفاقم الفجوة الغذائية في ذلك الوقت، وتراجعت قيمة استيراد تلك السلع، من نحو 16 مليار دولار عام 2004 إلى نحو 15.5 مليار دولار عام 2005.

وتشير إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة الدولية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، إلى أن الرقم القياسي لقيمة تلك الفجوة، انخفض من نحو 125% عام

2004 إلى نحـــو 108% عـــام 2005. ويعود ذلك من وجهة نظر المنظمتين بصفة رئيـــسية، إلى تـــراجع قـــيمة الفجوة الغذائية، من مجموع الحبوب (بما فيها القمح والدقـــيق)، والـــبطاطس والخـــضروات والفواكه والسكر واللحوم البيضاء، رغم ارتفاعهـــا في باقي السلع، كالأسماك والألبان ومنتجاتها واللحوم الحمراء والزيوت النباتية.

أمـــا قـــيمة الفجوة في محاصيل الحبوب كلها، (والأكثر أهمية من غيرها من المحاصـــيل)، فقـــد بلغت نحو 8.5 مليار دولار عام 2005، بزيادة نحو 8% عن عام 2004. وتمـــثل قيمة الفجوة في القمح وحدة نحو 3.6 مليار دولار، (أي 42% من قـــيمة الفجـــوة في كل المحاصيل الحبوبية). ومثلت فجوة الذرة الشامية 1.5 مليار دولار (نحو 17.4%)، والأرز نحو مليار دولار (12.5%)، والشعير نحو 948 مليون دولار نحـــو (11.2%). ولكـــن في الـــسنتين الأخيرتين انقلب المشهد الاقتصادي الزراعي رأساً على عقب، وتعمقت مشكلة الفجوة الغذائية بسبب الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية عالمياً.

إن الفجـــوة الغذائية ليست قاصرة فقط على كميات السلع الغذائية الرئيسية المنتجة أو المستوردة، ولكنها تتعلق أيضاً بمكونات الغذاء، المتمثلة في الطاقة المحسوبة بالسعرات الحرارية والبروتين والدهون. فكلما قل الطعام وتدهورت نوعيته، كلما قلـــت مكـــونات الطاقـــة فيه. ونلاحظ من الإحصائيات المتوفرة في قائمة الغذاء المـــتوازن لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية، أن استقرار متوسط نصيب الفرد اليومي من هذه الطاقة بين عامي (2002–2003)، بلغ 280 سعره حرارية، ونحو 78 جرام بروتين، و82 جرام دهون.

وإذا قارنا هذه المتوسطات بالمتوسط العالمي، نجد أن متوسط نصيب المستهلك العـــربي يفـــوق بقليل نظيره على المستوى العالمي. مع الفارق أن المستهلك العربي يعـــتمد في مكونات الطاقة، على المصادر النباتية لتوفير نحو 84.5% من احتياجاته اليومـــية مـــن السعرات الحرارية، ونحو 70% من احتياجاته البروتينية، و69% من احتـــياجاته الدهنـــية. أما على المستوى العالمي فترتفع مساهمة المصادر الحيوانية في توفير الطاقة، حيث توفر هذه المصادر نحو 76.6% من السعرات الحرارية، و38.4% مـــن البروتين، و45% من الدهون. فمثلاً إذا كان الأرز يتميز باحتوائه على نسبة

عالـــية من الكاربوهيدرات، ويعتبر غذاءً رئيسياً في الكثير من الدول العربية بجانب القمـــح، فقد أسفرت التجارب الأخيرة التي قام بها الباحثون في الولايات المتحدة الأمـــريكية والهـــند، في مجال الهندسة الوراثية، عن التوصل لإنتاج أنواع من الأرز الهجـــين، التي تحتوي على مقادير عالية من البروتينات بلغت نحو 28%. وهذا من شـــأنه أن يـــؤدي إلى القضاء على العديد من مشكلات التغذية، التي تواجه معظم الـــدول الفقـــيرة ذات العجز في توفر مصادر البروتين، وبأسعار في متناولهم. وقد اســـتغرقت بحوث هذه الهندسة الوراثية، التي نجحت في تعديل الخصائص المعروفة للأرز، قرابة الخمسين عاماً. وهذا من شأنه أن يحدث ثورة غذائية، تحول الأرز من محـــصول كاربوهيدراتي فقط، إلى مصدر للبروتين والسعرات الحرارية، ليس فقط لعـــشرات الملايـــين من العرب، بل لعدة مليارات من البشر. ويؤكد الباحثون أن ارتفاع هذه النسب من البروتين، ترجع إلى الأرز الذي ينمو برياً، والذي تم تهجينه مع النوع العادي الذي يزرع في الهند[1].

(1) وكـــالات الأنـــباء، "تجارب هندية لإنتاج أرز البروتين" جريدة الشرق الأوسط اللندنية، 12 فبراير/شباط 2008 العدد 7180.

تحليل وتقويم المشكلة

العناصر والعوامل المساعدة في زيادة إنتاج الغذاء:

لقد جاء في مقدمة هذه الدراسة، أن مشكلة الأمن الغذائي العربي هي مشكلة مركبة ومعقدة ومتداخلة ومتشابكة، وتحتاج إلى حل مركب يأخذ في الاعتبار عدد من العوامل والقضايا المباشرة وغير المباشرة. ورغم أن بعضها قد يبدو فرعياً إلا أنه مهم ومكمل وضروري للعملية الإنتاجية، وله مساهماته في رفع معدلات إنتاج السلع الغذائية. نذكر منها على وجه التحديد الآتي:

1. العوامل المناخية بمكوناتها المختلفة، من حرارة ورطوبة وأمطار.. صعوداً وهبوطاً.
2. مدخلات الإنتاج، وتضم أربعة مكونات رئيسية هي:
   - استخدام البذور المحسنة.
   - استخدام الأسمدة.
   - استخدام المبيدات.
   - استخدام الآلات الزراعية.

فالمكون الأول (البذور المحسنة) وخاصة للمحاصيل الحقلية والبستانية، يعتبر مكوناً أساسياً في زيادة إنتاجية السلع الغذائية، وكذلك رفع معدلات إنتاجية الوحدة المساحية. ومن أهم المشاكل التي تعترض توفير الأصناف والبذور المحسنة في الدول العربية هي:

- ندرة الأصناف المقاومة للجفاف، وقصر الموسم الزراعي.
- ارتفاع أسعار البذور المحسنة.
- تخوف المزارعين من استخدام أي صنف جديد، وانخفاض الوعي بأهمية البذور المحسنة.
- عدم توفر القروض لصغار المزارعين، الذين يشكلون أغلبية المنتجين للغذاء.
- ضعف وقلة برامج الإرشاد الزراعي والتوعية.

- صعوبة ترحيل وتوزيع التقاوي، إلى المناطق البعيدة في معظم الدول العربية.

أمـــا المكون الثاني (استخدام الأسمدة)، فيعتبر مهماً في زيادة الإنتاج، وخاصة الأسمـــدة النيتروجينية والفوسفاتية والبوتاسية والأسمدة المركبة والأسمدة العضوية. وهي متوفرة في العديد من الدول العربية (إما إنتاجاً أو استيراداً) ما عدا القلة منها.

ويتركـــز إنتاج الأسمدة الأزوتية في مصر، حيث أنتجت نحو 45% من إنتاج الـــوطن العربي عام 2004، تليها قطر التي تنتج نحو 22.6%، ثم السعودية التي تنتج نحـــو 7.4%، والإمارات 5.2%. ويتراوح إنتاج الجزائر والأردن والبحرين وليبيا ما بـــين 2.2 – 3.8%. علماً بأن إنتاج الوطن العربي من الأسمدة الأزوتية في عام 2004، قدر بنحو 17.6 مليون طن، بمعدل نمو سنوي يقدر بنحو 9.2%. أما إنتاج الأسمدة الفوســـفاتية، فيتركز في المغرب (30.1%)، وتونس (28.4%)، ومصر (20.8%)، مـــن الإنتاج العربي للعام 2004، والمقدر بنحو 7.55 مليون طن، بمعدل نمو سنوي يقدر بنحو 3.6%.

وقـــد اتفقت سلطنة عمان مع الهند مؤخراً، على إقامة مشروع مشترك لبناء مصنع للأسمدة، باستثمارات بلغت نحو 968 مليون دولار أمريكي، وبطاقة إنتاجية ســـنوية تبلغ 652 مليون طن، من حبيبات اليوريا و248 مليون طن، من الأمونيا، علمـــاً بأن حجم التجارة بين البلدين بلغ أكثر من 3 مليار دولار عام 2007. هذا الإنتاج الضخم لأهم سمادين، من شأنه أن يدعم ويعزز المساعي ليس فقط في توفير أحـــد مكونات الأمن الغذائي العربي، بل في توفير الكثير من الأسمدة التي يحتاجها العالم العربي، والتي تنتج بتعاون مع دولة صديقة للعرب كالهند.

أمـــا المكون الثالث (استخدام المبيدات)، فأهميته واضحة في مكافحة الآفات الـــزراعية التي تقلل من الإنتاج. وتسعى معظم الدول العربية إلى ترشيد استخدام هـــذه المبيدات الكيماوية، بما يتلاءم مع متطلبات التنمية المستدامة، وصيانة البيئة، والمحافظة على صحة الإنسان والحيوان، ضمن برنامج ما يسمى بالمكافحة المتكاملة للآفات الزراعية. ففي مصر مثلاً، تم تطوير وإنتاج واستخدام مبيد حيوي، فزادت المساحة المعاملة به، من 10 آلاف فدان عام 1999 إلى 200 ألف فدان عام 2004.

وتـــشمل المبيدات المستخدمة في الزراعة، عدة أنواع منها: المبيدات الحشرية، والفطـــرية، ومبيدات الأعشاب. وقد بلغت قيمة استيراد المبيدات في الدول العربية

نحو 207 مليون دولار عام 2004، بزيادة تقدر بنحو 99% من قيمتها عام 2002. وتركزت الواردات لهذه المبيدات، بكميات كبيرة في أربعة دول عربية، هي الجزائر والمغرب والسعودية ومصر، بنسب مئوية متفاوتة تراوحت ما بين 7.8 – 28%.

أما المكون الرابع (استخدام الآلات الزراعية)، الذي يدخل في زراعة وزيادة إنتاج المحاصيل، لا يعكس للأسف تطوراً في الاستخدام لوحدة المساحة. حيث تشير الإحصائيات إلى أن المعدل العام في الدول العربية لاستخدام الآلات الزراعية، قد تراوح ما بين 7.7% جرار للهكتار الواحد عام 2000، ثم هبط هذا المعدل قليلاً إلى 7.5 جرار للهكتار عام 2004. وقد وضعت بعض الدول العربية (كمصر) سياسة طويلة الأمد، للتوسع في الزراعة الآلية وتطوير أساليب الإنتاج لوحدة المساحة، وتحسين كفاءة استخدام مياه الري، ومعدات الحصاد، والتوسع في التصنيع المحلي لهذه المعدات، وتحديث أساليب الهندسة اللازمة للإنتاج الزراعي، وتكثيف البحوث وتطوير تطبيقات التكنولوجيا الهندسية.

ومن أهم المشاكل التي تعوق استخدام الآلات الزراعية في الوطن العربي:

- تفتت الحيازات الزراعية، وصغر حجمها الذي يجعلها غير صالحة لاستخدام الآليات.
- ارتفاع أسعار قطع الغيار والمواد البترولية، وعدم وجود العمالة المدربة.
- ضعف وانعدام القروض وخدمات التمويل البنكي، لصغار المنتجين.
- عدم توفر العدد الكافي من الجرارات والحاصدات، الذي يتناسب مع المساحة المزروعة في الكثير من الدول العربية.
- عدم تنفيذ سياسات إحلال الجرارات الجيدة محل الجرارات القديمة.

الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وكيف يمكن تحقيقه؟

تدل الإحصائيات الموثقة والمتوفرة حالياً، على أنه لا توجد دولة عربية واحدة حققت اكتفاءً ذاتياً، في (كل) السلع الغذائية الرئيسية مجتمعة، ولكن هنالك من حقق اكتفاءً في سلعة أو سلعتين كسوريا والسعودية في مجال القمح، ومصر في مجال الأرز. ولا زال معظمها يستورد معظم أو جزء كبير من طعامه من الخارج. ففي (العام 2006) في مجال القمح، لم تحقق اليمن سوى 15% فقط

من الاكتفاء الذاتي، والجزائر 32%، والمغرب 40%، والعراق 44%، ومصر 55%، والسودان 62%. فمصر مثلاً أنتجت 7.4 مليون طن من القمح، ولكنها استوردت بالمقابل 7 مليون طن عام 2007. وفي نفس العام الذي يعتبر الأسوأ لديه، أنتج السودان نصف مليون طن فقط من القمح، واستورد بالمقابل 2 مليون طن. وأنتجت تونس 85 ألف طن، واستوردت نصف مليون طن، رغم التفاوت في نوعية المناخات وطرق الري المختلفة. والدولة العربية الوحيدة التي أنتجت نحو 4.5 مليون طن، ولم تستورد قمحاً، بل صدرت 1.2 مليون طن هي سوريا. وتعود الأسباب إما لظروف مناخية وزراعية غير مواتية، أو لعدم توفر التمويل اللازم للتوسع في المساحة المزروعة، وتوفير المدخلات الضرورية، كالأسمدة والمبيدات والطاقة ومياه الري والبذور المحسنة وغيرها، أو للقيود والضغوط التي تمارسها عليها بعض الدول الكبرى، المنتجة للسلع الغذائية الرئيسية، والتي تبحث دوماً عن أسواق لها لبيع فائض إنتاجها، بحجة أن أسعارهم أقل من تكلفة إنتاج نفس المحصول محلياً.

وخطورة هذا المسلك الاستيرادي، يتمثل في كون الغذاء أصبح سلاحاً سياسياً تستخدمه الدول المصدرة للغذاء لخدمة أهدافها الخاصة. وقد جاء في الأخبار من جمهورية مصر العربية، أن الكثير من الاقتصاديين وقفوا ضد فكرة تملك الأجانب لقطاع المطاحن، الذي ينتج رغيف الخبز لأنه يتعلق بغذاء شعبي رئيسي، يجب أن لا يسمح فيه لغير المواطنين بالتحكم في غذاء الجماهير، بحجة فتح أبواب الاقتصاد المصري للاستثمار الأجنبي مهما بلغ من الإغراء[1]. ففي جميع أنحاء مصر يوجد نحو 17600 مخبز، تنتج نحو 210 مليون رغيف يومياً.

وفي ندوة بعنوان "الغلاء وأسبابه وحلوله"، أكد محافظ البنك المركزي المصري الأسبق، أن غلاء الأسعار جعل الأسرة المصرية المتوسطة تنفق من 50 – 80% من دخلها على الطعام فقط، على حساب المتطلبات الأخرى[2].

(1) محمود شعبان، "مقابلة برنامج ساعة زمن" القناة الفضائية المصرية، 22 يناير/كانون ثاني 2008.

(2) عبد الناصر عبد المنعم، "الأسرة المصرية تنفق 80% من دخلها على الغذاء" جريدة الشرق القطرية، 5 أبريل/نيسان 2008 العدد 7233 ص 12.

وقـــد يجادل البعض أن استيراد الغذاء لمن يملك المال، يعتبر أكثر اقتصاديةً من زراعته، ولكن خطورة هذه السياسة تكمن، في رهن أمنك الغذائي لمن يملك بيعه، ويستبد به، ويملي إرادته عليك كمحتاج، مهما بلغ رصيدك من الأموال، ولا مخرج في هذه الحالة إلا بالاكتفاء الذاتي.

صـــحيح أن بعـــض الـــدول العربية كمصر، حققت اكتفاءً ذاتياً في الأرز وأصبحت مصدرة له (وخاصة الأرز المتوسط والصغير الحبة)، وبلغت صادراتها منه نحـــو 485 ألف طن في فبراير 2008، بالرغم من أن صادراتها السنوية والتي عادة ما تكـــون في حـــدود المليون طن. أما تقليص الكميات المصدرة إلى النصف (للعام 2006) فقـــد جـــاء وفقاً لسياسة الحكومة المصرية الخاصة بخفض أسعار الأرز في الأســـواق المحلـــية، لأنهـــا ارتفعت بنسبة 30% في الشهور الأولى من عام 2008، ولتتمكن من شراء ما ينقص مصر من الأرز طويل الحبة، والمرغوب فيه محلياً والذي لا تنتجه مصر[1].

ونفـــس الشيء ينطبق على المملكة العربية السعودية، التي حققت اكتفاءً ذاتياً في القمح قبل عدة سنوات، ولكن بتكلفة إنتاجية عالية جداً (مدعومة من الدولة)، وقد انتقدتها منظمة الأغذية والزراعة الدولية بشدة، وطالبت المملكة بإتباع الطرق الاقتـــصادية الواقعـــية المتمثلة في مبدأ الإنتاج الذي يراعي التكلفة الحقيقية (cost-effectiveness). وعـــندما بدأت المملكة برفع الدعم تدريجياً عن القمح، حفاظاً علـــى المياه الجوفية التي بدأت في النضوب، قل الإنتاج المحلي، نتيجة لعزوف ملاك الأرض عن زراعته، والتحول لمحاصيل أخرى أقل تكلفة، مما اضطر المملكة في بعض السنوات الأخيرة، لاستيراد القمح من الخارج لطحنه محلياً، أو استيراد دقيق القمح الجاهز الصنع. وهناك أخبار تشير إلى أن السعودية تفكر في التخلي نهائياً عن زراعة القمح، والاكتفاء بشراء الدقيق الجاهز من الخارج، أو زراعة القمح في دول أخرى (عربية وآسيوية).

وإذا طبقنا معيار استيراد العرب للسلع الغذائية الرئيسية من الخارج، كمؤشر لعـــدم توفـــر الاكتفاء الذاتي – مما يؤدي بالتالي إلى هشاشة الأمن الغذائي في هذه

(1) وكالـــة رويترز، "إنهيار قيود مصرية على تصدير الأرز" جريدة العالم اليوم المصرية، نقلاً جريدة الشرق القطرية، 22 فبراير/شباط 2008 العدد 7190.

الدولـــة أو تلك –، فيمكن تقسيم الدول العربية إلى خمسة مجموعات رئيسية، على أساس نصيب الفرد من الدخل القومي، وترمز كل مجموعة إلى عدد من الدول على النحو التالي:

المجموعة الأولى: مجموعة الدول الغنية جداً، (كالسعودية والإمارات وقطر)، وغير المكتفية ذاتياً من السلع الزراعية والغذائية المنتجة محلياً، والتي تستورد (معظم) غذائها النباتي والحيواني من الخارج، والذي بلغ نحو 18 مليار دولار عام 2005 في السعودية، و6 مليار دولار في الإمارات. وكان بالإمكان إنتاج جزءٍ مقدرٍ منه محلياً نـــسبة لقلـــة عـــدد الـــسكان، وتوفر التكنولوجيا الزراعية المستخدمة في البيوت الزجاجية المحمية، وكذلك الاستفادة من بعض الواحات والوديان والمناطق الخضراء ذات الظـــروف المناخية الملائمة. وفي دراسة أصدرها مكتب الإعلام لنائب رئيس مجلـــس وزراء الإمارات، بعنوان "النهضة الزراعية لخصته مجلة الإكينومست 8/21/ 2008"، أوضـــحت فـــيه أن دولـــة الإمـــارات قد تمكنت بالفعل من تلبية معظم احتياجاتها من الخضروات والفواكه، فضلاً عن أنها حققت نجاحاً ملحوظاً في مجال زيـــادة المـــساحة المزروعة من القمح، ويقال أنها بدأت بتصدير جزء من محاصيلها الـــزراعية للـــدول المجـــاورة. وصرح رئيس مجلس إدارة مجمع السليطين الزراعي والصناعي في قطر، بأنها قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الخضروات، إذا توفر الدعم الحكومي اللازم[1]. وذكر أن عدد المزارع المسجلة رسمياً في قطر يبلغ 1200 مـــزرعة، من بينها نحو 200 – 250 مزرعة منتجة فعلاً، وأن من بينها 50% فقط تنتج كميات تجارية قابلة للتسويق. ويعتبر التوسع في الزراعة داخل البيوت المحمية، أحـــد الوسائل لتحقيق الاكتفاء الذاتي، في كل أنواع الخضروات وبتكلفة معقولة بـــدلاً من استيرادها من الخارج. ولدينا اعتقاد جازم، بأن كل دول الخليج العربي، بإمكانهـــا الاكـــتفاء الذاتي من الخضروات وغيرها من السلع ذات القيمة الغذائية العالية. ولكونها دول نفطية عليها أن تتعلم من الدرس، الذي يقول (**النفط ينضب والمـــاء يتقلب والثراء غير مضمون ولكن الأرض لا تنضب في عطائها**). ونفس الـــشيء ينطـــبق علـــى الثروة السمكية المستخرجة من الخليج، أو المستزرعة محلياً

(1) محمد السيد، السليطين يقول: "قطر قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الخضروات" جريدة العرب القطرية، 25 مارس/2008 العدد 7226 ص 6.

(وخاصة في شهري أبريل ومايو)، بما في ذلك الربيان. كما يعتقد الباحثون أنه يمكن الاستفادة من مياه الآبار، في إنتاج الأسماك، وبعد ذلك ضخها للري الزراعي. ويمكن الاعتماد على مياه الآبار العميقة الأكثر ملوحة داخل الصحراء، في إنتاج الربيان الذي يفضل المياه المالحة، بدلاً من إنتاجه في المياه المأخوذة من البحر مباشرة، أو استيراد معظمه من الخارج، خاصة أن أغلب المستورد مستزرع، فلماذا لا يستزرع محلياً[1].

المجموعة الثانية: مجموعة الدول الغنية (كالجزائر وليبيا)، وغير المكتفية ذاتياً من السلع الزراعية والغذائية المنتجة محلياً، والتي تستورد (بعض) غذائها من الخارج، والذي بلغ نحو 8 مليار دولار عام 2005 في حالة الجزائر، و3.3 مليار دولار في حالة ليبيا. وكان بالإمكان إنتاج معظمه محلياً، نسبة لأنها دول بترولية، تتوفر فيها معظم مقومات الإنتاجين النباتي والحيواني، وفيها من الأراضي، والمياه، والثروة السمكية والحيوانية، والظروف المناخية الملائمة، كالوديان والواحات والشواطئ، ما يؤدي المهمة.

المجموعة الثالثة: مجموعة الدول المتوسطة الثراء (كمصر والمغرب)، وغير المكتفية ذاتياً من السلع الزراعية والغذائية المنتجة محلياً، والتي تستورد (بعض) غذائها من الخارج، والذي بلغ نحو 7 مليار دولار عام 2005 في الحالة المصرية، ونحو 3.5 مليار دولار في الحالة المغربية. وكان بالإمكان إنتاج معظمه محلياً، نسبة لتوفر الكوادر الزراعية المدربة والعمالة الرخيصة، ومقومات الإنتاج من أراضٍ، ومياه، وظروف مناخية ملائمة لأداء الغرض، خاصة في مجال إنتاج الأرز في مصر، والخضروات والفواكه في المغرب.

المجموعة الرابعة: مجموعة الدول الفقيرة (كالسودان وتونس)، وغير المكتفية ذاتياً من السلع الزراعية والغذائية المنتجة محلياً، والتي تستورد (بعض) غذائها من الخارج، والذي بلغ نحو 2 مليار دولار عام 2005 في حالة السودان، ونحو 2.3 مليار دولار في حالة تونس، وكان بالإمكان إنتاج معظمه محلياً، نسبة لتوفر الأراضي الخصبة، ومياه الري والأمطار، والأيدي العاملة الرخيصة، والتنوع الكبير

(1) محمد فلامرزي، "تمهد لصناعة سمكية تعتمد على الفائض من الاستهلاك المحلي" جريدة الوطن القطرية، 26 مارس/آذار 2008 العدد 1388 ص 8-9.

في المناخات الصالحة للزراعة، وتوفر العديد من الكوادر الزراعية المدربة، خاصة في السودان المرشح ليصبح سلة غذاء العالم العربي، وفي تونس باعتبارها أكبر الدول العربية مساحة في زراعة المحاصيل المطرية المستديمة (جدول رقم3)، والمقدرة بنحو 2.1 مليون هكتار.

المجموعة الخامسة: مجموعة الدول الفقيرة جداً (كالصومال)، وغير المكتفية ذاتياً من السلع الزراعية والغذائية المنتجة محلياً، والتي تستورد (معظم) غذائها من الخارج، والذي بلغ في الصومال نحو 430 مليون دولار عام 2005، وكان بإمكانها إنتاج بعضه محلياً، نسبة لتوفر الأراضي الصالحة للزراعة، ومياه الري والأمطار، والأيدي العاملة الرخيصة، وبعض مقومات الإنتاج، كالمراعي الجيدة الصالحة لتربية المواشي، والتي تبلغ مساحتها نحو 42 مليون هكتار (جدول رقم 3).

وفي نفس سياق الحديث عن الإنتاج والفجوة الغذائية والاستيراد، جاءت من سوريا تصريحات للسيد/صلاح محمد ناجي عطري رئيس الوزراء، للصحفيين خلال مهرجان الحرير بمدرج جامعة دمشق، قال فيه "إن سوريا لديها (فائض) من القمح، وصل إلى خمسة ملايين طن عام 2007، بعد أن كانت في عام 2006، ليس لديها ما يكفيها من مخزون القمح لمدة أسبوع واحد فقط. كان لهذا التصريح دويه ودلالاته في نطاق الحديث عن مشكلة الأمن الغذائي العربي، في بلد كسوريا"[1].

وقد تقصينا حقائق هذا الخبر المثير، لأن سوريا معروفة بإنتاج القمح، وخاصة في المحافظات الشرقية والجنوبية، ويهمنا أن تكون مكتفية ذاتياً منه. وقد اتضح أن الصقيع والجفاف الذي ضرب سوريا، قد تسبب في انخفاض إنتاج القمح إلى 4.1 مليون طن عام 2007، مقارنة ب 5.3 مليون طن، كان مخططاً لإنتاجها في نفس العام، وب 4.9 مليون طن عام 2006. فتصريح رئيس وزراء سوريا لا يتحدث عن ضعف الإنتاج، بل عن قلة المخزون الإستراتيجي منه عام 2006. وتخطط سوريا حالياً، لإنتاج 4.7 مليون طن في 2008، شريطة ألا تتسبب الظروف المناخية القاسية في تدني هذا الإنتاج.

(1) صلاح عطري، "بخصوص القمح في سوريا" مراسل جريدة الراية القطرية في دمشق، 3 نوفمبر/تشرين ثاني 2007 العدد 9675 ص 12.

ومـــن ناحـــية أخرى دشن المغرب أكبر مشروع في العالم، لزراعة 20 مليون شـــجرة زيـــتون، بهدف إنتاج 30 ألف طن من الزيت، الذي سيزيد إنتاج المغرب بنسبة 50%، عن مستواه الحالي الذي يتراوح ما بين 50- 60 ألف طن[1]. أما الخبر الـــسلبي فجاء من السودان، حيث أعلن رئيس اتحاد مزارعي السودان، عن تقلص في المـــساحة المزروعة خلال عام 2007 بلغت نحو 50% من المساحات المستهدفة، والمقـــدرة بـــنحو 40 مليون فدان (نحو 20 مليون هكتار)، وذلك بالقطاع المطري لعـــدم توفـــر التمويل المطلوب للمزارعين، ومدخلات الإنتاج، ولارتفاع أسعار المعـــدات الزراعية، بالإضافة إلى عدم إعلان الحكومة عن أسعار التركيز للحبوب، للحـــد مـــن انهيارها في الأسواق المحلية[2]. وفي المقابل كشف السودان عن برنامج بعـــنوان "النهـــضة الزراعية" في عام 2008، والمدعوم من الحكومة عن طريق توفير المعدات والآليات الزراعية، بمبلغ 30 مليون جنيه سوداني، وبذور القمح ب 10 مليون دولار أمريكـــي، ودعـــم القطاع البستاني في حدود 40 ألف دولار أمريكي، وخلق شـــراكات إستراتيجية كبرى، وتشجيع جذب الاستثمارات الخارجية، والتركيز على رفع كفاءة القطاع التقليدي للثروة الحيوانية، وخاصة الخدمات الأساسية[3].

وكـــشف وزيـــر الاســـتثمار المصري مؤخراً، عن فرص التعاون بين مصر والـــسودان، لافتاً الأنظار إلى وجود 25 مشروعاً زراعياً، تمت دراستها ومطروحة لمـــشاركة الشركات والقطاع الخاص في البلدين، وتشمل زراعة القمح والسكر، وإنـــتاج الحـــبوب الـــزيتية، والذرة الشامية، والأرز، وتربية المواشي، والاستزراع الـــسمكي، والأعـــلاف، وذلك في إطار تفعيل ما يسمى بالحريات الأربع (التنقل والعمـــل والتملك والاستثمار)[4]. والخبر الثاني عن البروتوكول المصري السوداني، الـــذي خصص مساحات شاسعة في مشروع الجزيرة (أكبر مشاريع الري الزراعي

(1) المحرر الاقتصادي، "زراعة الزيتون في المغرب" الملحق الاقتصادي لجريدة الراية القطرية، 6 أكتوبر/تشرين أول 2007 العدد 9648 ص 13.

(2) رئيس اتحاد مزارعي السودان، "تقلص المساحة المزروعة عام 2007" مراسل جريدة الراية القطرية، 27 نوفمبر/تشرين ثاني 2007 العدد 9696 ص 10.

(3) المحـــرر الزراعي لجريدة الرأي العام السودانية، "النهضة الزراعية" 18 مارس/آذار 2008 http://www.rtayaam.sd/news.

(4) بشير العدل، "وزير الاستثمار المصري يقول: وحدة للتعامل مع المنازعات الاستثمارية بين الشركات المصرية والسودانية جريدة الشرق القطرية، 16 أبريل/2008 العدد 7234.

في أفـــريقيا)، لـــسد حاجة مصر من محصولي زهرة الشمس، وفول الصويا، على حـــساب زراعـــة القطن السوداني[1]. والذي لاقى اعتراضاً، من شريحة واسعة من مزارعي المشروع، لعدم إشراكهم في اتخاذ القرار. إضافة إلى زراعة مليون فدان من القمـــح علـــى الجانب السوداني، من الحدود مع مصر، و300 ألف فدان لزراعتها بالقمح، على الجانب المصري من الحدود مع السودان.

نخلص من ذلك، ومن معطيات الإحصائيات المتوفرة والمذكورة، في الجداول السبعة الأول، أن الحقائق التالية من شأنها تسليط الضوء على حجم مشكلة الأمن الغذائي العربي وأبعادها الاستراتيجية:

(**أولاً**): المهـــم في أي تحلـــيل علمي للإنتاج الزراعي، ليست هي المساحات المزروعة بصفة عامة، بالمقارنة مع المساحات الجغرافية الكلية لكل بلد، بل الاهتمام بثلاثة عوامل:

العامـــل الأول: هو المساحات المزروعة فعلاً، لإنتاج محاصيل غذائية رئيسية بصورة موسمية أو مستديمة، سواء أكانت هذه المحاصيل مروية أو مطرية.

العامـــل الـــثاني: وهو الأكثر أهمية متمثلاً في زيادة غلة الهكتار الواحد، أو الفـــدان الواحد بالطن (فيما يعرف بالتنمية الرأسية)، بدلاً من زيادة المساحة فقط فيما يعرف بالتوسع الأفقي.

العامـــل الثالث: هو الاستفادة القصوى من كل متر مكعب من مياه الري، باعتـــبار أن الماء هو المحرك الرئيسي للإنتاج. فلا يعقل أن يكون متوسط ما يزرعه العـــرب من الحبوب (جدول رقم 7)، خلال خمسة سنوات من 1998–2002، هو تقـــريباً نفس المزروع خلال 2004، فلا يعقل أن يكون متوسط مساحة ما زرعه العـــرب من الحبوب (29 مليون هكتار) خلال خمسة سنوات من 1998–2002م (جـــدول رقم 7)، يزيد قليلاً عن ما زرعوه (28 مليون هكتار) خلال 2004، أي بزيادة مليون هكتار فقط بعد 7 سنوات.

أمـــا من حيث الإنتاج فقد بلغ خلال خمس سنوات 43.8 مليون طن، زادت بعد سبعة سنوات إلى 53 مليون طن، أي بزيادة لم تتعد 9.2 مليون طن. وإذا قارنا

(1) محمـــد الحـــسن جبارة، "البروتوكول السوداني المصري الجديد جريدة الراية القطرية، 26 فبراير/شباط العدد 9425.

هـــذا من حيث إنتاجية الهكتار الواحد بالطن، فقد كانت خلال خمس سنوات نحو 1497 كيلوجـــرام للهكـــتار، وزادت بعد سبع سنوات إلى 1894 كيلوجرام فقط للهكتار، أي بزيادة طفيفة لم تتعد ال 317 كيلوجرام للهكتار. وتدل الإحصائيات المتوفرة أن مجموع مساحة المحاصيل المستديمة المنتجة بالأمطار، بلغت نحو 49 مليون هكتار، والمنتجة بواسطة مياه الري، بلغت نحو 33.7 مليون هكتار.

(**ثانـــياً**): الإنتاج الزراعي الإجمالي GAP لعام 2005 في الوطن العربي، مقارنة بالإنتاج المحلي الإجمالي GDP لنفس العام، وبأسعار نفس العام قد بلغ نحو 72 مليار دولار (أي 6.8% فقـــط)، من إنتاج العرب الإجمالي البالغ نحو 1058 مليار دولار. والذي يعود معظمه لإنتاج البترول والغاز في أكثر من عشرة دول عربية.

(**ثالثاً**): إن متوسط نصيب الفرد العربي بالدولار الأمريكي من الناتج الزراعي (Per Capita GAP)، لعـــام 2005 بلغ نحو 227 دولار فقط، مقارنة بمتوسط نصيب نفس الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Per Capita GDP)، والذي بلغ نحو 3334 دولار.

(**رابعـــاً**): عـــدم الاستغلال والاستخدام الأمثل للأراضي، وعدم الاستفادة القـــصوى مـــن مياه الأمطار، في بعض الدول العربية كالسودان والجزائر والمغرب والعراق وسوريا وتونس عن طريق جمعها وإعادة توزيعها.

(**خامـــساً**): الـــتفاوت الـــشاسع بين الدول العربية، في الكثير من المعطيات السكانية والجغرافية والزراعية والجيوسياسية كما سيرد شرحه لاحقاً.

الإنتاج الحيواني:

مـــن المعروف أنه لكي ننتج قطعة لحم تحتوي على 100 سعرة حرارية، يتعين إطعـــام الحيوانات المنتجة لهذا اللحم نحو 700 سعرة حرارية من الحبوب. أي بمعنى آخـــر لإنـــتاج 100 كيلو جرام من اللحم، نحتاج إلى 700 كيلو جرام من علف الحـــبوب، أمـــا في مجـــال الإنتاج الحيواني في الوطن العربي، الذي يشمل اللحوم بأنـــواعها والألبان والأسماك، والذي يعتبر مكملاً للإنتاج الزراعي، في تحديد حجم مـــشكلة الأمـــن الغذائـــي، وتشريح أبعادها فحدث ولا حرج (ما عدا في مجال الأسمـــاك). فالإحصائيات تقول إن الدول العربية، تنتج أعداداً هائلة من المجموعات

الرئيسية، من الحيوانات كالأبقار والجاموس والأغنام والماعز والجمال، بجانب منتجاتها من اللحوم الحمراء والبيضاء والألبان والأسماك والبيض، كما هو موضح في الجدول رقم 8 أعلاه.

وهذه الإحصائيات تدل على أن أعداد هذه الحيوانات، قد زادت في عام 2005 عنه في الأعوام السبعة السابقة (1998–2004). إذ بلغت أعداد الأبقار في الوطن العربي نحو 61.3 مليون رأس، أغلبها في السودان ومقدرة بنحو 40.5 مليون رأس. ومن الجاموس نحو 4 مليون رأس. ومن الأغنام 173.3 مليون رأس. ومن الماعز نحو 112 مليون رأس أغلبها في السودان أيضاً ومقدرة بنحو 42.5 مليون رأس، تليها الصومال ومقدرة بنحو 27.2 مليون رأس. ومن الجمال نحو 15 مليون رأس، كما هو موضح في الجداول 9، 10، 11 أعلاه على التوالي.

ورغم أن هذه الأعداد الهائلة من الحيوانات، (الجداول 8–11) تشير إلى أن إنتاج اللحوم مقدر بآلاف الأطنان، حيث بلغ عام 2005 نحو 7 مليون طن، (تشكل اللحوم الحمراء منها نحو 56% واللحوم البيضاء نحو 44%)، أي بزيادة طفيفة عن إنتاج عامي 2003 و2004.

وفيما يتعلق بإنتاج السمك فقد بلغ نحو 3.7 مليون طن، (والذي يقترب من الاكتفاء الذاتي). وبلغ إنتاج الألبان نحو 24.3 مليون طن. والبيض وصل إنتاجه إلى نحو 1.4 مليون طن.

هذا الإنتاج الحيواني، في تقديري لا يتناسب إطلاقاً مع حجم الأعداد الهائلة من الحيوانات الموجودة في العالم العربي. ومجموع أعداد الحيوانات المنتجة للحوم الحمراء، كالأبقار والأغنام والماعز والجاموس والجمال، يبلغ نحو 365.6 مليون رأس. فإذا افترضنا أن المنتج من اللحوم الحمراء والبيضاء مجتمعة، بلغ نحو 7 مليون طن، وأن ثلث هذه الأعداد من الحيوانات، أي نحو 122 مليون رأس، كانت صالحة للذبح عام 2005 (بصرف النظر عن نوعية الرؤوس المذبوحة)، وكان المنتج من لحومها الحمراء والبيضاء كما ذكرنا آنفاً، هو 7 مليون طن بمعدل 17.4 مليون رأس لكل مليون طن، (أي بمعدل 17.5 رأس حيوان لكل طن من اللحوم)، فهذا الإنتاج بالمقاييس العالمية، يعتبر ضعيفاً ويسهم بجانب الإنتاج الزراعي الضعيف أصلاً، في تفاقم مشكلة الأمن الغذائي العربي.

ونـــسبة لتوفر هذه الأعداد الهائلة من الحيوانات، وخاصة في بعض الدول العـــربية كالسودان، وتوفر المراعي الطبيعية ومصادر مياه الشرب، فمع تطوير ودعـــم صـــحة وتربية الحيوان، وإدخال الأساليب الحديثة في زراعة الأعلاف، يمكـــن بقليل من الجهد، أن تحقق الكثير من الدول العربية الاكتفاء الذائي، أو شـــبه الاكـــتفاء الـــذاتي، من اللحوم ومنتجاتها، خاصة إذا اتبعت إستراتيجية الشراكة الإنتاجية المذكورة في هذه الدراسة لحل مشكلة الأمن الغذائي (الباب الخامس).

كل هذا يجعل من المهم عند الحديث عن حجم وأبعاد مشكلة الأمن الغذائي العـــربي، وكيفية حلها، أن نأخذ في الاعتبار أيضاً خصوصية وخاصية كل بلد على حـــدة، أو كـــل مجموعة بلدان متحالفة على حدة (كدول مجلس التعاون الخليجي والاتحـــاد المغـــاربي)، بصرف النظر عن فعالية هذه التكتلات والمجالس. علماً بأن عشرة دول عربية تقع جغرافياً في القارة الإفريقية، وأحد عشرة دولة أخرى تقع في القـــارة الآسيوية، وبعضها أعضاء في منظمات اقتصادية وسياسية إقليمية غير عربية في هـــاتين القـــارتين. كمـــا أن لكـــل قارة بالطبع خصوصياتها وظروفها الخاصة والمتميزة. وهذا من شأنه أن يترك الأثر الإيجابي أو السلبي أحياناً، على هذه الدولة العـــربية أو تلك، ويلزمها بحكم موقعها الجغرافي والمناخي وروابطها الديموغرافية، بسياسات ومواقف هذه الكيانات التي قد تكون أحياناً، في تعارض مع ثوابت الأمة العربية وأهدافها.

خلاصـــة الأمر أن حجم مشكلة الأمن الغذائي، يتجسد بصورة واضحة في دول عـــربية، تـــتفاوت وتتـــنوع في كـــل شيء، فهنالك ما يجمعها على قواسم مشتركة، وهنالك ما يفرق بينها كدول. وهذا التنوع يتمثل في الآتي:

1. عدد السكان والذي يتراوح بين دول مكتظة بالسكان كمصر، ودول متوسطة الـــسكان كالـــسودان والمغـــرب، ودول قليلة السكان كدول الخليج العربي (جدول رقم 1).
2. في المـــساحات الجغـــرافية والتي تتراوح بين دول شاسعة المساحة كالسودان والجزائـــر، ودول متوســـطة المساحة كالمغرب واليمن وسوريا، ودول صغيرة المساحة كجيبوتي وتونس ودول الخليج العربي (جدول رقم 2).

3. الـــتفاوت في المـــساحات المزروعة (جدول رقم 2)، ونوعية المحاصيل والثروة الحيوانية المتوفرة (الجداول 9 – 17)، والتنوع المناخي والموارد الطبيعية ودرجة الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء.
4. سياسات الإنتاج والتخزين والاستيراد والتصدير والتسويق.
5. درجة التطور التقني والعلمي والقدرة على الإنتاج.
6. توفر الكوادر الزراعية المؤهلة، والأيدي العاملة المدربة.
7. نوعية الأنظمة السياسية العربية الحاكمة، وارتباطاتها بالمحاور والولاءات الأجنبية المختلفة.
8. درجة الثراء أو الفقر، والقدرة على إشباع حاجيات المجتمع.

رغم هذا التنوع والتفاوت الذي يمكن أن يكون مصدر إثراء للموارد العربية، فإننا نعتقد أن الأمة العربية ستكون قادرة، لو عظمت من إيرادها وركزت جهودها علـــى تغذيـــة نفسها، وليس هنالك من هواجس خاصة فيما يتعلق بمشكلة الوقود الحـــيوي، تقـــف في طريقها لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية، لسبب بسيط هو أن معظم المحاصيل التي تستخدم في إنتاج الوقود الحيوي (ما عدا القمـــح)، كالذرة الصفراء وقصب السكر وفول الصويا، لا تنتج في الدول العربية بصورة موسعة، ولا تشكل لدى العرب غذاءً رئيسياً.

والقمـــح وحـــده إذا دخل في إنتاج الوقود الحيوي بصورة مكثفة، سيحدث بالطـــبع خلـــلاً واضـــحاً في معادلة الأمن الغذائي العربي، الناتج عن قلة توفره في بورصـــة أسواق المحاصيل الحبوبية، وسيكون من تداعياته الخطيرة ارتفاع أسعاره، الـــشيء الذي سيدخل العالم العربي في أزمة حقيقية، ما لم يتم اللجوء وبسرعة عن طريق الشراكات الإنتاجية إلى زيادة واضحة في المساحات المزروعة منه، ومضاعفة الإنتاجية كبديل لنقص هذا الغذاء الهام.

الفصل الرابع

العلاج المقترح لحل المشكلة

محاولات واجتهادات لحل المشكلة

لحل أي مشكلة لا بد أولاً من الاعتراف بوجودها، فالأمة العربية ممثلة في جامعتها العربية، والعديد من مراكز البحوث على امتداد الوطن العربي، بدأت تشعر بخطورة وأبعاد أزمة الغذاء، في وقت متأخر نسبياً وذلك في حدود العقود الثلاثة الماضية، رغم أن المشكلة كانت ماثلة للعيان، ولفتت نظر منظمة الأغذية والزراعة الدولية التابعة للأمم المتحدة منذ وقت مبكر جداً، مما دفع الجامعة العربية لإنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية، لتسليط الضوء على المشكلة، ومحاولة استنباط الحلول لها.

هذا الاهتمام المتأخر نسبياً، جاء بديلاً لما ظلت تعانيه الأمة العربية مجتمعة من نقص في غذائها، ومصادرة لبعض أراضيها المحتلة، وضعف في أدائها الزراعي، وجهل بأحدث أساليب الإنتاج وتطبيقها، والسماح بإغراق أسواقها بالسلع الغذائية الرئيسية المستوردة، وتفشي ثقافة الاستهلاك على حساب ثقافة الإنتاج. وكذلك بروز ظاهرة الاعتماد الكلي أو الجزئي، على المعونات الغذائية الأجنبية القادمة، من الدول الصديقة وغير الصديقة، ومن منظمات الإغاثة الدولية. بجانب الإهمال التام لخصوبة التربة الزراعية، وتنمية وتطوير المراعي، وصحة الحيوان، وإدارة المياه، وغيرها من المستلزمات الأساسية الخاصة بتوفير الغذاء.

وهذا كله دفع بالعديد من الدول العربية، إلى رهن معظم غذاء شعوبها، إما بالاستيراد أو بتسول أغلب الطعام من الخارج، حتى طمع الطامعون والحاقدون عليها تاريخياً، بسبب ضعفها وهوانها، ولجأوا إلى استغلال حاجتها وفرض شروطهم عليها.

وبصرف النظر عن التقلبات المناخية، كالجفاف والبرد والصقيع والفيضانات، التي لا دخل للبشر أحياناً فيها في معظم الحالات، إلا أنه أيضاً وبنفس القدر

ارتكـــبت بعـــض الأنظمة العربية، الكثير من الأخطاء البيئية، التي أدت في بعض الأحيان إلى انتشار ظاهرة التصحر والجفاف. فوجدت بعض الدول نفسها في حالة انحـــدار نحو هاوية نقص الغذاء، وتفشي ظاهرة المجاعات، واستجداء الطعام، حتى أخـــذت بعـــض القـــوى الدولية تسخر، ولسان حالها يقول **"دعوهم يجوعون، وساعتها سيأتون إلينا منكسرين، يستجدون طعامنا ومعوناتنا، وساعتها سنعرف كيف نتصرف معهم لتحقيق مصالحنا"**.

وحـــتى الدول العربية القليلة التي توفر لديها قدر نسبي من الاكتفاء الذاتي، في بعـــض الـــسلع في مواســـم إنتاجية معينة، وظروف مناخية مواتية، وقدرات مالية كبيرة، والتي تجمعت لديها أيضاً بعض الفوائض من السلع الغذائية، فقد فشلت في ســـد الفجوة الغذائية التي يعاني منها بعض أشقائها العرب. وتجاهلت تماماً أهداف الأمة في التضامن العربي، كأساس للمنافع والمصالح المتبادلة، وبخلت بما لديها.

لذا فضّل البعض الهرولة، إلى بعض الدول الأوروبية والأمريكية وغيرها، لعقد الـــصفقات والاتفاقـــيات الثنائـــية bilateral غير المتكافئة، لجذب الاستثمارات الأجنبـــية، لعلـــها تساهم في حل المشكلة. ودونكم المحاولات الراهنة لقيام تحالف يـــشمل الـــدول الأوروبـــية، شمال البحر الأبيض المتوسط، ودول جنوب البحر الأبـــيض، المتوســـط والبالغ عددها 11 دولة، منها تسعة دول عربية. وقد اتضح مؤخراً أن الهدف الأوروبي منه، هو جر العرب للتطبيع مع دولة إسرائيل.

وإذا تأملـــنا وتفحـــصنا جـــيداً المحاولات العربية في العقود الثلاثة الأخيرة، والـــساعية للخـــروج بمـــشكلة الأمن الغذائي من عنق الزجاجة، فسنجد أن هذه المحاولات رغم بعض النجاحات التي حققها البعض في هذا الميدان أو ذاك، لم تخرج عـــن ســـيناريوهين ســـادهما بصورة عامة التذبذب في السياسات، والتأرجح في التخطـــيط الـــسليم، والتخـــبط في التنفيذ، الذي لا يستند على قاعدة اقتصادية واضحة، أو إستراتيجية محددة ومدروسة، بأبعادها الآنية والمتوسطة والبعيدة المدى. والـــتي ظلـــت تتغير وتتبدل بتغير الحكام، وبسرعة مخلة بالإنتاج. بل تتحكم فيها أمـــزجة المسؤولين وأصحاب القرار، على أساس النظرة الوقتية قصيرة الأجل، التي يقـــال لهـــا في الأوساط الشعبية (رزق اليوم باليوم). ناهيك عن دخول الخلافات الـــسياسية العـــربية كطرف أساسي أحياناً في العملية الإنتاجية نفسها، فتحد من

قدرتها على التفعيل، وتعطل الكثير من مشاريع التنمية الزراعية المشتركة، وتنسف بعـــضها كميـــثاق الإيخاء بين مصر والسودان، والتكامل الليبي السوداني، والسوق الخليجية المشتركة، والاتحاد المغاربي -على سبيل المثال لا الحصر-.

وتاريخياً، قد بدأت هذه الانقسامات في التعامل مع الموقف الزراعي في وقت مبكـــر، مـــنذ أيام الحرب الباردة، عندما انقسم العرب إلى مجموعتين، الأولى مع المعسكر الاشتراكي، والثانية مع المعسكر الرأسمالي. فإن ارتباط هذه الدولة أو تلك بهـــذا المعـــسكر أو ذاك، حتى في مجال إنتاج السلع الغذائية الرئيسية وتوفير الأمن الغذائي لم يكلل بالنجاح، في تحقيق الهدف حتى قبل انتهاء الحرب الباردة، وانهيار المعسكر الاشتراكي.

وهـــذه المحاولات تعكس بالتأكيد الكثير من السلبيات التي ظلت تحدث على أرض الواقـــع، وما صاحبها من ممارسات وتداعيات حتى يومنا هذا. وإذا حاولنا الاسترسال في هذه المحاولات وتحليلها، نجدها لا تخرج عن ثلاث محاولات رئيسية كالتالي:

المحاولة الأولى:

وتعـــتمد على جهود كل دولة على حدة، بعيداً عن التنسيق الفعّال والعمل الجماعـــي العـــربي إلا ما ندر. وذلك لتحقيق قدر محدود من الاكتفاء الذاتي مهما كـــان ضـــئيلاً في محاصيل الغذاء الرئيسية، ثم سد النقص بطريقتين، إما عن طريق الاستيراد، أو عن طريق اللجوء إلى الدول المانحة للطعام، ومنظمات الإغاثة الدولية. والـــبعض يدور في حلقة مفرغة، لا تكاد تنتهي إلا لتبدأ من جديد. وهذه المحاولة تجـــدها سائدة بصورة أو أخرى في هذه الدولة العربية أو تلك، أو في مجموعة من الـــدول الـــتي تجدها متقاربة وجدانياً وسياسياً، وتعتبر معظمها فقيرة أو فقيرة جداً (بمعيار الأمم المتحدة)، كالسودان والصومال وجيبوتي وموريتانيا واليمن.

المحاولة الثانية:

تعتمد أيضاً على جهود كل دولة على حدة، بعيداً عن التنسيق الفعّال والعمل الجماعي العربي إلا ما ندر. وذلك لتحقيق قدر معقول ولكنه متذبذب من الاكتفاء الـــذاتي، في محاصـــيل الغـــذاء الرئيسية وسد النقص بوسيلتين. إما عن طريق عقد

الـــشراكات والاتفاقيات الاقتصادية الثنائية، مع دول أخرى عربية وغير عربية، في محاولة لجذبها للاستثمار في إنتاج وصناعة الغذاء، أو الحصول منها على سلع غذائية بأســـعار تفضيلية، مقابل مقايضتها بسلع أخرى بأسعار تفضيلية كالمواد البترولية. وإمـــا الاكتفاء بالتركيز على إنتاج سلعة معينة مطلوبة عالمياً (كالفوسفات والقطن والبتـــرول والغاز وغيرها)، واستخدام جزء من عائدات تصديرها لشراء الكثير من الطعـــام، مـــن أي جهة كانت بصرف النظر عن مواقفها، من قضايا الحق العربي المعروفة والمشروعة.

هـــذه المحاولة تجدها سائدة في أوساط معظم الدول العربية متوسطة الثراء أو متوســـطة الفقـــر، حيث يغلب عليها نفوذ الطبقة الوسطى من المتعلمين والمهنيين وتجـــار الـــسوق ورجال الدين والمتحالفين معهم، من الباحثين عن الثراء السريع والمـــصالح الخاصة، هم بطبعهم يتطلعون لعقد الصفقات التجارية والاقتصادية، مع من يدفع أكثر بصرف النظر عن توجهاته ومواقفه.

المحاولة الثالثة:

والـــتي تعتمد – بالإضافة إلى كثير مما سبق ذكره – على محاولات تتراوح ما بـــين الجدية أحياناً، في مسألة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية من جهة، وبـــين اللامـــبالاة تجاه نفس المواضيع من جهة أخرى. وكل ذلك مرده أساساً إلى عـــدم التخطـــيط الـــسليم والتخبط، وتبديل السياسات والحكومات بسرعة مخلة بالاســـتقرار الاقتـــصادي والـــسياسي والإنتاجـــي، وتسييس العملية الاقتصادية والإنتاجـــية. فمتى ما كثر الدخل القومي في موسم معين، نتيجة للنجاح في تصدير هـــذه الـــسلعة الإستراتيجية أو تلك، نجد النظام المعني يلجأ ويعتمد على الاستيراد بالكامـــل لكـــل صـــغيرة وكبيرة من السلع الغذائية الرئيسية، بما في ذلك السلع التفاخرية الأقل حاجة وأهمية. ومتى ما قل الدخل أو تذبذب، تجد نفس النظام يلجأ للاســـتدانة مـــن البنوك ومؤسسات الإقراض المالية الأخرى، على حساب إنتاج وتـــسويق بعض السلع الإستراتيجية. وكثيراً ما تكون هذه الاستدانة بأرباح عالية، لـــيس الهدف منها إنتاج الغذاء محلياً، وتطوير بنياته التحتية الخاصة بإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية وتسويقها، بل بهدف تكريس ثقافة الاستيراد من أي جهة كانت

علـــى أساس من يعرض سعراً أقل، وليس من يقدم آلية أو تقنية محددة كالتدريب مـــثلاً تسهم في مضاعفة الإنتاج، أو إصلاح أوضاع تكنولوجية كانت مغيبة، أو عائقـــاً في الوصول للاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية. وهذه المحاولة نجدها غالبة في معظم دول الخليج وبعض الدول الغنية.

وكما ذكرنا سابقاً لا توجد أي دولة عربية حالياً، استطاعت أن تحقق اكتفاءً ذاتـــياً في إنتاج طعامها من السلع الغذائية الرئيسية العشرة. صحيح أن بعض الدول حققـــت بعض الإنجازات الهامة في هذا المجال أو ذاك، كالسعودية وسوريا في مجال القمـــح، ومصر في مجال الأرز. ومن يدّعي أنه قد حقق ذلك في إنتاج سلعة معينة، أو لديـــه فائض منها، نلاحظ أن الأمر لا يعدو أن يكون مؤقتاً ومحكوماً بظروف مناخية معينة وفي موسم زراعي معين. وليس نتيجة لتخطيط سليم يؤدي إلى إنتاج ثابـــت، وأمن غذائي مستدام، يشار إليه بالبنان. فالكل غارق في الأزمة إلى أذنيه بـــدرجات متفاوتة، والكل يبحث عن حل للمشكلة خاصة بعد أن تفاقمت أزمة الغذاء العالمية، وارتفعت أسعار السلع ارتفاعاً جنونياً مع مطلع العام 2008.

ومـــن ضمن المقترحات التي برزت مؤخراً، وعظّمت من دور القطاع الخاص في تحقيق الأمن الغذائي، فقد عقد الملتقى الألماني السابع للتجارة الخارجية، في مدينة بيرمـــن الألمانية في 14 نوفمبر 2007م[1]. وهو الحدث الذي اعتبره المراقبون هاماً، للـــشركات الألمانـــية ذات العلاقة بالتجارة الخارجية. والذي قيل أنه يشكل منبراً للتواصـــل بـــين رجـــال السياسة والاقتصاد الألمان من جهة، والأجانب من جهة أخـــرى. وتحدث فيه الملك عبد الله الثاني ملك الأردن، بالإنابة عن مجموعة الدول الإحـــدى عشر، ذات الدخل المتدني والمتوسط من دول الشرق الأوسط ومعظمها دول (عربية وأمريكية لاتينية وأوربية شرقية).

ورغـــم عمومية ملاحظاته، إلا أن خطابه تناول في العديد من جوانبه بعض الـــرؤى ذات العلاقة بالأمن الغذائي العربي، باعتبار أن الملك يمثل بلداً عربياً يعاني كغـــيره من عدم توفر الأمن الغذائي لشعبه. وسيتضح لمن يقرأ رؤية الملك بتمعن، علـــى ضوء الأطروحات والحلول التي وردت في هذه الدراسة، بأنها تتضمن بعض

(1) الملـــك عبد الله الثاني، "الملتقى الألماني السابع للتجارة الخارجية" جريدة الرأي الأردنية 14 نوفمبر/تشرين ثاني 2007 العدد 13555.

الـــنقاط الخاصة ببعض آفاق المستقبل من وجهة نظره. إلا أن ما نراه ضرورياً هو الخروج باستشراف كامل للمستقبل، يختلف في الكثير من جوانبه عن هذه الرؤية، وتجد تفاصيله في الباب الخامس.

إن قضية التنمية الاقتصادية المستدامة بصفة عامة، وحل مشكلة الأمن الغذائي العربي وعلى رأسها قضية الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية بصفة خاصة، يـــتطلب الـــتعاون الوثـــيق والمخلص بين القطاع العربي الخاص، والقطاع الأجنبي الخاص، المنحاز لقضايا الحق العربي المشروع. وبالتأكيد فالكثير من الدول الأوروبية لا ينطـــبق علـــيها هـــذا المعـــيار. وهـــذا يتطلب التصرف معها بحكمة ومرونة ودبلوماســـية، كقـــبول أي قطاع خاص، يساند ويحترم الحقوق والثوابت العربية والإسلامية حتى لو كان ذلك مخالفاً لموقف حكومته أو دولته.

صحيح أن بعض الدول الصناعية الثمانية، لديها مصالح إستراتيجية في نجاحنا، ولديها القدرة على مساعدتنا في آن واحد. إلا أن بعضها – في تقديري كما دلت الـــتجارب – يقـــف باستمرار في المحافل الدولية موقفاً عدائياً ضد الحقوق العربية المشروعة. وإذا عدنا إلى كلمة الملك عبد الله الثاني نجده يشير إلى أنهم يجتمعون في ألمانيا في وقت:

- تتقلص فيه المسافات العالمية بسرعة، مع اتساع رقعة المستقبل العالمي، حيث لم تـــتح مـــن قبل فرص أعظم للتقدم كما هي متاحة الآن. ولم يكن الاقتصاد العالمي أكثر قدرة على منح الأمل لأعداد كبيرة من الناس من قدرته حالياً.
- يعتـــبر القطاع الخاص مركزياً لعمليات التقدم، ولفتح نوافذ المستقبل في أيامنا هـــذه، حيث لم تقتصر عملية دفع النمو العالمي قدماً على الشراكات الكبيرة فحـــسب، بـــل شـــاركت فـــيها أيضاً منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المشروعات الذين يمتلكون الرؤية الصائبة.
- يعمـــل التدفق في التجارة والاستثمار، على بناء الثروات، وهو أساسي وهام للاقتـــصاديات الـــصاعدة، التي تسعى لتحقيق تقدم مستدام. والتحدي الماثل أمامنا أن نتفهم هذا الترابط، وأن نقوم معاً بانتهاز الفرص المتاحة أمامنا.
- تـــستفيد الشركات الأجنبية التي تدخل الأسواق الصاعدة ولها ارتباطات ذات قـــيمة كبيرة، تستفيد منها هذه الشركات بحيث تربطها بالأسواق داخل البلد

المعـــني، كمـــا تستفيد من الشبكات التجارية الإقليمية، بقوة عمل تنافسية، تـــشكل بـــوابات عـــبور إلى أكثر من 300 مليون نسمة هم سكان العالم العربي.

- تساعد ممارسة الأعمال التجارية والاستثمارية في الأسواق الصاعدة، على خلق تـــوازن مضاد لتقلبات السوق، وتباطئه في أماكن أخرى، مما يساهم في إضفاء الحيوية والاستقرار إلى الاقتصاد العالمي.
- يمثل النمو الذي يقوده القطاع الخاص، بالنسبة للاقتصاديات الصاعدة (بما فيها الاقتـــصاديات العربية)، آلية للتنمية المستدامة، لأن التكامل الاقتصادي العالمي يوســـع الأســـواق ويشجع على نقل المعرفة والتكنولوجيا، ويزيد من الفرص المـــتاحة. وهذا يتطلب سياسات مالية ونقدية سليمة، والتزاماً طويل المدى نحو الإصـــلاح الهيكلي، وحكم القانون والتعاون الدولي، باعتباره الاتجاه الصحيح الذي يجب سلوكه.
- إن مجمـــوعة الدول الصناعية الثمانية G8، لديها مصالح إستراتيجية في نجاحنا، ولهـــا القدرة على مساعدتنا في آن واحد. وهذا يعني أن نتجاوز الصيغ القديمة للمساعدات، بحيث يتم التركيز حيثما كانت الفائدة في أقصى درجاتها، وإيجاد آلـــيات لتـــشجيع النمو، الذي يقوده القطاع الخاص في شراكات مع المجتمع المدني والقطاع العام.
- إن الاســـتقرار والأمـــن يجعل من البلد المستثمر فيه، معبراً إقليمياً وعالمياً لهذه الشركات لإيجاد أسواق لمنتجاتها في أرجاء العالم.
- وباستطاعة القطاع الخاص في العالم أن يعمل على إحداث التقدم، لبناء اقتصاد عالمـــي يتـــسم بالرخاء، وبناء ازدهار يبقى على مر الزمن، وتشكيل مستقبل جديد.

وكـــل هـــذه المعطـــيات واردة و لم تغب عن الذهن، ولكن المهم هو كيفية توظـــيفها لمـــصلحة الأمـــة العربية. صحيح أن المطلوب هو تجاوز الصيغ القديمة للمـــساعدات وتعظيم دور القطاع الخاص، إذا أردنا استشراف المستقبل. وهذا ما حـــدا بـــنا لطرح رؤية واقعية جديدة لحل مشكلة الأمن الغذائي العربي. وصحيح أيـــضاً، أننا لا نستطيع أن ننهض بالمهمة وحدنا، وأنه لا بد من شراكات أجنبية،

ولكـــن أي شراكات مطلوبة لإحداث التقدم المنشود؟ وبناء اقتصاد يتسم بالرخاء والازدهـــار، ويحقـــق لنا الأمن الغذائي المستدام الذي يبقى على مر الزمن؟ وأي شراكات تكون مستهدفة لتشكيل مستقبل جديد للأمة العربية؟

وهـــذه هـــي الأسئلة المركزية والمهمة التي نعتقد أن الإجابة عليها تكمن في شـــكل تعامل المكون الأجنبي مع الأمة العربية معاملة الند للند، من منظور المصالح الاقتصادية والاحترام المتبادل.

ولكن السؤال الأهم الذي يطرح نفسه:

ما هو الحل الذي يأخذ في الاعتبار الأسس الخمسة الآتية؟

1. تحقيق الاكتفاء الذاتي، كأهم مؤشر لأمن غذائي مستدام لا يعرف التذبذب.
2. كرامة الأمة التي لا تعرف استجداء الطعام من منظور التعاون والمنفعة المتبادلة، مـــع الجار والحليف والصديق الأجنبي، بدلاً من التعاون مع العدو المتآمر على الحق العربي.
3. اســـتدامة العملـــية الإنتاجـــية بكل أبعادها ومستحقاتها، لتحل ثقافة الإنتاج والمـــسؤولية الوطنـــية مكان ثقافة الاستهلاك والعفوية، التي نخرت عظم الأمة العربية وأقعدتها عن تلبية حاجياتها.
4. تعميق مبدأ التعاون والتكامل والتكافل العربي وتعميمه بين أقطار الأمة كأولوية قـــصوى، لـــسد الفجوة الغذائية على أساس: (ما ينقصك تجده عندي... وما ينقصني أجده عندك... وما يفيض عن حاجتي وحاجتك نصدره للآخرين... أو نقايضه بسلع أخرى أنا وأنت في أمس الحاجة إليها).
5. عـــدم إقحام الخلافات السياسية والعقائدية والدينية والقطرية والحزبية والقبلية والأسرية، بين الأنظمة في هذا المجال الحيوي والمهم الذي لا يحتمل أمثال هذه المنقصات المضرة بحاضر ومستقبل الأمة، في مجال الأمن الغذائي الذي هو بكل المقاييس مسألة حياة أو موت لشعوب بأكملها.

والـــذين انغمسوا في ممارسة الحالات الثلاث، التي ورد ت أعلاه، وألمحنا إليها في مقدمـــة هذه الدراسة، لم يحققوا انجازاً يذكر، نسبة لما شاب هذه المحاولات من إخفاقات وتذبذب، بين النجاح والفشل والجدية واللامبالاة وفقدان البوصلة، التي تتجه بالمحاولة إلى الهدف الجماعي، في تحقيق الأمن الغذائي العربي.

دور السوق العربية المشتركة والسوق الخليجية المشتركة في حل المشكلة

أمـــا الحـــديث عن السوق العربية المشتركة، أو السوق الخليجية المشتركة، فحـــدث ولا حرج، فالسوق العربية المشتركة التي تجاوزت طلقة البداية لها نحو 60 عامـــاً، لا زالت تراوح مكانها، وأصبحت موضع تندر في الأوساط العربية الشعبية والـــرسمية. ناهـــيك عـــن الأوساط الأجنبية، وخاصة المنظمات العلمية والزراعية الدولية.

ولرصد حجم التقدم الذي حدث في هذا المجال، لا بد من القول برغم فكرة الـــسوق العربية المشتركة، التي ولدت في الأربعينيات من القرن الماضي، وتوصلت إلى اختـــيار اســـم العملة العربية الموحدة وهي "الجِردل" بكسر الجيم، وهي كلمة تضم الحروف الأولى من العملات العربية (جنيه – ريال – دينار – درهم – ليرة). وبالمقابـــل، فرغم أن فكرة السوق الأوروبية المشتركة ظهرت بعد ذلك بكثير، إلا أنهـــا تحولت إلى واقع ملموس في تسعينات القرن الماضي. وحتى دول غرب أفريقيا اتفقت على توحيد عملتها، تمهيداً لإقامة السوق الأفريقية المشتركة، وذلك مسايرة للاتجاهات العالمية نحو الوحدة والتكتل الاقتصادي. أما سوقنا العربية المشتركة فما زالت (محلك سر). حتى أن حجم التجارة العربية البينية ما زال ضعيفاً (11.2%)، رغم إقامة منطقة تجارية عربية حرة.

ويذكـــر أنـــه في أغـــسطس 1964، صدر القرار رقم 17 من مجلس الوحدة الاقتـــصادية، بإنـــشاء السوق العربية المشتركة، الذي صدقت عليه كل من: مصر وسوريا والعراق والأردن. إلا أنه بعد أكثر من 34 عاماً، في الأول من يناير1998، بـــدأت الدول العربية تنفيذ إتفاقية المنطقة الحرة. وعلى مدى 10 سنوات انضمت إلـــيها 18 دولة. وما زالت معدلات التجارة البينية كما قلنا على حالها، وتتراجع باستمرار في بعض الأحيان.

وتقول الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية، باعتبارها الذراع الأيمن لجامعة الدول العربية، والمنوط بها تحقيق السوقين العربية المشتركة والخليجية المشتركة، أنه رغـــم ارتفاع حجم التجارة بين الدول العربية بنسبة 600% في عام 2008، مقارنة

بعـــام 2007 حـــيث بلغت 36 مليار دولار أمريكي، مقابل 6 مليارات فقط عام 2004، إلا أن نـــسبتها ما زالت ضئيلة بالنسبة لحجم تجارة الدول العربية مع العالم الخارجي، التي تخطت حاجز 420 مليار دولار عام 2005[1].

وتُعـــزا أهـــم العقـــبات إلى اعـــتماد الـــدول العـــربية في عملتها وغذائها وتكنولوجيـــتها، على العالم الخارجي عموماً والغربي تحديداً. بالرغم من أن المرحلة الـــتي أعقبت الطفرة النفطية العربية الأولى، شهدت اهتماماً بالعشرات من مشاريع الأمـــن الغذائـــي العربي، ولكن للأسف لم ينفذ منها شيء بصورة جادة. كما أن هـــنالك الكثير من المعوقات الفنية، أهمها صعوبة التنقل البحري والبري (كالسكك الحديدية)، وصعوبة انتقال حركة السلع والبضائع والخدمات والبشر، وعدم وجود مركز جيد للمعلومات عن التجارة العربية، يتولى توفير البيانات والاحصائيات عن الأسواق، بجانب توحيد المواصفات والمقاييس والتشريعات، وتفعيل دور الشركات التجارية المشتركة، والغرف التجارية واتحادات أصحاب العمل[2].

فالـــتاريخ القريب يذكرنا، أنه قد سبق لهذا المجلس أن تلقى بعض الضربات المـــوجعة، كانـــسحاب الكويت منه في عام 1990 في أعقاب غزو العراق آنذاك لأراضيها، ثم انسحاب دولة الإمارات العربية المتحدة في نهاية عام 1999. وقد جاء وقـــتها أن من أهم الأسباب التي يعتقد أنها كانت وراء هذا الانسحاب، هو اتجاه مجلـــس الوحدة الاقتصادية العربية، لتفعيل السوق المشتركة مع مطلع العام 2000، وتطبيق تعريفة جمركية موحدة أعلى من التعريفة التي تطبقها دولة الإمارات إذ من المعـــروف أن الإمارات تطبق أقل معدل للتعريفة الجمركية، (الذي يتراوح ما بين أقل من 1% إلى 4%)، وهي تعتبر الأقل في الدول العربية قاطبة.

وتـــشير المصادر إلى أن أي زيادة في هذه المعدلات، بالنسبة للإمارات ليست بالأمر الهين، حيث يمكن أن تؤدي زيادتها بنسبة 1% فقط (بأسعار عام 2001)، إلى خـــسائر قـــد تصل إلى 500 مليون دولار في السنة. أما الرأي الأكثر دعماً لقرار

---

(1) شـــرين إحـــسان، "الـــسوق العربية المشتركة محلك سر" ملف دمشق (قمة الواقع العربـــي) جريدة الشرق القطرية، 27 مارس/آذار 2008 العدد 7224 ص 16.

(2) نايل صلاح، عبد الرحمن محمد العطية، يقول: "السوق المشتركة تدعم موقفنا التفاوضي مع الـــتجمعات الاقتصادية الدولية" جريدة الشرق القطرية، 14 فبراير/شباط 2008 العدد 7182 ص 3.

الانسحاب، فهو الذي يربط بين قرار الانسحاب، وقرار دول مجلس التعاون الخليجي، بإقامة اتحاد جمركي مع مطلع عام 2005. فرأت الإمارات أن عضويتها في مجلس الوحدة الاقتصادية، أمراً شاذاً عن بقية دول مجلس التعاون الخليجي. حيث كانت هي الدولة الخليجية الوحيدة العضو في المجلس بعد انسحاب الكويت منذ عدة سنوات، بجانب أن عضويتها قد تحملها أعباء مالية أكبر وخسائر جمركية أكثر[1].

إن مجلس الوحدة الاقتصادية، يضم في عضويته 9 دول فقط، هي مصر وسوريا والعراق والأردن وليبيا وموريتانيا والصومال والسودان وفلسطين. فحال العراق الأمني والسياسي والاقتصادي أصبح معروفاً، بعد سقوط نظام صدام حسين والاحتلال الأمريكي له، والصومال يعاني منذ عقدين من الزمان، من الحروب الأهلية، والانفلات الأمني، والفوضى، وعدم الاستقرار السياسي، وتقع فلسطين تحت الحصار والاحتلال الإسرائيلي، أما السودان فرغم اكتشاف وإنتاج البترول وتصديره، ورغم الحل الناجح والمبدئي لمشكلة جنوب السودان، إلا أنه ما زال يعاني من الانقسامات، وحرب دارفور، وعدم الاستقرار السياسي، وضعف الاقتصاد الوطني. فماذا بقي إذاً من الدول العربية، كي يكتمل العمل الاقتصادي العربي المشترك؟ ففي أحسن الظروف، وتوفر كل الشروط، لم يبق لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية سوى 5 دول فقط، من عدد 22 دولة.

جاء في دراسة للدكتور صلاح السيد فهمي، أستاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر[2]، "أن منطقة التجارة العربية الحرة، والاتحاد الجمركي العربي المزمع تنفيذها عام 2008، أصبحت موضع شك كبير، لأن الدول التي وافقت عليها هي 8 دول فقط، (ثم ارتفع العدد إلى 17 دولة في أكتوبر 2008). وبرغم زيادة العضوية، فما زال وضع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في حرج شديد. وأوضح أيضاً أن حجم التجارة البينية العربية نحو 11% فقط، بينما نسبة تجارة مصر مع الاتحاد الأوروبي بلغت 50%، ونسبة تجارة السعودية مع أوروبا وأمريكا أكثر من 70%". وكتبت

(1) أحمد خليل، "الوحدة الاقتصادية العربية بلا خليج" www.islamonline 16 ديسمبر/كانون أول 1999 (3 صفحات).

(2) نايل صلاح، عبد الرحمن محمد العطية، يقول: "السوق المشتركة تدعم موقفنا التفاوضي مع التجمعات الاقتصادية الدولية" جريدة الشرق القطرية، 14 فبراير/شباط 2008 العدد 7182 ص 3.

الدكـــتور زيـــنب الأشوخ، رئيس قسم الاقتصاد بتجارة جامعة الأزهر[1]، مقالاً تؤكد فيه "أن أغلب الاتفاقيات الاقتصادية العربية، هي اتفاقيات ورقية ومجرد كلام يلقـــى جزافاً، دون أن يدرس بشكل جدي، مشيرة إلى أن الخلافات السياسية بين الـــدول العـــربية، تمثل عائقاً حقيقياً أمام التكامل بسبب الصراعات، على الزعامة الاقتصادية والسياسية"[2] وقد سلط الدكتور أحمد جويلي، أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الضوء على التحديات الآتية:

1. حاجة الدول العربية الماسة، إلى التكامل الاقتصادي لمواجهة تحديات التضخم، ونقص الغذاء وارتفاع أسعاره.
2. استثمار الفوائض البترولية الضخمة.
3. استخدام الموارد العربية الطبيعية والبشرية المتاحة، داخل المنطقة العربية لمواجهة تحديات ارتفاع أسعار السلع الغذائية.
4. رفع إنتاجية الاقتصاد العربي، وزيادة تنوعه وتكامله.
5. التخلص من العقبات، أمام قيام الاتحاد الجمركي العربي.
6. تحسين أساليب الترويج للمشروعات، وتهيئة مناخ الاستثمار.
7. إتاحة المعلومات التجارية والاستثمارية.
8. تحـــسين البنيات التحتية، ومقومات التحول لنظم الملكية الخاصة واقتصاديات السوق الحرة[3].

كمـــا نلاحـــظ أن هـــنالك رغبة لدى معظم الدول العربية، للانضمام إلى تكـــتلات اقتـــصادية خارجية (غير عربية)، سواء كانت أوروبية، أو أمريكية، أو آســـيوية، أو حـــتى أفريقية، تفوق بكثير الرغبة في الانضمام إلى تكتلات عربية أو إســـلامية. هـــذا باختـــصار مـــا آل إليه حال مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ومحاولات السوق العربية المشتركة.

---

(1) عـــصام فخرو، "السوق الخليجية المشتركة" الملحق الاقتصادي لجريدة الشرق القطرية، 14 فبراير/شباط 2008 العدد 7182 ص 7.

(2) رمـــضان حسين، "2009 عام انطلاق الإتحاد الجمركي العربـــي" صحيفة الشرق القطرية، بتاريخ 2008/10/2م العدد 7413 ص 21.

(3) رمـــضان حسين، "2009 عام انطلاق الإتحاد الجمركي العربـــي" صحيفة الشرق القطرية، بتاريخ 2008/10/2م العدد 7413 ص 21.

أما ما آل إليه حال السوق الخليجية المشتركة، فيبدو أن هنالك ضوءاً أخضرَ، بـــدأ يـــسطع في نهاية النفق بعد قرار قمة الدوحة في ديسمبر 2007، بتفعيل هذه الـــسوق عـــام 2008، بعد أن نامت في الأضابير منذ 2001، مما أشعل الآمال، في تحقـــيق إنجاز ملموس تدعمه هذه المرة الرغبة المشتركة، والفوائض المالية الضخمة، والتوافق في الكثير من العوامل ذات الاهتمام المشترك.

وفي نـــدوة نظمـــتها غـــرفة التجارة والصناعة في قطر في فبراير 2008، شهدت حـــضوراً متميـــزاً مـــن رجال الأعمال، في دول الخليج العربي، عن السوق الخليجية المـــشتركة، ألقـــى السيد عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لدول مجلس التعاون الخليجـــي، محاضرة قال فيها: "إن دول الخليج العربية تمر بفترة نمو اقتصادي متسارع، يوفـــر فرصـــاً كـــبيرة لرجال وسيدات الأعمال، ولمواطني دول المجلس بشكل عام، للمـــساهمة في بناء صرح اقتصادي دائم لكي يؤدي لانطلاقة السوق الخليجية المشتركة هـــذه المـــرة، وفي هـــذه المـــرحلة المهمة، إلى تيسير الأمر على مواطني دول المجلس، للاستفادة من تلك الفرص في جميع دوله دون استثناء. ويشمل ذلك المواطنين الأفراد، والاعتـــباريين مـــثل (الشركات والمؤسسات)، وتشمل التيسيرات 10 مسارات أعدتها الاتفاقـــية الاقتـــصادية، وهـــي تحديداً: حرية التنقل والإقامة، والعمل في القطاعات الحكومـــية والأهلـــية، والتأمين الاجتماعي والتقاعد، وممارسة المهن والحرف، ومزاولة جمـــيع الأنشطة الاستثمارية والخدمية، وتملك العقار، وتنقل رؤوس الأموال، والمعاملة الـــضريبية المتـــساوية، وتـــداول وشراء الأسهم، وتأسيس الشركات، والاستفادة من الخـــدمات التعليمية والصحية والاجتماعية"[1]. وأشار إلى أن التكامل الاقتصادي بين دول المجلـــس، يعتـــبر أحـــد الأهداف الرئيسية التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس الـــتعاون. وتـــأتي السوق الخليجية المشتركة، كخطوة رئيسية بعد إنجاز منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي، الذي تم الإعلان عن قيامة في الدوحة في يناير 2003.

وفي رده على أسئلة الحضور، عن العقبات التي تواجه تنفيذ هذه السوق، أكد الأمـــين العـــام، أنه توجد بالفعل عقبات تواجه السوق المشتركة، تتمثل في: عدم

(1) نايل صلاح، عبد الرحمن محمد العطية، يقول: "السوق المشتركة تدعم موقفنا التفاوضي مع الـــتجمعات الاقتصادية الدولية" جريدة الشرق القطرية، 14 فبراير/شباط 2008 العدد 7182 ص 3.

سـرعة الأجهـزة الحكومية في تنفيذ القرارات، خاصة التشريعية والقانونية، رغم وجـود قرار بإزالتها، في قمة الدوحة الأخيرة في ديسمبر 2007، ونوه بأن هنالك دراسة، لإنشاء سكك حديدية تربط الدول الخليجية بعضها مع بعض. وتطرق إلى مفاوضات تحرير التجارة، وإقامة منطقة تجارة حرة بين دول مجلس التعاون الخليجي مـن جهة، والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، والتي وصلت إلى درجة متقدمة بعد 20 عامـاً من بدايتها، لافتاً النظر إلى أنه من المتوقع انتهاء هذه المفاوضات، وتوقيع الاتفاق النهائي بين الطرفين مع نهاية عام 2008.

وجديـر بالذكـر أنه إذا تم تنفيذ هذا الأمر، فسيدخل في صميم مقترح هذه الدراسـة، الذي ينادي بقيام شراكة إنتاجية بين القطاعين العربي والأجنبي، ضمن اسـتراتيجية بـراجماتية في مجال الأمن الغذائي، ولكن ضمن شروط محددة ومتفق عليها، أساسها التخصص في إنتاج الغذاء، والوقوف مع الحقوق العربية المشروعة، واقتـسام المـنافع المتـبادلة. ونوه الأمين العام، أنه إذا لم يتم الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي مـع نهاية عام 2008، فلا فائدة من استمرار هذه المفاوضات. وأشار إلى أن موعد العام 2010، لقيام الاتحاد النقدي والعملة الخليجية الموحدة، ما زال قائماً وفقاً للبرنامج الزمني الذي أقره المجلس الأعلى.

ومن الظواهر الإيجابية المبشرة بالنجاح، هو اتفاق الدول الأعضاء على تعيين ضـابط اتـصال، في كـل دولة لمساعدة المواطنين والشركات على التواصل مع المـسؤولين، في كل المجالات للتنسيق والمتابعة، بجانب اللجان الفرعية التي شكلت، (كلجنة السوق الخليجية المشتركة ولجنة الهيئة القضائية). وأفاد الأمين العام، أن من النتائج المتوقعة للسوق الخليجية المشتركة، تحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس مع الاتحاد الأوروبي، وتعزيز مكانة دول المجلس بين التجمعات الاقتصادية الدولية، لأن إقامـة سوق واحدة متكاملة لدول المجلس، يجعلها سوقاً جاذبة للدول والتجمعات الاقتـصادية الأخـرى، بحكم أن تعزيز الاستثمارات، هو أحد أهم ما تهدف إليه الـسوق الخليجية، لإتاحة الفرص لدول المجلس للإستثمار المحلي والعربي والأجنبي، حتى في تجارة التجزئة، حيث أزالت قمة الدوحة الأخيرة القيود، التي كانت سائدة (مثل اشتراط الشريك المحلي، واشتراط إقامة المواطن في البلد مقر النشاط). وعندما سـئل عن مساهمة ودور الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون الخليجي، قال:

"إن الإتحاد الجمركي أسهم بشكل واضح في زيادة التجارة البينية، بمعدل أكثر من 20% سنوياً، منذ انطلاقة الاتحاد الجمركي في يناير 2003، ويعود ذلك لتبسيط الإجراءات، وتوحيد الأنظمة، وإلغاء الرسوم الجمركية بين الدول، والحماية الجمركية لبعض السلع"[1]. كما أوضح، أن السوق الخليجية المشتركة، لا تتطلب تماثل للقوانين في جميع المجالات، إذ أن ما تنص عليه قواعد السوق، هو منح المعاملة الوطنية المتساوية، لجميع مواطني دول المجلس، (نفس معاملة) مواطني الدولة مقر النشاط، إذ أن التركيز هو على المساواة في المعاملة في هذه المرحلة.

أما توحيد القوانين فهذه عملية مستمرة، تشكل جزءاً لا يتجزأ من الهدف الاستراتيجي الكبير لدول المجلس. وقال الأمين العام:"إن هنالك عدداً من التساؤلات، بشأن علاقة السوق الخليجية بالإتحاد النقدي... وأيهما يسبق الآخر؟"[1] فرد علي تساؤلاته قائلاً: "من الناحية الفنية فإن السوق المشتركة تسبق الاتحاد النقدي، كما هو مضمن في الاتفاقية الاقتصادية لدول المجلس، والتي سيعقبها إصدار العملة الموحدة". وأكد أن دولة الكويت التي تحفظت على ذلك، ما زالت ملتزمة بالسير في مشروع الوحدة النقدية، وكذلك سلطنة عمان التي ستلحق بالمشروع في الوقت الذي تراه مناسباً لظروفها الاقتصادية الراهنة.

وفي الاجتماع المشترك الثالث والعشرين، الذي عقد بمقر الأمانة العامة في 11 فبراير 2008، بين الأمانة العامة، ورؤساء وأعضاء الغرف التجارية بدول مجلس التعاون الخليجي. ألقى الدكتور عصام فخرو، رئيس اتحاد الغرف التجارية بمجلس التعاون الخليجي، كلمة أشاد فيها بقرار قمة الدوحة التاريخي في ديسمبر 2007، حول الانطلاقة الحقيقية للسوق الخليجية المشتركة، ونوه بأهمية تكليف شركة استشارية، لإعداد دراسة حول هذه السوق ما لها وما عليها، لتنفيذ ما تتوصل إليه من توصيات. وشدد على ضرورة إشراك القطاع الخاص، في اجتماعات اللجان الفنية التي تبحث في القوانين، والأنظمة، وتطبيق الاتحاد الجمركي، وغيرها من معوقات[2].

---

(1) نايل صلاح، عبد الرحمن محمد العطية، يقول: "السوق المشتركة تدعم موقفنا التفاوضي مع التجمعات الاقتصادية الدولية" جريدة الشرق القطرية، 14 فبراير/شباط 2008 العدد 7182 ص 3.

(2) عصام فخرو، "السوق الخليجية المشتركة" الملحق الاقتصادي لجريدة الشرق القطرية، 14 فبراير/شباط 2008 العدد 7182 ص 7.

وهـــذه التمنـــيات والمفارقـــات تذكـــرنا بمـــا جاء في مقال إبراهيم غرابيه "الحكومات والأمن الغذائي" نقلاً عن الدكتور فهد بن عبد الرحمن آل ثاني، الذي ذكـــر أن" الـــنظام الإقليمـــي لدول مجلس التعاون الخليجي، يعاني من إخفاقات مـــتعددة، في المجـــالات الـــسياسية والاقتـــصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية والتكنولوجـــية. وأن مـــن مؤشرات هذا الإخفاق، اختلال البنية الإنتاجية نتيجة ضـــعف أداء النمو الاقتصادي، وانخفاض الإنتاجية الزراعية، والصناعية، واختلال الـــتوازن بـــين قطاعـــات الإنـــتاج السلعي، وقطاعات التوزيع والخدمات لصالح القطاعـــات الأخيرة، واختلال الأمن الغذائي والمائي، واعتماد دول الخليج أساساً على النفط والأسواق الخارجية، لسد الحاجات الاستهلاكية"[1].

ونظـــراً إلى أن مجلس التعاون الخليجي قد أعلن مؤخراً في الدوحة، عن بداية ســـوقه المشتركة مع مطلع العام 2008، فمن المناسب طرح مقولة د. فهد آل ثاني الهادفـــة لتعمـــيق مفهوم التنمية، مقترحاً وضع المعاني الإستراتيجية لتركيب البنيان الخليجي، من خلال: (الدولة والمدينة والقبيلة والشعب والسلطة والثروة)، مضيفاً،: "أن التنمية الزراعية يجب النظر إليها على أساس الملائمة للصحراء، فتكون موجهة للأعـــلاف والنخـــيل وتـــربية الحيوانات والدواجن، والاهتمام بالموارد البحرية، والتوسع في إنتاج الأسماك، وتنظيم حرفة الصيد"[2]، لتصبح دول الخليج العربي أحد المراكز الرئيسية في العالم، لصيد وتصدير الأسماك.

وقـــد لاحت الآن في الأفق فرصة تاريخية جديدة لدول الخليج العربي، لقيام ســـوق خليجـــية مشتركة، انبثقت من خلال قمة الدوحة الثامنة والعشرين لمجلس التعاون الخليجي في ديسمبر 2007.

ويـــؤمل إذا أُخذت الأمور بجدية أكثر، وسرعة أكبر هذه المرة، فإن السوق الخليجـــية المشتركة، ستكون موضع الرجاء وتجعل من دول الخليج العربية الست

---

(1) إبراهيم غرابية، "الحكومات والأمن الغذائي" نقلاً عن فهد بن عبد الرحمن آل ثاني في كتابه "اســـتراتيجية التنمـــية في دول الخليج"، جريدة العرب القطرية، 2 ديسمبر/كانون أول 2008 العدد 7112 ص 12.

(2) إبراهيم غرابية، "الحكومات والأمن الغذائي" نقلاً عن فهد بن عبد الرحمن آل ثاني في كتابه "اســـتراتيجية التنمـــية في دول الخليج"، جريدة العرب القطرية، 2 ديسمبر/كانون أول 2008 العدد 7112 ص 12.

أكـــبر تكتل إقليمي في المنطقة. يقوي من موقفها التفاوضي، وقدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي، ويجعل من عملتها الموحدة أقوى رابع عملة في العالم (بعد الدولار واليورو والين). والأهم من ذلك أن هذه السوق ستتيح معاملة مواطني دول مجلس التعاون الخليجي الست، في أي دولة أخرى كمعاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز، في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتجارية والاستثمارية وغيرها.

ومـــا يهّمـــنا في دول الخليج العربي، ومجال الأمن الغذائي، تحديداً هو إزالة الـــصعاب والحواجـــز البيروقـــراطية والتعقيدات الإدارية في التطبيق، التي رافقت مشروع نفس السوق المشتركة عام 2002. فيمكن لهذه السوق الجديدة أن تساهم في تحقـــيق الأمـــن الغذائي، في دول الخليج العربي في أقصر فترة ممكنة، إذا أُخذت الـــشراكة الإنتاجية ضمن الإستراتيجية البراجماتية المقترحة في هذه الدراسة مأخذ الجد.

استعراض بعض النماذج الناجحة لتحقيق الأمن الغذائي في بعض الدول

هـــذا الاستـــشراف للمـــستقبل يقودنا للاستفادة من تجارب ودروس بعض الدول، التي حققت انجازات غذائية مهمة في فترة تاريخية وجيزة نسبياً.

فعلـــى ســـبيل المثال، تمكنت كينيا من تحقيق معدلات غير مسبوقة في إنتاج الحلـــيب، بلغـــت 3 مليون طن (80% منها أنتجها صغار المزارعين)، وهذا يعادل ضـــعف الإنتاج في أي مكان في القارة الأفريقية. وتعزا هذه المعجزة الإنتاجية إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي:

1. الـــدور الهـــام الذي لعبته الأطر القانونية والسياسية، خاصة في مجال إصلاح الأراضي.
2. الـــدعم المؤســـسي الـــذي قدمـــته المؤسسات الممولة من الشعب في مجالات الخـــدمات للمنتجين بالقطاع الخاص، والتي استخدمت أحياناً في تغيير الدعم الحكومي وتحويله تدريجياً، إلى الجمعيات المنتجة في القطاع الخاص.
3. البنـــيات التحتـــية القـــوية للقطاع العام والمتمثلة في مجالي الترحيل والتصدير للخارج.

والمثال الثاني من دولة مالي، التي زاد فيها إنتاج الأرز خمسة أضعاف في العشرين عاماً الأخيرة، وبلغ نحو المليون طن عام 2002، مما حقق اكتفاءً ذاتياً من هذه السلعة. ويعود الفضل في ذلك للزيادة في متوسط إنتاج الهكتار، الذي قفز من 1.9 طن إلى 2.1 طن، ووصل أحياناً إلى 5.9 طن، كما زادت المساحة المزروعة بنسبة 130%. وعزا المراقبون هذه القفزة الناجحة إلى عدة أسباب أهمها:

1. التدخل المتزايد للقطاع الخاص، عن طريق الدور الهام الذي لعبته مجموعات ما يسمى بمستخدمي المياه.
2. تحسين وتحرير النظام التسويقي، وتطوير دور القطاع الخاص في الإنتاج، عن طريق تشجيع التنوع في الزراعة المروية، وتهيئة الظروف الملائمة للقطاع الخاص ليلعب الدور الرئيسي في الإنتاج.
3. زيادة القيمة الشرائية للعملة المحلية، التي أدت لزيادة ملحوظة في التنافس في قطاع زراعة وإنتاج الأرز.

أما محصول الكسافه، الذي يشكل الغذاء الرئيسي لحولي 200 مليون أفريقي، فقد زادت إنتاجيته بنسبة 30%، ويعتقد أن هنالك أربعة أسباب رئيسية أدت إلى هذه الطفرة وهي:

1. تطور التكنولوجيات الخاصة بالإنتاج.
2. زيادة فعالية البحوث، التي أدت إلى تقليل الفاقد، نتيجة أضرار الآفات الزراعية.
3. زيادة التعاون المحلي والدولي، الهادف لتوفير الدعم لتطوير برامج زيادة الإنتاجية.
4. الإجراءات الفعّالة الخاصة بالعملة، وتحسين أدائها والتي أدت إلى تقليل الاعتماد على الدعم، الذي ساهم في زيادة التنافس في مجال الإنتاج المحلي.

ويبدو مما سبق ذكره أن النجاح الذي تحقق يعود أساساً، إلى الدور المهم الذي لعبه القطاع الخاص في تحقيق الأمن الغذائي لهذه الدول، بالإضافة إلى تحرير السوق والعملة من القيود التي تكبلها.

أما المثال الثالث فيأتي من منطقة جنوب شرق آسيا، حيث توجد الدول التي تسمى (بالنمور السبعة)، وهي تحديداً: (هونج كونج وسينغافورة وكوريا الجنوبية

وتايوان وأندونيسيا وماليزيا وتايلاند). وهؤلاء السبعة حققوا الطفرة المعروفة عالمياً، عـــن طريق قيام وترسيخ البنيات التحتية الأساسية، واتباع سياسة الحوافز لتشجيع القطاع الخاص، لاقتحام مجالات الإنتاج والتخديم، وزيادة فعالية التسويق الزراعي عن طريق الاهتمام بتثبيت الأسعار.

وهـــي السياسات التي أدت في مجملها إلى ما يعرف (بالثورة الخضراء)، التي حـــدثت في ســـتينات القرن الماضي، وما نتج عنها من نجاح كاسح. فالحوافز في الأســـعار شـــجعت النمو في الأرياف وزيادة الإنتاج، وهذا بدوره أدى إلى زيادة الطلـــب على السلع، والخدمات الزراعية، وإلى مزيد من تشغيل العمالة. كما أدى في المحصلة النهائية إلى محاربة البطالة، وخاصة في الأرياف الزراعية المنتجة، وإلى رفع مـــستوى المعيشة وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، وتوفير الأمن الغذائي. وأصبحت هذه الأمثلة تجارب يحتذى بها، رغم مرور سنوات طويلة على ابتداعها.

إن المعجـــزة الـــتي تحققت في جنوب شرق آسيا، تعزا أساساً إلى تكامل عدة عوامل أهمها التوفير الكبير، المتداخل مع المستويات العالية لرؤوس الأموال البشرية، في بيئة تسويقية مستقرة. وقد لعب الدور المنظم والجيد الإعداد للتدخل الحكومي، الذي تكامل مع الأسواق بدلاً من منافستها أو الإحلال محلها، لعب الدور المفتاحي في تحقيق المعجزة[1].

أمـــا المثال الرابع فمن الهند، التي يضرب بها المثل لنجاحها في تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي لمليار و300 مليون نسمة، خلال الأربعين سنة الأخيرة. وقد زاد إنـــتاج الحبوب في الهند من 51 مليون طن عام 1950، إلى 176 مليون طن عام 1990، ثم إلى 206 ملـــيون طن في عام 2001. وفي السنوات الأخيرة اتجهت الهند للتصدير. ويعزا كل ذلك النجاح لمجموعة أسباب متداخلة أهمها:

1. زيادة الإنتاجية أفقياً ورأسياً.
2. السياسات الاقتصادية الناجحة في محاربة الفقر.
3. الاعتماد على البحوث في تطوير أساليب تربية النباتات، وطرق الري وتحسين نوعية أصناف المحاصيل الزراعية، والإدارة الجيدة للمياه.

(1) ســـهير المهـــندي، "قطر قادرة على تحقيق الإكتفاء الذاتي والتغلب على مشكلة ندرة المياه" جريدة الشرق القطرية 11 أبريل/نيسان 2008 العدد 7239 ص 18.

4. الاعـــتماد علـــى صغار المزارعين، وتحفيزهم لزيادة الإنتاج، من خلال تقديم خدمات الإرشاد والتوعية.

وكل هذه التحركات والفعاليات تمت من خلال تطبيق سياسة تحرير السوق، وتقديم الحوافز للقطاع الخاص، والتقليل من الدعم الحكومي، لإذكاء روح التنافس الحر.

والجدير بالذكر أن هذه التجارب الناجحة في بعض دول أفريقيا وآسيا، والتي تقـــع كـــل الدول العربية ضمن مجالها الجغرافي، (11 دولة عربية في آسيا و10 في أفـــريقيا)، توضـــح بمـــا لا يدع مجالاً للشك، بأن معركتي الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائـــي العربي، يمكن كسبهما إذا قويت الإرادة السياسية، وقام العرب بالتخطيط الجـــيد لأنظمتهم الزراعية، وتوفير كل الإمكانيات لنجاحها، والتخلص من عقدة (الخواجة) والاعتماد على الخارج في استيراد الغذاء الجاهز الصنع.

ويتركـــز التفاؤل بالمستقبل في دوائر الجامعة العربية، على الدخول في **المرحلة الأولى** بإقامة اتفاقية لتجارة الخدمات وتحريرها، باعتبارها مسألة هامة تمهد للانتقال إلى **المـــرحلة الثانـــية** وهي مرحلة التكامل الاقتصادي العربي، تليها **المرحلة الثالثة** وهي مرحلة الاتحاد الجمركي، ثم **المرحلة الرابعة** وهي مرحلة إقامة السوق العربية المـــشتركة عـــام 2015، وأخيراً **المرحلة الخامسة** وهي مرحلة الاتحاد الاقتصادي العـــربي عام 2020. والذي سيتم من خلاله إقامة بنك عربي واحد، وسياسة مالية ونقدية واحدة وإصدار عملة عربية موحدة.

رؤية واقعية لشراكة إنتاجية ضمن إستراتيجية براجماتية لحل المشكلة

بعد أن استعرضنا مشكلة الارتفاع المخيف في أسعار السلع الغذائية، في العالم، وأسباب الأزمة وتداعياتها، التي وصلت في السنوات الثلاث الأخيرة (2005 – 2008) إلى حد الكارثة، التي تهدد معظم البشرية بمستويات غير مسبوقة من الفقر والجوع والهلاك، وانعكاسات هذا الوضع الأممي المزري على حالة الطعام والأمن الغذائي في الوطن العربي. والذي أصبح بدوره في أمس الحاجة إلى الخروج من عنق الزجاجة. فالدراسة التي نحن بصددها، ترى أنه لا بد للعرب من التضامن، لحل المشكلة بتفعيل ما لديهم من منظمات وآليات وفوائض نفطية وغير نفطية، ودفعها للاستثمار المنتج في المكان المناسب والوقت المناسب.

وتجاوباً مع التيار الأممي والإقليمي الذي يشجع الشراكات، فلن يتم لهم ذلك إلا بالإرادة الموحدة والعزم الأكيد والثقة المتبادلة، إلى جانب وضع التوجهات الرئيسية لإستراتيجية المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والخاصة بالتنمية المستدامة للعقدين (2005–2025) موضع التنفيذ، والتي ناشدت في بعض توجهاتها المهمة لاستغلال الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي، ولاستثمار الزراعي المشترك، والتكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية، وتنسيق المواقف العربية، وتنشيط دور القطاع الخاص العربي وتشجيعه، على إقامة المشروعات المشتركة في مجالات الإنتاج والتسويق والتصنيع الزراعي، ومشاركة المجتمع المدني.

وترى الدراسة انطلاقاً من ترجمة هذه الأدوار والتوجهات إلى أفعال، ضرورة تبني إستراتيجية تطبق نظام المزارع البيئية المتكاملة المتعددة الأغراض، المعروفة اختصاراً ب IMDECS (أنظر جدول تفسير الرموز) أنه أسلوب جديد في العالم الزراعي، تمت تجربته بنجاح وأعطى ثماراً ونتائج مذهلة في مصر، وفي عشرِ دول إفريقية وآسيوية، طبقاً للمعلومات المتحصل عليها، من معهد بحوث الصحراء في

مـــصر خلال عام 2008، حيث زرعت مساحات تراوحت ما بين 50 – 50000 فـــدان، تم اســـتثمارها كـــوحدة واحدة تضم أكثر من 25 نشاطاً تنموياً زراعياً، واشـــتركت في استثمارها عدة شركات مساهمة، عن طريق حيازة الأسهم (بمعدل السهم الواحد يساوي 10 أفدنة أو أكثر)، وليس عن طريق ملكية الأرض حتى لا تفـــتت أو تـــورث أو تباع وتظل ملكاً للقطاع العام، بمعنى أنه يمكن بيع الأسهم ولكن لا يمكن بيع الأرض.

وهـــذا الـــنظام الجديد، يهدف إلى تعديل مناخ المزرعة ليكون أكثر ملاءمة لـــزراعة عـــدة محاصـــيل في الحقل الواحد، (كزراعة محاصيل موسمية وخضروات وأعلاف بجانب تربية المواشي واستزراع الأسماك وغيرها). وقد أثبتت التجارب أن نظـــام المزارع البيئية المتكاملة المتعددة الأغراض، يضمن تحقيق عدة أهداف رئيسية أهمها:

1. استخدام المياه بكفاءة عالية، مما يوفر نحو 25% من مياه الري.
2. تكـــرار اســـتخدام مـــا يفيض من نفس المياه، في أكثر من غرض كاستزراع الأسماك وزراعة الأعلاف والخضروات.
3. ضمان توفير الأسمدة العضوية، والاستغناء شبه الكامل عن التسميد الكيماوي.
4. تطبيق نظام المكافحة المتكاملة للآفات الزراعية (IPM)، دون استخدام المبيدات الكيماوية.
5. تشغيل أعداد كبيرة من خريجي الزراعة، وقوى الريف العاطلة عن العمل.
6. ضـــمان الحـــصول علـــى طاقة رخيصة ومتجددة، باستخدام مخلفات المزرعة وروث البهائم، في إنتاج الوقود الحيوي وتسخير طاقة الرياح، والاستغناء تماماً عن الطاقة التقليدية والكهربائية.
7. مقاومـــة تقلـــبات الأســـعار العالمـــية، على أساس يُمكِّن المنتج الذي تعرض للخسارة، التعويض بمنتج آخر يحقق أرباحاً عالية.
8. إعـــادة استخدام أكثر من 30% من المواد الخام، الناتجة من المزرعة في عمليات التسميد وغيرها.

ولكـــن قـــبل الـــشروع في طـــرح أي رؤية واقعية، لشراكة إنتاجية ضمن إســـتراتيجية براجماتية لحل مشكلة الأمن الغذائي العربي، نطرح بعض التساؤلات

المهمـــة الـــتي ظلت مطروحة في الساحة الزراعية منذ فترة طويلة، وسنحاول من خـــلال الإجابة عليها في سياق هذه الدراسة، تلمس الطريق لبلورة الحل المطلوب والمنتظـــر، وخاصـــة لمنظمات المجتمع المدني المهتمة والمرتبطة بالزراعة في كل بلد عـــربي، ولصناع القرار السياسي والاقتصادي والمستثمرين، في مجال الأمن الغذائي كما ذكرنا سابقاً. وأهمية مخاطبة الرأي العام العربي الذي ينتظر حلاً علمياً مقنعاً في هـــذه الأجواء العاصفة، التي جعلت من أسعار المواد الغذائية العالية، هاجساً وبعبعاً مخيفاً يقض مضاجع إنسان الشارع العربي في كل مكان، ويطيح بكل آماله في حياة اجتماعية وغذائية كريمة.

وهذه التساؤلات تتركز في أربع نقاط هي:

1. هـــل من الأجدى والأصوب، تناول مشكلة الأمن الغذائي العربي من منظور التكـــتلات العـــربية الإقليمـــية القائمة، وخصوصية كل إقليم في نطاق رؤية متكاملة لمواجهة تحديات العولمة؟
2. أم هل من الأجدى والأصوب، تناول مشكلة الأمن الغذائي العربي، من خلال تـــشخيص وحـــل مـــشاكل هذه التكتلات الإقليمية وتقويتها، تمهيداً لدمجها تدريجياً في تكتل عربي واحد كبير؟
3. أم هـــل مـــن الأجدى والأصوب، تناول المشكلة والاعتراف بواقع التجزئة، ومحاولـــة حلها مجزأة باعتبار أن أحلام الوحدة العربية على المستوى القطري لم تتحقق، وظلت تدور في عالم الأوهام والإنجازات الشكلية؟
4. أم هل من الأجدى والأصوب، العمل على جبهتين الأولى على نطاق مجموعة الـــدول ذات الموارد الطبيعية، (كالسودان ومصر وسوريا والعراق والمغرب)، والثانـــية على نطاق مجموعة الدول الغنية، ذات الموارد والفوائض المالية لجذبها للاستثمار في دول المجموعة الأولى؟

بعـــد طرحنا هذه التساؤلات المشروعة، وتحديدنا لأهداف الدراسة ومنهجها ومحاورها الأربعة، واستعرضنا للإحصائيات المتوفرة وغيرها من البيانات والمعطيات ذات العلاقة، المباشرة وغير المباشرة بالموارد الطبيعية، والإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحـــيواني، في الدول العربية (من حيث المساحات والكميات المنتجة في كل بلد علـــى حـــدة)، إلى جانب ما يصدر من فائض، أو ما يستورد منه لتغطية الفجوة

الغذائـــية، وما نلاحظه بين المتاح والمعد للاستهلاك من الغذاء، والتفاوت الواضح بين الدول العربية في الكثير من الإمكانيات والبنيات الأساسية، والمعطيات اللازمة لحل مشكلة الأمن الغذائي وتحدياتها ومشاكلها الكثيرة.

وبعد تسليط الضوء على البعد العالمي لأزمة الغذاء وأسبابها، التي ظهرت بحدة في الـــسنوات الـــثلاثة الماضـــية، وخاصة ما بين منتصف 2007 ومنتصف 2008، بمـــوجب أســـباب عديدة تناولناها بالتشخيص واهتممنا بتداعياتها على المستوى العـــربي، وكـــيف حاول العرب ممثلين في حكوماتهم ومنظماتهم المختلفة كالمنظمة العـــربية للتنمـــية الـــزراعية، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ومجلس التعاون الخليجـــي.. إلخ، طرح بعض الحلول عن طريق السوق العربية المشتركة، والسوق الخليجـــية المـــشتركة، وما انبثق عنهما من مؤسسات وقرارات، وما اقترحوه من تحـــركات لتطبـــيق قـــرارات القمـــم العربية، الخاصة بالتنمية الزراعية المستدامة، وبالتضامن العربي لحل مشكلة الأمن الغذائي.

كـــل هـــذا جعلـــنا في التحلـــيل النهائي نعتقد جادين، وعن قناعة تدعمها الإحصائيات والحقائق، بأنه لا حل للأمة العربية إلا بتكريس العمل الجماعي، ونبذ الـــصراعات والخلافات، والتخلي عن سياسة الاعتماد على الغير في استيراد السلع الغذائـــية الرئيـــسية، والعمل الجاد على الاعتماد على النفس، والتعويل على ثقافة الإنـــتاج كـــبديل لثقافة الاستهلاك، إلى جانب الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية الـــضخمة للأمة العربية، عن طريق رص الصفوف والانتفاع من الفوائض النفطية الكـــبيرة، في الاســـتثمار في الـــدول العربية ذات الإمكانيات الواعدة، والأراضي الـــصالحة للزراعة أو الاستصلاح الزراعي. والتي تتوفر فيها بنيات تحتية وسياسات جاذبـــة، لأنـــنا على اقتناع بأنه إذا توفرت للأمة العربية الإرادة السياسية الفاعلة، والثقة المتبادلة بين أنظمتها المختلفة، فباستطاعتها ليس فقط تحقيق الاكتفاء الذاتي، مـــن الـــسلع الغذائية الرئيسية العشرة التي اعتمدتها هذه الدراسة، بل أيضاً بإمكان بعضها، أن تصدر للخارج ما يجلب لها الملايين من العملات الصعبة لحل مشاكلها الأخرى.

لقـــد حاولـــت بعض الدول الكبرى المنتجة للغذاء، إيهام العالم بصورة عامة والـــدول النامـــية بما فيها العربية بصورة خاصة، أن لا حل لهم إلا بالاعتماد على

استيراد ما ينتجه الكبار. ثم أدخل بعضهم العالم في مأزق استغلال بعض محاصيل الحبوب، في إنتاج الوقود الحيوي، وهذا بدوره – إلى جانب المضاربات في أسواق المحاصيل الزراعية– فاقم من الأزمة التي تركت بدورها آثاراً جانبية ضارة، في الموقف الغذائي العربي خاصة في مجال القمح المستورد. وهذا ما دفعنا للإلحاح على قادة وأنظمة الأمة العربية، وخاصة متخذي القرار السياسي والزراعي والتنموي، أن يتنبهوا إلى الكارثة، ويعقدوا العزم على التكتل العربي لحل الأزمة، وسد العجز عن طريق ابتداع وتكوين الشراكات الإنتاجية الحقيقية والواعدة، بين قطاعاتهم الخاصة والقطاعات الأجنبية الأخرى، خاصة بعد أن اتضح مؤخراً أن إنتاج العالم من الغذاء، يكفي لإطعام سكانه ويزيد، وأن موارد العالم العربي تكفي لإطعام شعوبه وتزيد.

جاء في تقرير مشترك لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو)، والمعهد الدولي لإدارة المياه، ومعهد استكهولم الدولي للمياه، في مؤتمر عالمي في السويد في أغسطس 2008 حول قضايا المياه، أن الولايات المتحدة (الأكثر إنتاجاً وتصديراً للحبوب في العالم والمتحكمة في أسعارها)، وبعض الدول الأوروبية الأخرى كبريطانيا، تهدر نحو 30% من إنتاجها الغذائي سنوياً (أي ما يعادل نحو 48.3 مليار دولار يجري هدرها كل عام)، مما دعا المؤتمر إلى توجيه نداء قوي إلى هذه الدول، لخفض كميات الأغذية التي يتم هدرها بنسبة 50% بحلول عام 2025. ولأن هنالك حاجة ماسة إلى الكميات الضخمة من المياه، بغرض إنتاج المحاصيل الزراعية، فمن يصدق أن المياه التي تذهب هدراً في إنتاج المحاصيل التي تذهب هدراً، تكفي الحاجات المترلية ل 500 مليون شخص في العالم[1].

كل هذه المعطيات إن دلت على شيء فإنها تدل، كما قال المدير الحالي للبنك الدولي في وصاياه العشرة التي ذكرناها سابقاً، على أن أزمة الغذاء العالمي هي من صنع البشر، وربما تكون مفتعلة تماماً. وأياً كانت الحقيقة فلا بد للأمة العربية وقادتها أن يعوا الدرس، ويتعلموا من أخطائهم ومن تداعيات كارثة نقص الغذاء قبل فوات الأوان، وأن لا يرهنوا طعامهم لدى الغير مهما كان هذا الغير، ويجعلونه عرضة لتقلبات ومغامرات السوق، وبورصات المحاصيل التي تسيطر عليها حفنة من

(1) تعليق بالملحق الاقتصادي بجريدة الراية القطرية، بتاريخ 2008/8/23م العدد 9604 ص 8.

أباطـــرة الطعام في العالم، الذين لا يعرفون الرحمة، وتحركهم شهوة الربح الفاحش دون وازع من ضمير.

والـــرؤية المطروحة في هذه الدراسة، توفر في اعتقادنا المدخل الصحيح لولوج هـــذا الـــدرب، رغم ما قد يعتريه من عقبات سياسية، وتصطاد عصفورين بحجر واحد، **الأول** هو تحقيق أمن غذائي عربي متوازن ومستدام، و**الثاني** تشييد بنية تحتية في كـــل منطقة إنتاجية يتم الاتفاق على الاستثمار فيها، وذلك بعد تحقيق الاكتفاء الـــذاتي من الغذاء كأولوية قصوى، واستخدام جزء من فوائض هذه العائدات في تـــشييد البنـــية التحتية، واعتبار ما تبقى عائداً خالصاً لكل طرف يوجهه إلى أي وجهـــة يشاء، كما سيرد لاحقاً في تفاصيل المشاركة الإنتاجية، ويمكن اعتبار ذلك العائد تعويضاً مجزياً، عن الجهد المبذول والمساهمة المقدرة للشريك الأجنبي، في هذه الـــشراكة خاصـــة وأن السلع العشرة المستهدفة لتوفير الأمن الغذائي، تعتبر سلعاً غذائية ذات مردود اقتصادي عال، وذات طلب متزايد في السوق العالمي.

وفي غمرة الحديث عن تفاقم أزمة الأمن الغذائي، الذي طغى على الكثير من الأجـــندة العالمـــية في الآونة الأخيرة، أطلق البنك الدولي نداءً عاجلاً في 15 أبريل 2008م، دق فـــيه ناقوس الخطر من تبعات مريعة إذا ما استمر التضخم، أو أسعار المواد الغذائية في الارتفاع، مما سيؤدي إلى وفاة مئات الألوف من الجوعى في الدول الفقـــيرة. تـــبع ذلـــك ما أطلقت عليه الصحافة (وصايا روبرت زوليك العشرة)، وزولـــيك هـــو المدير الحالي للبنك الدولي، ويرى من وجهة نظره أن أزمة ارتفاع أســـعار الغـــذاء، هي أزمة حدثت بفعل فاعل، وكارثة من صنع البشر، ووضع لها خطـــة علاج من عشرة نقاط قدمها لقمة الثمانية، التي عقدت في اليابان في يوليو 2008، وسماها بخطة (البنك الدولي لإنقاذ الأرض من أزمة الغذاء) والوصايا العشر هي:

1. تـــوفير الـــدعم الكامل (تمويلاً وشراءً)، لبرنامج الغذاء العالمي WFP لتخفيف الضائقة على الدول الفقيرة.
2. دعم شبكات الأمان Food Security Networks، كتوزيع الطعام في المدارس وأماكن العمل.
3. توفير البذور المحسنة والأسمدة لموسم الزراعة.

4. مضاعفة الإنفاق على البحوث الزراعية، بمعدل 800 مليون دولار خلال الخمسة أعوام القادمة.
5. دعم قدرات القطاع الخاص، في المجالين الاقتصادي (Business) والاستثماري.
6. دعم إدارة المخاطر وتطويرها، وتأمين المحاصيل لتوفير الأمن الغذائي، والحماية للمزارعين.
7. خفض الدعم للوقود الحيوي، (على ألا يكون الاختيار بين الغذاء أو الوقود).
8. وقف حظر تصدير السلع الغذائية، والذي أدى لارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية.
9. إقامة نظام فعّال للتجارة الدولية، عن طريق إلغاء الدعم الزراعي والرسوم لإيجاد نظام عادل وكفء.
10. تبني سياسة العمل الجماعي، لمواجهة تحديات الغذاء والطاقة والمياه، كمحركات رئيسية لاقتصاد العالم وأمنه، وضمان توفر مخزونات استراتيجية من المواد الغذائية[1].

ولكن سرعان ما اتهمت إحدى المنظمات غير الحكومية – وهي محقة في ذلك – والتي تسمي نفسها "اللجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث"، وهي منظمة مناهضة للعولمة مقرها في بلجيكا، اتهمت البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، بالمساهمة في الأزمة الغذائية، التي اجتاحت عدداً من الدول بسبب السياسات، التي يفرضانها على الدول الفقيرة منذ عشرين عاماً، وإرغامهما لدول الجنوب، على اعتماد سياسات تكييف هيكلي، تبين أنها مأساوية، وتدفع الدول الفقيرة اليوم الثمن الباهظ. وتجلى ذلك في نظر هذه المنظمة في الآتي:

- خفض المساحات المخصصة للزراعات الغذائية.
- التخصص في منتج واحد أو منتجين مخصصين للتصدير.
- إلغاء أنظمة المحافظة على استقرار الأسعار.
- التخلي عن الاكتفاء الذاتي في الحبوب.
- الخفض الهائل في الموازنات الاجتماعية.

(1) طارق الشيخ، "وصايا زوليك العشرة لإنقاذ الأرض من أزمة الغذاء"، جريدة الأهرام المصرية، بتاريخ 2008/7/14م العدد 44415 ص 25.

- إلغاء الدعم عن بعض المواد الغذائية الرئيسية[1].

ونستنتج من هذه الاتهامات الخطيرة، التي أوردتها المنظمة غير الحكومية المذكورة، بأن هنالك أجندة دولية خفية، تهدف إلى حرمان الدول الفقيرة من الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء، وجعلها تعتمد اعتماداً كلياً أو شبه كلي، على استيراد ما تحتاجه من سلع غذائية، من الدول الكبرى المحتكرة لإنتاجها. وهي السياسة التي ظهرت تداعياتها، خلال أزمة غلاء أسعار السلع الغذائية الأخيرة على نطاق العالم. وكأن وصايا زوليك العشرة جاءت تعبيراً عن الشعور بالذنب.

سيتناول الحل المقترح لمشكلة الأمن الغذائي العربي، على ضوء هذه الرؤية الواقعية لشراكة إنتاجية، ثلاثة مواضيع بالغة الأهمية. وهي بالتفصيل:

1. مقومات هذه الرؤية والشراكة.
2. دور القطاع الخاص المحلي العربي والأجنبي.
3. دور الشراكات الإنتاجية وهيكلها البنيوي القائم على أربعة أعمدة للحل المقترح، والتي سيرد ذكرها لاحقاً وما يتعلق بها من واجبات والتزامات ومساهمات.

ما هي مقومات الرؤية والشراكة المطلوبة لحل المشكلة؟

يستند الحل الذي نطرحه، على رؤية متكاملة (Integrated) وواقعية (Realistic)، لشراكة إنتاجية ضمن إستراتيجية براجماتية (Pragmatic)، تنادي بالتركيز على:

1. الشراكة الإنتاجية Productive Partnershipعلى مستويين: **المستوى الأول**، بين قطاع خاص محلي وقطاع خاص عربي آخر له الأفضلية (بما في ذلك الشركات المساهمة). **والمستوى الثاني**، بين قطاع خاص محلي وقطاع خاص أجنبي (غير عربي) قادم من دول الجوار للأمة العربية، أو من دول صديقة أو حليفة للأمة العربية، والمعروفة بخاصيتين هامتين هما:

(1) بان كي مون، "الوجه الجديد للجوع"، خدمة صحيفة واشنطن بوست نقلاً عن صحيفة الشرق الأوسط اللندنية بتاريخ 2008/3/14م العدد 10699 ص 12.

- مساندتها ووقوفها مع الحق العربي المشروع في تحرير الأراضي المحتلة، واحترام ثوابتها الايديولوجية ورموزها الدينية، وثقافتها العربية الإسلامية وكرامتها الإنسانية.
- أن يكون قطاعها الخاص هذا، متخصصاً في إنتاج وإدارة سلع غذائية رئيسية معينة عالية الجودة، تحتاجها الدول العربية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، وذلك وفق شروط ومنافع متبادلة سيأتي ذكرها لاحقاً.

2. تحديد واجبات والتزامات كل طرف، في تنفيذ هذه الشراكة الإنتاجية، والتي تهدف بالأساس إلى تحقيق **الاكتفاء الذاتي** في البلد العربي المعني بالشراكة، ثم تقسيم فائض الإنتاج من السلعة المعنية مناصفة، وتقسيم كل مناصفة إلى قسمين:

- **القسم الأول**، هو عبارة عن نسبة 20%، يدفعها كل طرف وتخصص لتشييد أو دعم البنيات التحتية، في منطقة إنتاج السلعة (كالطرق والجسور والكهرباء والماء والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها). أسوةً بما تفعله عادة شركات التنقيب عن البترول، في مناطق الإنتاج بالدول النامية.
- **والقسم الثاني** هو عبارة عن نسبة 30%، تعتبر حقاً خالصاً لكل طرف يتصرف فيها كيف ومتى يشاء.

وقبل الاسترسال في شرح تفاصيل هذه الشراكة الإنتاجية، لا بد من التركيز على دور القطاع الخاص في اقتصاديات عالم اليوم، بصرف النظر عن هوية وجنسية هذا القطاع، وخاصة في مجال الأمن الغذائي، وتشجيع الشراكة بين القطاعات العربية الخاصة، كأفضلية أولى تأكيداً لمبدأ التكامل العربي وترسيخاً لقيم السوق العربية المشتركة.

واستناداً على التوجهات الرئيسية، لإستراتيجية التنمية العربية الزراعية المستدامة للعقدين (2005-2025)، للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وعملاً بالاقتراح الذي تقدم به مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والذي يجد منا كل الدعم، ففي تصريح للأمين العام للمجلس، بضرورة إنشاء هيئة تمويل عربية لاستثمار فوائض البترول العربية، بعد حدوث الطفرة الكبرى في أسعار البترول من 26 دولاراً للبرميل عام 2002، إلى 146 دولار للبرميل بداية عام 2008، والتي

قـــدرها الخبراء بما لا يقل عن 2.5 مليار دولار، والتي يمكن ضخها في تحسين فرص الاســـتثمار وجذبها، للدول غير البترولية كمصر والأردن ولبنان وتونس والمغرب والسودان، وخاصة بالتركيز على حل مشكلة الغذاء بالمنطقة العربية، والتي تعد من أكـــبر مـــناطق العالم عجزاً في الغذاء، حيث تستورد نحو 75 مليون طن من الغذاء ســـنوياً، مـــنها 50 ملـــيون طن من الحبوب بقيمة إجمالية تقدر بنحو 32.4 مليار دولار. ويقول الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، أن هذه الزيادة الكبيرة في أسعار البترول خلال السنوات الأربعة الأخيرة، ساهمت في تحقيق طفرة ضخمة في الناتج المحلي الإجمالي، ليصل إلى أكثر من 1260 مليار دولار. كما تجاوز حجم التجارة العربية الترليون دولار، ما بين صادرات وواردات، تمثل الصادرات البترولية وحدها ما يزيد على 77% من إجمالي الصادرات العربية، مما نتج عنه الفوائض المالية الـــضخمة المذكـــورة آنفاً، والتي ساهمت أيضاً بشكل كبير في بناء وتأهيل البنيات الأساسية، في الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول[1].

الجدير بالذكر أن اقتراح مجلس الوحدة الاقتصادية، بإنشاء هيئة تمويل عربية، ضـــمن إســـتراتيجية متكاملة من عدة محاور، يكون هدفها هو تمويل مشروعات القطـــاع الخاص، وفقاً لأسس تجارية بحتة. ودراسة الجدوى المناسبة، مما يجعل هذا الاقتـــراح في رأينا منسجماً تماماً مع الطرح الذي قدمته هذه الدراسة. وقد ذهب اقتـــراح المجلس إلى أبعد من ذلك، بأن تقوم كل دولة عربية مصدرة للنفط، بدفع دولاريـــن عن كل برميل في حالة زيادة أسعار النفط عن 80 دولاراً للبرميل، يمكن من حصيلتها توفير التمويل المناسب والدائم لهذه الهيئة، حيث تصدر الدول العربية نحو 23 مليون برميل يومياً.

ولكـــن يبدو أن لدول مجلس التعاون الخليجي رأياً آخراً، متزامناً مع ما صدر مـــن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. فقد خرج علينا الأمين العام لمجلس التعاون الخليجـــي، بتـــصريح يقول فيه: إن قادة دول مجلس التعاون الخليجي، قد وجهوا المجلـــس الوزاري في اجتماعه الأخير بجدة، في الأسبوع الأول من سبتمبر 2008، بتهيئة كافة السبل الكفيلة بتوفير السلع الغذائية الأساسية اللازمة، وبأسعار مناسبة، وتكلـــيف دولة الإمارات بإعداد دراسة، تبرز فوائد العمل الجماعي في الدول التي

(1) تعليق بالملحق الاقتصادي لجريدة الراية القطرية، بتاريخ 2008/9/8م العدد9620 ص 8.

تتوفر لديها إمكانيات الاستثمار، في مجال الأمن الغذائي (عربية كانت أم غير عربية)، لإنتاج السلع الغذائية الرئيسية، عن طريق إنشاء شركات مملوكة أو مشتركة في مجال الأمن الغذائي[1].

دور القطاع الخاص:

تقول المنظمة العربية للتنمية الزراعية: "أن القطاع الخاص العربي لعب دوراً تاريخياً هاماً لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية بصورة عامة"[2].

إلا أنه نظراً لسيطرة القطاع العام الحكومي، على غالبية الأنشطة الإنتاجية والتجارية في الدول العربية، (خلال الفترة التي سبقت ما يسمى بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، والتي كان يقودها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، فقد تراجع هذا الدور للقطاع العام الحكومي، وأصبح يقتصر على ممارسة بعض العمليات والأنشطة التجارية الداخلية، وإصدار القوانين والتشريعات. وعليه بدأ القطاع الخاص العربي، استعادة دوره الرائد في التنمية الاقتصادية بصورة عامة، والزراعية بصورة خاصة.

وقد لاحظنا أن هذا الدور الجديد للقطاع الخاص، قد برز بوضوح في دول عربية كالأردن والبحرين وتونس والسعودية وسلطنة عمان والسودان، على سبيل المثال.

وتذكر المنظمة في هذا الصدد أيضاً، إنه نتيجة لتوسع العلاقات التجارية الدولية، وتشابك منظومة الاقتصاد العالمي في ظل منظمة التجارة الدولية، فقد شهدت حقبتا الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي محاولات جادة، لإصلاح المسارات الاقتصادية في معظم الدول العربية، من خلال تبني برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. ولاتخاذ الخطوات الكفيلة بتحرير التجارة، وفقاً لاتفاقية التجارة الدولية، وخاصة فيما يتعلق بتحرير أسعار مدخلات الإنتاج ورفع القيود الإدارية والتنظيمية، عن تحرير الأسعار والتجارة الداخلية والخارجية، التي

(1) تعليق بالملحق الاقتصادي لجريدة الراية القطرية، بتاريخ 2008/9/8م العدد9620 ص 8.
(2) مصطفى خلاف، "دراسة تطالب بإعادة النظر في الاستراتيجيات والسياسات الزراعية العربية" جريدة الشرق القطرية 6 أبريل/نيسان 2008 العدد 7234 ص 8.

تهدف إلى إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في الأنشطة الإنتاجية. إضافة إلى العمل علـــى انتقال ملكية أو إدارة المؤسسات الحكومية إلى القطاع الخاص، بجانب إزالة كـــل المعـــوقات التشريعية والقانونية والتمويلية والفنية والبشرية والمؤسساتية، التي تقف في سبيل انطلاق هذا القطاع، بالإضافة إلى تحرير سعر الصرف للنقد الأجنبي، واتخـــاذ الإجراءات اللازمة لخفض معدلات التضخم، والحد من العجز في موازين المدفـــوعات والميزانية العامة، وإعادة هيكلة الوزارات والمؤسسات الحكومية، لكي يقتـــصر دور الدولـــة علـــى سن القوانين والإشراف على تطبيقها وتقديم الحوافز التشجيعية، والضمانات والإعفاءات الجمركية والضريبية اللازمة، لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال إنتاج الغذاء بشقيه النباتي والحيواني[1]،

وهذا من شأنه تعظيم دور القطاع الخاص، الذي تسعى هذه الدراسة لتمكينه من أداء مسؤولياته الإيجابية في الشراكات الإنتاجية.

صـــحيح أن غالبية الحكومات العربية، ركزت خلال العقدين المنصرمين على إعطـــاء دور أكبر للقطاع الخاص، وتحفيزه على الاستثمار في إنتاج الغذاء وتصنيعه وتسويقه وتصديره، لتحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة، وفي المجالات الزراعية، وتوفير البنيات المؤسسية والتحتية بصفة خاصة.

ولكن بعضها في تقديرنا، ظلت تعمل على جبهتين من وراء ستار للأسف. **الجـــبهة الأولى** تهدف إلى تحجيم دور القطاع الخاص، وتضع العقبات في طريق انطلاقـــته وتحقيق أهدافه الوطنية، و**الجبهة الثانية** تحركها بعض الحكومات التي تمثل أو تخضع لنفوذ بعض البيوتات الحاكمة، أو الطبقات الاقتصادية الطفيلية، أو بعـــض الأسر التي ورثت السلطة في بلادها، أو بعض العناصر العسكرية التي اســـتولت على السلطة بقوة السلاح. وبالتالي أصبح لها مصلحة مباشرة أو غير مباشـــرة، لـــيس فقـــط في الاستفادة من القطاع العام الحكومي، المهيمن على مفاصـــل الاقتـــصاد المركزي والسلطة الشمولية، بل لبيع القطاع العام نفسه وتحـــويله تدريجياً إلى قطاع خاص طفيلي، يصعب معه إحداث تنمية حقيقية أو أمن غذائي مستدام.

---

(1) مـــصطفى خـــلاف، "دراســـة تطالب بإعادة النظر في الاستراتيجيات والسياسات الزراعية العربية" جريدة الشرق القطرية 6 أبريل/نيسان 2008 العدد 7234 ص 8.

أمثلة ناجحة للقطاع الخاص في الدول العربية:

ورغم ذلك فإن هنالك أمثلة ناجحة ومشرقة لجهود القطاع الخاص، في إنتاج السلع الغذائية في بعض الدول العربية تدعم ما تبشر به الدراسة، نلخصها في الآتي:

في السعودية: نجد أن عدد المشروعات الزراعية والمتخصصة، بلغت نحو 4546 مشروعاً شملت الإنتاجين النباتي والحيواني. وجميع هذه المشاريع تدار بواسطة القطاع الخاص. وأهم هذه المشاريع هي: مشاريع تربية وتسمين الأغنام ويبلغ عددها 26 مشروعاً. وقد تم في الفترة الأخيرة منذ صدور نظام توزيع الأراضي البور، وحتى العام 2003، توزيع نحو 3.2 مليون هكتار تم استثمارها من قبل 123 ألف مستثمر، منهم ما يزيد على نحو 99 ألف مستثمر فردي، ونحو 23 ألف مشروع استثماري مشترك، و45 شركة زراعية. ومن الأمثلة الناجحة للشركات الزراعية الإنتاجية (شركة نادك). وقد كان للحكومة السعودية، دوراً متميزاً في تقديم القروض بدون فوائد، تصل إلى عشر سنوات. وشراء جزء من السلع المنتجة بأسعار تشجيعية، إلى جانب تقديم الخدمات المجانية للمزارعين، كالإرشاد الزراعي والتدريب ووقاية النباتات والخدمات البيطرية.

1. **وفي البحرين:** توجد (شركة دلمون للدواجن)، وهي شركة مساهمة عامة تعمل في مجالات ذبح وتجهيز وتسويق وتخزين الدجاج، الذي تقوم بشرائه حياً من المربين. بجانب تصنيع الأعلاف وتوفيرها لمربيي الدواجن، وتوفير الصيصان لمربيي الدجاج اللاحم. وباعتراف الحكومة أصبح قطاع الدواجن في البحرين، من أفضل المجالات الزراعية الجاذبة للاستثمارات الخاصة، ويغطي إنتاج هذه الشركة من لحوم الدواجن الطازجة نحو 80% من الاحتياجات المحلية.
2. **وفي المغرب:** توجد (شركة صوناكوس)، لإكثار وتسويق البذور المحسنة، و(شركة صوديا)، و(شركة صوجيطا)، و(شركة التنمية الزراعية) في مجال إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية، بما في ذلك الخضروات والفواكه والحبوب، برأس مال قارب 673 مليون درهم مغربي.
3. **وفي الأردن:** توجد (شركة رم الزراعية)، و(شركة أريكاد العربية الدولية للتنمية الزراعية)، و(شركة واديكو للاستثمار الزراعي والحيواني)، و(شركة جراميكو لإنتاج الحبوب والأعلاف واللحوم).

4. **وفي الـــسودان:** تـــوجد (شـــركة السكر)، و(شركة الصادرات البستانية)، و(شـــركة مطـــاحن سيقا للغلال)، و(شركة سكر كنانة)، و(الشركة العربية السودانية للزيوت النباتية)، و(الشركة العربية لإنتاج وتصنيع الدواجن).

وقـــبل الشروع في شرح تفاصيل الحل المقترح لمشكلة الأمن الغذائي العربي، المرتكـــزة على الشراكات الإنتاجية الحقيقية، وفق أسس جديدة، لا بد من تعريف المصطلحات التي سيرد ذكرها على النحو الآتي:

المصطلح	المعنى المقصود
الشراكة الإنتاجية	يقصد بها الشراكة بين القطاعين الخاص الأجنبي (عربي أو غير عربي)، والخاص المحلي، ضمن رؤية واقعية تكاملية مرنة، من منظور إستراتيجية براجماتية لحل مشكلة الأمن الغذائي، تنسجم مع استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة، للمنظمة العربية للتنمية الزراعية للعقدين (2005–2025).
القطاع الخاص الأجنبي (غير العربي)	يقصد به الشركات والمؤسسات والهيئات العامة والخاصة، القادمة من دول الجوار العربي، أو دول صديقة أو حليفة للعرب، والمشهود لها باعتراف المراقبين المحايدين، ودوائر الجامعة العربية، بالوقوف مع قضايا الحق العربي، وثوابت الأمة واحترام كرامتها ورموزها وثقافتها العربية الإسلامية. ويمكن للقطاع الخاص الأجنبي، أن يكون معترفاً بهذه الحقوق، بخلاف ما تعتقده الدولة المنحدر منها ذلك القطاع.
الإستراتيجية البراجماتية	ويقصد بها السياسة البعيدة المدى ذات الأهداف الكلية، التي تتسم بالعقلانية والواقعية والمرونة، بعيداً عن المبالغة أو الاستخفاف بالأمور، ووزنها بميزان المنطق والمصلحة.
السلع الغذائية الرئيسية	يقصد بها السلع الغذائية العشر الرئيسية. ذات الأولوية المباشرة في تحقيق الأمن الغذائي العربي، وهي تحديداً: القمح، والأرز، واللحوم بأنواعها، والأسماك، والخضروات، والفواكه، والألبان بأنواعها، والبيض، والسكر، والبقوليات.
سعر التكلفة	يقصد به سعر تكلفة المنتج، بدون إضافة أي أرباح أو حوافز، بما في ذلك تكلفة الكوادر المتخصصة، والأيدي العاملة الداخلة في عملية الإنتاج، محسوبة بمتوسط المرتبات الأساسية المدفوعة، في بلاد القطاع الخاص الأجنبي أو العربي.
السعر الرمزي	يقصد به السعر الذي تحدده الدوائر الحكومية المعنية بالشراكة الإنتاجية، والمنصوص عليه في قوانين تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي في ذلك البلد، والخاص بأسعار تأجير أو بيع الأراضي والمياه والكهرباء والنقل وغيرها.
السعر التفضيلي	يقصد به السعر التشجيعي المخفض، والمتفق عليه بين الطرفين.

دور الشراكات الإنتاجية:

الشراكات بين القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي من جهة، وبين شركات الحكومات العربية والأجنبية من جهة أخرى، (خاصة في دول الجوار غير العربية ودول العالم الأخرى). هي ليست بالشيء الجديد في عالم التنمية الاقتصادية العربية، وخاصة في مجالات الزراعة والصناعة وتشييد البنيات التحتية، واستخراج البترول والغاز، وبناء الطرق والخزانات والجسور وغيرها من المشاريع المتوسطة والكبيرة الحجم. وهذه الدراسة ترى أن هذا المدخل هو المدخل السليم، لتحقيق أمن غذائي يرتكز أساساً على الاكتفاء الذاتي. وبحكم تخصص القطاع الخاص الأجنبي في هذه المجالات، وامتلاكه للتقدم التقني والصناعي وتجويده للكثير من تكنولوجيات، كالتعمير والبناء والخبرة المتراكمة في هذه الميادين، ناهيك عن علاقات العرب التجارية والتاريخية، بهذه الأوساط الغربية منذ سنوات طويلة، فيصبح بذلك جديراً بتحقيق المهمة.

ولكن الشراكات التي نسلط عليها الضوء، هي نوع جديد تماماً تختلف عن الشراكات الأخرى، وتقوم على أسس ومواصفات وشروط محددة، كما سيرد ذكرها لاحقاً. فليس كل شراكة تُدبج حولها المقالات، أو تلعلع بها المايكروفونات، تؤدي إلى تحقيق استثمارات مجزية، وتنمية زراعية وأمن غذائي مستدام.

وقد برزت في الآونة الأخيرة ظاهرة الشراكات الإنتاجية في مجال التنقيب عن البترول، بين السودان والصين – على سبيل المثال –، والتي يعتبرها كثير من الخبراء الاقتصاديين من التجارب الناجحة، التي زاوجت بين استخراج وإنتاج البترول، وتشييد البنيات التحتية في مناطق الإنتاج، وذلك من باب الدعم لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. الشيء الذي حفزنا على إدخال هذا النوع من المساهمة في تركيبة الشراكة الخاصة، بتشييد البنيات التحتية في مواقع الإنتاج.

نوعية الشراكة المطلوبة:

إن مفهوم ونوعية الشراكة الإنتاجية، التي نركز عليها بالدرجة الأولى كما ذكرنا في هذه الدراسة، **تختلف اختلافاً جذرياً** عن الشراكات العادية، الممارسة في العالم العربي اليوم، لتتميزها بالخصائص الآتية:

1. هي شراكة بين قطاع خاص محلي، وقطاع خاص عربي من جهة، وبين قطاع خاص محلي، وقطاع خاص أجنبي (غير عربي)، قادم من دول صديقة للعرب، وبرهنت عملياً على وقوفها وما زالت تقف مع الحق العربي المشروع والثابت، في الحرية والاستقلال واحترام الثقافة العربية الإسلامية ورموزها وثوابتها. إذ لا يعقل أن يعقد القطاع الخاص المحلي في أي دولة عربية، شراكات مع قطاع خاص أجنبي، عرف بعدائه المكشوف والمستمر للحقوق العربية. لأنه إذا فعل ذلك سيكون موضع سخرية، ليس فقط من الشعوب العربية، بل حتى من الدول والشركات الأجنبية، التي ينتمي إليها ذلك القطاع الأجنبي. لذلك ترى هذه الدراسة ضرورة الربط المبرر بين الشراكة الاستثمارية والكرامة الوطنية، لأن الكرامة كما يقول المفكر المغربي المهدي المنجرة تأتي قبل الحرية، لأن الحرية وسيلة والكرامة غاية، وبدون الكرامة يصعب الحديث عن أي حرية أو ديمقراطية أو تنمية[1].
2. الشراكة الإنتاجية المقصودة في هذه الدراسة، لا تسعى لعزل دول العالم العربي عن بقية دول العالم، أو فرض الشروط المجحفة وافتعال الأزمات، في هذه القرية الكونية المتداخلة المصالح. ولكنها تسعى لتثبيت شراكة قائمة على الاحترام والمصالح المتبادلة، وعلاقة الند للند، ليس من المنظور الاقتصادي فحسب، بل من منظور الكرامة الإنسانية أيضاً، وحق العرب المشروع كأي أمة تحترم نفسها، في التعاون مع من يخدم مصالحها وأهدافها كما تفعل بقية الأمم.

ولا يجوز رهن طعام الأمة ووضعه تحت رحمة أعدائها، يقول الشاعر المتنبي: "ومن يهن يسهل الهوان عليه.. ما لجرح بميت إيلام".

فالإدارة الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية (ديموقراطية كانت أم جمهورية) مثلاً، أعطت لنفسها الحق في مقاطعة كوبا، اقتصادياً وسياسياً وفرضت عليها حظراً دام نحو نصف قرن من الزمان، وما زال حتى الآن. لأن مصالحها السياسية والأيديولوجية كما تدعي تتطلب ذلك. وقبل عامين أدى غضب

(1) المهدي المنجرة، "الحرية بعد الكرامة"، جريدة الراية القطرية، بتاريخ 2008/5/20م، العدد 9509 ص 22.

الكونجرس الأمريكي، إلى إجهاض محاولة بواسطة شركة موانئ دبي العالمية، (والتي تعتبر رابع أكبر شركة في العالم في مجال إدارة الموانئ)، والتي تملكها دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى شراء خمسة محطات نهائية Terminals، تستخدم في نقل الحاويات Containers، بحجة عدم السماح للعرب (من منطلق التمييز العنصري والديني في تقديرنا)، بالاستثمار في الأصول الإستراتيجية ذات الطبيعة الأمنية. وقد قال السيناتور الديموقراطي باربي فرانك بكل صراحة، في معرض ذلك (إنهم عرب والشيء يختلف بين أن تكون عربياً "متهماً بالإرهاب" وأن تكون هولندياً، ونحن لسنا في مزاج جيد للتعامل مع هؤلاء العرب)[1].

وقد أصدر قادة الدول الثمانية الأغنى G8، في العام 2007 في ألمانيا، نداءً حاد النبرة ضد ما أسموه الحماية ضد الاستثمار الأجنبي، في المجالات الإستراتيجية. فهل هنالك بالنسبة للعرب ما هو أكثر قيمة وأهمية استراتيجية، من أمنهم الغذائي؟[2].

فلماذا لا يصبح أيضاً من حق الأمة العربية ودولها، أن تختار بمحض إرادتها شركاءها في الإنتاج الذين يخدمون مصالحها ويحترمون كرامتها وثوابتها ورموزها؟

وهذا الموقف لا ينطوي على أي تطرف أو تزمت تجاه الغير كما يبدو للبعض، أو من شأنه أن يؤدي إلى أي عزلة في هذه القرية الكونية، أو يملي شروطاً مجحفة على أحد. ويمكن التعامل مع أي شركة أو قطاع خاص أجنبي، يحترم الحق العربي، مخالفاً بذلك حتى الدولة أو الحكومة التي ينتمي إليها.

لقد اختطت هذه الدراسة للشريكين العربي والأجنبي، أدواراً وحدوداً وواجبات محددة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، **تختلف اختلافاً جذرياً** وكلياً عن الأدوار والحدود والواجبات، التي اعتاد القطاع الخاص العربي والأجنبي القيام بها،

---

(1) أحمد آدم، "الدول الغنية لا ترحب بالاستثمارات الأجنبية في أصول إستراتيجية"، الملحق الاقتصادي لجريدة الوطن القطرية، مترجماً عن جريدة الفاينانشيال تايمز البريطانية، بتاريخ 2008/5/1م العدد 822 ص 6.

(2) أحمد آدم، "الدول الغنية لا ترحب بالاستثمارات الأجنبية في أصول إستراتيجية"، الملحق الاقتصادي لجريدة الوطن القطرية، مترجماً عن جريدة الفاينانشيال تايمز البريطانية، بتاريخ 2008/5/1م العدد 822 ص 6.

في حالـــة الصفقات الاقتصادية العادية أو الاتفاقيات الثنائية وما أكثرها... خاصة تحـــت مظلـــة العـــولمة، ومنظمة التجارة العالمية، والكيانات الإقليمية. وهي أدوار وواجـــبات لا نعـــتقد أنها صعبة التنفيذ، أو مكبلة لأحد أو منفرة لأي طرف، أو منحازة إلى أي جهة، بل تتسم بالندية والمصالح المتبادلة.

وتشمل هذه الحدود والواجبات الجديدة تنفيذ بندين رئيسيين هما:

1. المـــشاركة مناصـــفةً في التكلفة والعائد وتشييد البنية التحتية في منطقة الإنتاج المستهدفة، ويترتب ذلك على الشريك العربي والأجنبي على حد سواء.
2. أن يـــتم اختـــيار الشريك من القطاع الخاص من الدول المجاورة، أو القطاع الخاص الأجنبي، على أساسين ثابتين لا ثالث لهما وهما:

أ. شـــهرته التخصصية في إنتاج سلعة أو سلع معينة من قائمة السلع الغذائية العشر الرئيسية المعتمدة في هذه الدراسة. والتي يعتبر تحقيق الاكتفاء الذاتي مـــنها هو الشرط الأساسي، وصمام الأمان لتحقيق الأمن الغذائي العربي المتوازن والمستدام.

ب. كـــون ذلك القطاع الخاص المجاور أو الأجنبي، ينحدر من بلد يعتبر حليفاً أو صـــديقاً للأمة العربية، بمقاييس جامعة الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني الجماهيرية. أو يعلن اعترافه ووقوفه بأي شكل من الأشكال الملائمة والمقبولة مع الحق العربي.

هيكل بنيوية الشراكة وأعمدتها الأربعة:

يقوم بنيان الحل على أربعة أعمدة أساسية هي:

1. الـــشراكة الإنتاجية بين القطاع الخاص المحلي والعربي أو المحلي والأجنبي وفق المعايير التي تقوم عليها هذه الشراكة.
2. نوعـــية الـــسلع الإنتاجية العشر الرئيسية المذكورة في هذه الدراسة والمطلوبة لتحقيق الأمن الغذائي العربي.
3. نوعية ومواصفات القطاع الخاص الأجنبي غير العربي.
4. الواجبات والالتزامات ونسبة مساهمة كل طرف في الشراكة الإنتاجية.

العمود الأول:

أطراف الشراكة الإنتاجية:

وهي الشراكة القائمة بين القطاعين الخاص المحلي، والقطاع الخاص والأجنبي غير العربي، والشراكة القائمة بين القطاع الخاص المحلي العربي الراغب في الاستثمار والقطاع الخاص العربي في البلد المستقبل للاستثمار والقائمة على الأسس الآتية:

1. المنافع المتبادلة ذات العائد المعقول لكل طرف.
2. تحقيق الاكتفاء الذاتي في البلد العربي المعني بالشراكة (كأولوية قصوى). ثم بيع فائض المحصول بسعر تفضيلي متفق عليه في البلد المستثمر أو تصديره.
3. المشاركة في تأسيس أو دعم البنيات التحتية، في منطقة إنتاج السلع الغذائية في البلد العربي المستقبل للشراكة.
4. حرية تصرف كل طرف في فائض إنتاجه المستحق، (بعد تشييد أو دعم البنيات التحتية في البلد المعني)، وبيعه أو تصديره لمن يشاء، وبالسعر المتفق عليه دون تدخل من أحد.

دور حكومة الدولة المعنية بالاستثمار:

هذه الدراسة لا تشجع الحكومات العربية لتكون طرفاً في الشراكات الإنتاجية، بل تلزمها فقط بتطبيق وتسهيل تنفيذ ما يتفق عليه الشريكان بمحض إرادتهما، من شروط ولكنها تشترط أن يقوم الجهازان التنفيذيان والتشريعيان، في حكومة الدولة المعنية بالشراكة بدور الميسر للأمور Facilitator، خاصة في تذليل العقبات القانونية واللوجستية، لتوفير مستلزمات ومدخلات الإنتاج وتشييد البنيات التحتية، وذلك بأسعار رمزية تشجيعية أو تفضيلية، (كالأرض ومواد البناء كالرمل والأسمنت، ووسائل النقل والاتصال، والمياه الخام، والطاقة، والأخشاب وكل المواد المصنعة محلياً). وذلك عن طريق قيام الشركات المساهمة، كتعبير عن مساهمة حكومة الدولة المعنية بهذه الشراكة، في تشييد أو دعم البنيات التحتية في منطقة إنتاج السلع الغذائية، وإنجاح عملية الشراكة الإنتاجية. وهذا يتطلب قيام هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية، في كل بلد ينشد هذا النوع من الشراكة. وترتبط مباشرة برئيس الوزراء أو رئيس الدولة، ويتولى إدارة شؤونها مجلس إدارة مصغر،

يرأســـه ممثل القطاع الخاص المحلي المعني بالشراكة، وينوب عنه ممثل القطاع الخاص العـــربي أو الأجـــنبي، وعدد لا يزيد عن الأربعة أشخاص من ذوي الاختصاص في مجالات:

1. التنمية.
2. الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.
3. التسويق.
4. التصدير.

ويوزع ذلك مناصفة بين الطرفين، على أن تباشر هذه الهيئة المستقلة مهامها، على مستوى المركز بعيداً عن الإجراءات البيروقراطية، ومحاربة أي نوع من الفساد المالي والإداري، ولا تسمح للسلطات الحكومية بالتدخل في شؤونها.

العمود الثاني:

السلع الغذائية العشر الرئيسية المراد إنتاجها:

وهـــي القمـــح والأرز واللحـــوم بأنواعها، والأسماك بأنواعها والخضروات والفـــواكه بأنـــواعها، والألبان ومنتجاتها، والسكر والبقوليات والبيض. باعتبارها الـــسلع المطلـــوبة والمـــرغوبة في العالم العربي، لتوفير أمن غذائي متوازن وصحي ومستدام.

العمود الثالث:

نوعية ومواصفات القطاع الخاص الأجنبي (غير العربي):

بالإشـــارة إلى مـــا ورد عن ذلك، في مقومات الرؤية والشراكة المطلوبة لحل مشكلة الأمن الغذائي العربي، وما ورد في التعريف بالمصطلحات، نضيف أنه يمكن لأي دولـــة عربية ترغب في الاستثمار، في تنفيذ هذه الشراكة المقترحة، الاستعانة بالجامعة العربية من المنظور الجيوسياسي، لاختيار الدول المجاورة والأجنبية التي تعتبر حلـــيفة أو صـــديقة للعـــرب، وكذلك الاستعانة بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية، كـــوكالة متخصصة لاختيار دول الجوار العربي، والدول الحليفة والصديقة للعرب، التي تعتبر متخصصة في إنتاج سلعة أو مجموعة من السلع الغذائية الرئيسية، المدرجة

في قائمة السلع العشر المعتمدة في هذه الدراسة. وذلك للاستعانة بها في حالة رغبة القطاع الخاص المحلي، في الدخول مع القطاع الخاص العربي في شراكة إنتاجية، أو في حالة رغبة القطاع الخاص العربي، في الدخول في شراكة مع قطاع خاص أجنبي غير عربي، في بلد عربي بعينه.

ويمكن أن تشكل القائمة أعلاه نموذجاً يحتذى به:

الدولة التي تعتبر حليفة أو صديقة للعرب	التخصص في الإنتاج
جمهورية جنوب أفريقيا	اللحوم بأنواعها وربما الفواكه
جمهورية الهند	القمح وربما الأرز
جمهورية الصين	الأرز وربما البقوليات
جمهورية روسيا الاتحادية	الألبان ومنتجاتها وربما الأسماك
اليابان	الأسماك بأنواعها
إيران	الخضروات بأنواعها وربما البقوليات
جمهورية باكستان	البقوليات بأنواعها وربما الفواكه
ماليزيا	البيض وربما الأرز
كوبا	السكر
تركيا	الفواكه بأنواعها وربما القمح

العمود الرابع:

واجبات والتزامات أطراف الشراكة:

الشريك العربي والأجنبي:

1. توفير أحدث أنواع التكنولوجيا والمعدات والآليات اللازمة للإنتاج (بسعر تفضيلي أو رمزي أو سعر التكلفة).
2. توفير الخبرة المتخصصة، في إنتاج السلعة المعينة بسعر تفضيلي أو رمزي أو سعر التكلفة.
3. توفير الإدارة المقتدرة، لإدارة الإنتاج السلعي (بسعر تفضيلي أو رمزي أو سعر التكلفة).
4. توفير الدعم المنصوص عليه في الشراكة، للمساهمة في تشييد أو دعم البنيات التحتية في منطقة إنتاج السلعة.

الشريك المحلي:

1. تـــوفير الأرض الـــصالحة للإنتاج، على أساس تأجيرها للمستثمر لفترة زمنية طويلة (بسعر تفضيلي أو رمزي أو سعر التكلفة).
2. تـــوفير مصادر الطاقة المختلفة وبيعها للمستثمر، (بسعر تفضيلي أو رمزي أو سعر التكلفة).
3. تـــوفير العمالـــة المدربة وغير المدربة، بمتوسط أسعار الأجور السائدة محلياً في المنطقة في وقت الإنتاج.
4. توفير المياه وبيعها للمستثمر، (بسعر تفضيلي أو رمزي أو سعر التكلفة).
5. تـــوفير مواد البناء المصنعة محلياً، وبيعها للمستثمر (بسعر تفضيلي أو رمزي أو سعر التكلفة).

النسب المئوية في الإنتاج والمساهمات:

تقوم هذه الشراكة على المعادلات الآتية:

1. بعـــد تحقـــيق الاكـــتفاء الذاتي، من السلعة أو السلع العشر المعنية (كأسبقية قصوى)، في البلد المعني وبيعها بسعر تفضيلي متفق عليه.
2. يتم تقسيم عائد الإنتاج مناصفة (50% – 50%)، بعد خصم تكاليف الإنتاج، محـــسوبة على أساس سعر التكلفة أو السعر التفضيلي أو الرمزي المتفق عليه، حسب التعريف الوارد في هذه الاصطلاحات.
3. يلتزم كل طرف بتخصيص (20%) من صافي عائد الإنتاج الخاص به للمساهمة في تأســـيس أو دعـــم البنيات التحتية داخل منطقة الإنتاج. (كتشييد الطرق، وشـــبكة الاتـــصالات، والكهرباء، ومياه الشرب النقية، والخدمات الصحية، والتعليمـــية، وغيرهـــا مـــن البنيات التحتية)، داخل منطقة الإنتاج كما هو منصوص عليه في التزاماته السابقة.
4. يعتـــبر كل طرف أن ال (30%) المتبقية من صافي عائد الإنتاج الخاص به، هو حق خالص له يتصرف فيه متى وكيف يشاء. ولكن على الطرف المحلي بصفة خاصـــة، أن يلتزم بتخصيص (10%) من ال (30%) الخاصة به، لتوفير (كمية من القمح، أو الأرز، كمخزون استراتيجي) يعود عائده للدولة، ويوضع تحت

تـــصرف حكـــومة الطرف المحلي، لاستخدامه عند الضرورة، لمعالجة أي ضائقة غذائـــية غير متوقعة قد تنتج عن ظروف مناخية خارجة عن السيطرة، (كالجفاف والفيـــضانات والحروب.. إلخ)، وقد مورست هذه التجربة في بلد كالسودان، حيث وهب الكثير من كبار منتجي الحبوب، جزءً مقدراً من إنتاجهم لحكومة بلادهم، عندما عانت من دمار فيضان 1984 وجفاف عام 1988.

نموذج مقترح لسيناريو عن شراكة افتراضية منتجة:

يـــتكون النموذج الافتراضي من عشر خطوات، ويهدف إلى تقريب الفكرة للأذهـــان ومحاولـــة تطبـــيقها علـــى حالة افتراضية لإنتاج اللحوم الحمراء في بلد كالـــسودان. وهـــي حالـــة تـــستند في مقوماتها على النسب المئوية في الإنتاج، والمساهمات التي ذكرت سابقاً:

1. تتفق أي شركة محلية (عربية)، أو عدة شركات محلية من القطاع الخاص، (أو أي شركة أو عدة شركات مساهمة عامة)، يرمز لها بالحرف (X) مع حكومة تلك الدولة العربية المعنية بالأمن الغذائي، ويرمز لها بالحرف (XY)، على نوعية الـــسلعة أو الـــسلع المراد إنتاجها، ويرمز لها بالحروف (A) و(B) و(C).. إلخ (وذلـــك حسب عدد السلع). وعلى هوية وجنسية شركة أو شركات القطاع الخـــاص العربي، أو الأجنبي، ويرمز لها بالحرف (Z) للدخول معها في شراكة إنتاجية، ويرمز لها بعلامة (+)، شريطة أن يكون ذلك القطاع الخاص الأجنبي، (غير العربي) قادماً من دولة أو دول مجاورة، أو دول صديقة، أو حليفة للعرب ومعروفة بتأييدها ووقوفها مع الحق العربي أو يعلن وقوفه مع هذا الحق، حتى لو كـــان ذلك الموقف مخالفاً لموقف دولته أو حكومته، بجانب تخصصها في إنتاج الـــسلعة أو الـــسلع المطلـــوبة، ويرمز لها بالحرف (ZZ) وذلك حسب المعايير الواردة في هذه الدراسة.
2. أن يتعـــرف كـــل طرف على الآخر معرفة اقتصادية كاملة، ويتبادلان الوثائق ذات العلاقة بالعمل المشترك، بما في ذلك قوانين الاستثمار المعمول بها في البلد العـــربي المعـــني بالـــشراكة، وغيرهـــا من المعلومات الهامة والخاصة بالتنمية والاســـتثمار والإنتاج. ثم يعقدان سلسلة لقاءات للإتفاق على دراسة الجدوى

الاقتـــصادية الخاصة بإنتاج هذه السلعة أو تلك، والمقترحة للمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وكذلك الاتفاق على دور ومهمة كل طرف في الشراكة، بما في ذلك حكومة الدولة المعنية بالاستثمار في أراضيها، باعتبارها الآلية المطلوبة لتـــسهيل الأمـــور، والاتفاق معها على طبيعة ونوع وحجم كل الإجراءات اللازمة لتسهيل المهمة، (دون تدخل في الاتفاق بين الشريكين)، وتطبيق قوانين الاســـتثمار المعمـــول بهـــا على هذه الشراكة، خاصة فيما يتعلق بالإعفاءات الـــضريبية، والجمـــركية، وبـــيع أو تأجير مدخلات الإنتاج من (أرض وماء وكهرباء.. إلخ)، بالأسعار الرمزية التشجيعية الواردة في قوانين الاستثمار.

3. يـــتم تحديد منطقة الإنتاج الجغرافية بدقة على أرض الواقع، وتحديد فترة زمنية معينة، وسقف زمني محدد لبداية وانتهاء الإنتاج، على أن تقسم هذه الفترة إلى ثلاثـــة مـــراحل: **الأولى** تسمى (مرحلة التحضيرات)، و**الثانية** تسمى (مرحلة الإنتاج)، و**الثالثة** تسمى (مرحلة الحصاد).
4. على ضوء دراسة الجدوى الاقتصادية المتفق عليها، يتم حساب تكلفة الإنتاج، والتزامات كل طرف بتوفير الدعم المالي، والفني، واللوجستي، والتكنولوجي، في حدود ما عليه من التزامات. كما ورد في هذه الدراسة على أساس المناصفة (50%-50%)، في التكلفة على ضوء الثلاثة مراحل المذكورة آنفاً.
5. بعـــد انـــتهاء مرحلة الحصاد، تبدأ مرحلة تحديد كمية السلعة المطلوبة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في القطر المعني، والفترة الزمنية المطلوبة لذلك الهدف (كذا طن لكذا شهر)، حسب حاجة البلد المعني وتسمى هذه (مرحلة الاكتفاء الذاتي).
6. يتم الاتفاق مع حكومة البلد المعني، على شراء السلعة المنتجة (لتحقيق الاكتفاء الـــذاتي)، بسعر تفضيلي معقول ومتفق عليه، يضمن لهما ربحاً معقولاً ويضمن للـــبلد اكتفاءً ذاتياً في نفس الوقت. وهنالك خيار آخر ببيع السلعة المنتجة مباشرة لجمهـــور ذلك البلد، (بنفس السعر التفضيلي أو الرمزي أو المخفض المتفق عليه)، عـــن فـــتح طريق قنوات تسويقية شعبية ونقابية فعّالة ومتفق عليها مع الحكومة، لتصل السلعة إلى الجمهور في الوقت المناسب، وبالكميات المطلوبة.
7. بعد التأكد من توفير السلعة المطلوبة، لتحقيق الاكتفاء الذاتي كما ورد في البند رقم (6)، تدخل الشراكة في مرحلة جديدة تسمى (مرحلة الفائض)، لتحديد

الكميات الفائضة عن الاكتفاء الذاتي من السلعة المنتجة، وتقسيم وتوزيع هذا الفـــائض مناصـــفة بين الشريكين (50% – 50%). وذلك إما عيناً (في شكل محصول)، أو نقدياً حسب الاتفاق. ويحق لكل طرف بيع نصيبه في الداخل أو الخـــارج بالـــسعر الذي يراه مجزياً، مع إعطاء الأفضلية للبيع في السوق المحلي، بزيادة طفيفة عن السعر التفضيلي الأول.

8. بعـــد تقـــسيم الفائض مناصفة كما ورد في البند (7)، يلتزم كل طرف بتوفير قـــيمة 20% من نصيبه من الإنتاج (البالغ 50%)، للصرف منه على تشييد أو دعم البنيات التحتية بمنطقة إنتاج السلعة، والمحددة جغرافياً بدقة منذ البداية. وذلـــك حسب المبررات التي ذكرناها سابقاً، وأولويات حكومة المنطقة أو الـــولاية المعنـــية بالإنـــتاج، شـــريطة أن تكون الكلمة الأخيرة في التنفيذ للشريكين فقط، وتقوم حكومة المنطقة أو الولاية بواجب التنسيق وتسهيل الإجـــراءات، وتقـــديم النصح إذا لزم الأمر، وتسمى هذه (مرحلة البنيات التحتية).

9. يلتـــزم القطاع الخاص المحلي- كواجب وطني إضافي-، بتوفير 10% من نصيبه المتبقـــي والمقدر ب (30%)، بشراء أو إنتاج كمية من أحد محصولي القمح أو الأرز، باعتـــبارهما مـــن الـــسلع الغذائية الرئيسية لمعظم الدول العربية، وذلك حـــسب حاجـــة الدولة المعنية والعادات الغذائية المتبعة في ذلك البلد، وبيعها لحكـــومة الدولة المعنية بسعر تفضيلي لمساعدتها، في بناء مخزون إستراتيجي من هاتين السلعتين أو إحداهما.

10. يكون بعد ذلك لكل طرف الحرية الكاملة، في التصرف في عائد نصيبه المتبقي مـــن مرحلة الفائض، وذلك بالكيفية المجدية التي يراها مناسبة له، والمقدر ب (30%) في حالـــة الشريك العربي أو الأجنبي، و(20%) في حالة الشريك المحلي، علـــى أن تلتـــزم حكومة الدولة والولاية المعنية في كل الحالات، بتسهيل كل الإجـــراءات الخاصـــة بهـــذه الشراكة دون عقبات. تطبيقاً لقوانين الاستثمار المعمـــول بها في البلاد، وتترك إدارة هذه الشراكة كما ذكرنا سابقاً، إلى هيئة اعتبارية تنفيذية مستقلة ومصغرة لمتابعة تنفيذ الحل.

تطبيق لمثال (مفترض) لشراكة إنتاجية في السودان

في مجال إنتاج اللحوم

شركة (Z) من دولة (ZZ) + شركة (X) من دولة (XY)

أدوار مشتركة للشريكين المحلي أو العربي أو الأجنبي	
الهدف: إنتاج لحوم حمراء، في منطقة غرب البطانة شرق النيل الأزرق.	
الإنتاج المطلوب: 45 ألف طن لحوم حمراء = 45 مليون كيلو لحم.	
الكمية المقترحة للاكتفاء الذاتي: 25 ألف طن لحوم حمراء = 25 مليون كيلو لحم.	
الكمية المتبقية من الإنتاج: 20 ألف طن لحوم حمراء = 20 مليون كيلو لحم.	
التكلفة الكلية المفترضة: 100 مليون دولار، على أساس 2222 دولار لطن اللحوم، "تقديرات الفاو = 2000 دولار للطن، (تدفع مناصفة نقداً أو عيناً).	
العائد من بيع سلعة الاكتفاء الذاتي:25 مليون كيلو لحم × 3$ = 75 مليون دولار.	
العائد من بيع الفائض: 20 مليون كيلو لحم × 4$ = 80 مليون دولار.	
حساب التكلفة والعائد والأرباح	
نصيب الشريك العربي أو الأجنبي	**نصيب الشريك المحلي**
التكلفة الكلية للإنتاج = 50 مليون دولار	**التكلفة الكلية للإنتاج = 50 مليون دولار**
العائد من الاكتفاء الذاتي = 37.5 مليون دولار	العائد من الاكتفاء الذاتي = 37.5 مليون دولار
العائد من الفائض = 40 مليون دولار	العائد من الفائض = 40 مليون دولار
– 20% مساهمة البنيات التحتية = 8 مليون دولار	– 20% مساهمة البنيات التحتية = 8 مليون دولار
المتبقي = 40 – 8 = 32 مليون دولار	المتبقي = 40 – 8 = 32 مليون دولار
جملة العائد = 37.5 + 32 = 69.5 مليون دولار	10% مساهمة مخزون استراتيجي = 3.2 مليون دولار
– التكلفة المقدرة ب 50 مليون دولار	المتبقي 32–3.2= 28.8 مليون دولار
----------	+ العائد من الاكتفاء الذاتي = 37.5 مليون دولار
--------	**جملة العائد = 37.5+ 28.8= 66.3 مليون دولار**
--------	– التكلفة المقدرة ب 50 مليون دولار
صافي الأرباح = 69.5 – 50 = 19.5 مليون دولار	**صافي الأرباح = 66.3 – 50 = 16.3 مليون دولار**

ملحوظة:

1. يتضح أن النموذج **الا**فتراضي المذكور أعلاه، والذي يعتبر في رأينا الأقرب انطباقاً على الواقع، بأن صافي أرباح كل من الشريك المحلي (نحو 16.3 مليون دولار)، والشريك العربي أو الأجنبي (نحو 19.5 مليون دولار)، هي أرباح افتراضية وتبدو مجدية ومربحة بكل المقاييس. وينبغي النظر إليها كدليل عمل ومؤشر فقط، وليس كمعادلة قائمة على حسابات اقتصادية أو تجارية دقيقة.
2. يمكن أن تشارك أكثر من جهة، أو شركة ممثلة للقطاع الخاص المحلي أو العربي أو الأجنبي، في إنتاج سلعة واحدة معينة، في حالة أن الكميات المطلوبة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، أكبر من طاقة جهة أو شركة واحدة لتحقيقها كما هو موضح في المثال المفترض أعلاه لشراكة إنتاجية في اللحوم الحمراء في السودان. فإذا افترضنا جدلاً أن السودان يحتاج إلى نصف مليون طن من اللحوم الحمراء سنوياً، لتحقيق الاكتفاء الذاتي والفائض في منطقة الإنتاج، بدلاً من 45 ألف طن كما هو مذكور في المثال أعلاه، فربما يحتاج السودان بذلك إلى عدة شركات عربية أو أجنبية، تدخل في شراكة مع عدة شركات سودانية لتستطيع إنتاج هذه الكمية، أو تقليل عدد الشركات بزيادة نصيب كل شركة من الإنتاج وهكذا دواليك.
3. تطبق نفس الخطوات والإجراءات والأسعار والمساهمات المذكورة عن السلعة (A)، على السلعة (B). وبما أن المنطقتين (A) و(B) متجاورتين جغرافياً، يفصل بينهما النيل الأزرق، فمن المتوقع حسب فلسفة هذه الدراسة، أن تلتحم البنيات التحتية في المنطقتين لتشكلا شبكة واحدة من الطرق والاتصالات والخدمات، التي من شأنها أن تسهم في إحداث قفزة نوعية ضخمة، في تنمية المنطقة بأكملها وازدهارها ورفع مستوى معيشة سكانها، كأحد الأهداف الرئيسية المنبثقة عن حل مشكلة الأمن الغذائي.

ويا حبذا لو تبنت المنظمة العربية للتنمية الزراعية، اختيار دولة عربية (كنموذج) لتطبيق هذه التجربة في أرضها، لمدة موسمين زراعيين متتاليين، على أن تنطبق على هذه الدولة الشروط الآتي ذكرها قدر الإمكان. ولا يشترط في الدولة المختارة، أن تنطبق عليها كل الشروط الستة المذكورة أعلاه، بل يكفي التزامها

بمعظمهـــا وبما يتفق عليه الشريكان في العملية الإنتاجية، مع مراعاة الشرط الثالث المتعلق بإيمان هذه الدولة المختارة بأهداف الشراكة الإنتاجية، والشروط هي:

1. أن تكون هذه الدولة معترفة ومطبقة لنظام اقتصادي تنموي مرن وقائم على، (اقتـــصاد الـــسوق الحر) الذي يلعب فيه القطاعان الخاص والعام دوراً بارزاً ومكملان لبعضهما البعض.
2. أن تكـــون هذه الدولة معترفة ومطبقة لنظام ديمقراطي تعددي، يتمتع فيه الكل بحرية الرأي وديمقراطية اتخاذ القرار.
3. أن يكـــون القطـــاع الخاص (بما في ذلك الشركات المساهمة)، في هذه الدولة مؤمـــناً بأهداف هذه الشراكة ومنفتحاً وراغباً في تنفيذها، بالمواصفات الواردة عنها في هذه الدراسة، بعيداً عن هيمنة الحكومة المعنية أو القطاع العام.
4. أن تتمـــتع هذه الدولة بشفافية عالية (حسب معايير منظمة الشفافية الدولية)، الـــتي لا تعرف الفساد المالي والإداري، وتقل فيها الرشوة والمحسوبية إلى حدها الأدنى.
5. أن تتـــسم أجهزتها التنفيذية والتشريعية بالمرونة الكافية، التي لا تعرف العقبات والإجراءات البيروقراطية المعطلة لمقومات العمل المنتج.
6. أن توفـــر هذه الدولة حرية القرار والحركة للشريكين، وخاصة الشريك العربي في اختياره لشريكه الأجنبي، حسب المعايير الواردة عنه في هذه الدراسة.

استشراف المستقبل

إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين (2005-2025):

وفقاً لمعطيات البيئة الاقتصادية العربية، ومؤشرات الأداء الراهن للزراعة العربية عامة، وللعمل الزراعي العربي المشترك بصفة خاصة، وفي ضوء التحديات المستقبلية للتنمية الزراعية المستدامة الداخلية والخارجية، والمحددات والمشاكل والمعوقات التي تواجه برامج وخطط التنمية الزراعية في الدول العربية، وتعظيماً للاستفادة من المقومات والفرص المتاحة لاستشراف مستقبل أكثر ازدهاراً للزراعة العربية، ودفعاً لمسارات التنمية الزراعية العربية نحو المزيد من التطوير والتحديث التقني، والمواكبة مع التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية، على مختلف الأصعدة، وتعزيزاً للتنسيق والتكامل في مختلف المجالات الزراعية بين الدول العربية، ووصولاً إلى السوق العربية المشتركة طرحت المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية، إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين (2005-2025)، وفقاً للتوجهات الرئيسية الإحدى عشرة التالية. والتي رأينا ضرورة تضمينها في هذه الدراسة، للاستفادة منها باعتبارها تصب في أهمية العمل العربي المشترك، الذي تطرحه هذه الدراسة لأنها تفتح آفاقاً واسعة لاستشراف المستقبل. كما يمكن في اعتقادنا أن تدعم الاستراتيجية البراجماتية للشراكات الإنتاجية، التي اقترحتها هذه الدراسة.

وهي التوجهات الرئيسية في مجالات:

1- المياه - المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة:

- تحسين إدارة وحماية وصيانة الموارد المائية، من خلال تطوير القاعدة التشريعية الحاكمة، لكفاءة استخدام مياه الري عن طريق:

- سياسات تأكيد المنظور الاقتصادي لاستخدام المياه.
- نظم معلومات عن اقتصاديات المياه في الأنشطة الزراعية.
- استثمارات مشتركة لتطوير نظم الري الحقلي.
- بحوث مشتركة لتطوير استخدامات المياه.
- تطوير تقانات واستخدام وإدارة موارد المياه.
- تنمية التعاون العربي، في مجال استثمار الأحواض المائية المشتركة.
- الحفاظ على الحقوق العربية في المياه المتشاطئة.
- التنسيق العربي لتنمية الموارد المائية، من المصادر التقليدية وغير التقليدية.
- التعاون العربي للتوسع، في استخدام الطاقة المتجددة في تحلية المياه وتطوير البحوث في هذا المجال لتخفيض التكلفة.
- التوعية المائية، من خلال نشر ثقافة ترشيد استخدام المياه في الزراعة العربية.

2- تنمية وحماية الأراضي الزراعية:

- التوسع الأفقي في البيئات الزراعية العربية الملائمة، حيث الوفرة النسبية للموارد الأرضية والمائية العربية.
- المحافظـــة على البيئة الزراعية، شاملة الأراضي والغطاء النباتي والحياة البرية في الدول العربية.
- تنسيق السياسات والتشريعات العربية الخاصة، باستعمال الأراضي في الأغراض الزراعية وغير الزراعية.
- الاهـــتمام بالدراسات والبحوث المشتركة، لمكافحة التصحر والحد من تدهور الأراضي العربية.
- تنـــسيق التشريعات العربية المتعلقة، بالحد من الزحف العمراني والاستخدامات غير الزراعية كالرعي الجائر.

3- استغلال الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي:

- تأصـــيل مفهـــوم وثقافة التكامل، في استغلال الموارد الزراعية العربية، ونشر وتعميق الوعي بهذه الثقافة.

- اســـتكمال مسوحات حصر وتصنيف الموارد الزراعية المتاحة للاستغلال التكاملي العربي.
- تضمين إستراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية والزراعية العربية والقطرية، للبعد التكاملي في تحقيق الأهداف التنموية.

4- التطوير والتحديث التقني للزراعة:

- تدعـــيم مـــسارات التنمـــية الرأسية للإنتاج الزراعي العربي، من خلال توفير متطلـــبات التطويـــر والتحديث لقطاعات ونظم الإنتاج والتسويق والخدمات المساندة لها.
- دعم قدرات المزارعين بالدول العربية، وبخاصة صغارهم لتبني وتطبيق التقانات الحديثة.
- التعاون العربي للنهوض بالقطاعات التقليدية تقنياً، وتوفير البيئة الملائمة لتطوير وتحديث هذه القطاعات.
- تنـــسيق الجهـــود العربية لتشجيع الابتكار والإبداع في مجالات تطوير تقانات الزراعة، ذات الأولوية وحفظ حقوق الملكية الفكرية.
- دعـــم وتطوير نظم البحث الزراعي العربي، خدمة للتنمية الزراعية العربية مع التركيز على:
  - نقل وتوطين التقانات الملائمة لظروف الزراعة العربية.
  - تحديد المجالات البحثية المشتركة ذات الأولوية للزراعة العربية.
  - تبني نظام التعاقد، لإجراء البحوث الزراعية ذات الأولوية.
  - زيـــادة الاستثمارات الموجهة لتطوير البحث العلمي وفق أسس اقتصادية، وتوفير مصادر التمويل.
  - الاهتمام ببحوث التطوير، وتنمية دور القطاع الخاص في هذا المجال.
  - الاســـتفادة من نتائج البحوث والشبكات الدولية والمراكز البحثية العربية والإقليمية المتميزة.
  - التنسيق والتعاون مع المراكز البحثية العربية والإقليمية والدولية.

5- أولويات التنمية القطاعية:

- وضـــع معايير لتحديد الأولوية القطاعية، على المستويين القطري والعربي والتي من بينها:
  - برامج الزراعة المستدامة.
  - الكفاءة الاقتصادية.
  - توافر فرص التسويق الملائمة.
  - فرص وإمكانات تحسين مستويات الإنتاج.
  - البيئة الزراعية الملائمة للإنتاج.
  - البعد الاجتماعي للتنمية.

6- بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية:

- تدعيم المؤسسات العربية القطرية والعربية والإقليمية، من خلال تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة، وخاصة في المجالات الرئيسية التالية:
  - نقل التقانات.
  - صياغة وتحليل السياسات واتخاذ القرارات.
  - التعامل مع القضايا والمتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة.
  - مهـــارات الـــتفاوض على النطاقين الدولي والإقليمي، وذلك في القضايا المتعلقة بالزراعة والمياه والبيئة.
  - تنظيم وإدارة القطاع الزراعي.
- الاهـــتمام ببناء الأطر والكوادر اللازمة لدفع مسارات التنمية الزراعية العربية المستدامة على مختلف المستويات.
  - المزارعين.
  - المهنيين والحرفيين.
  - الباحثين.
  - واضعي السياسات ومتخذي القرارات.
- النهوض بمستوى التعليم الزراعي العربي الجامعي والمهني، وبرامج إعادة التأهيل، والـــتحقق مـــن ديناميكية ومناسبة مخرجات التعليم، وفق احتياجات التنمية الزراعية العربية المستدامة.

- تخـــصيص المـــوارد المالية اللازمة، لبناء القدرات في المجالات الزراعية المختلفة، وإحداث آليات عربية في هذا المجال.
- استحداث أساليب أكثر فعالية لتبادل الخبرات العربية في المجالات الزراعية ذات الاهتمام المشترك.
- تـــوفير بيـــئة العمـــل المناسبة للإبداع والارتقاء، بالإنتاجية وتحقيق الاستقرار بالقطاعات الزراعية العربية.

7- الاستثمار الزراعي المشترك:

- تـــوفير مـــناخ اســـتثماري ملائم ومستقر، لجذب اهتمامات القطاع الخاص للأنشطة التنموية الزراعية.
- إعـــداد خريطة للاستثمارات الزراعية الواعدة، وإعداد وتنفيذ برامج للترويج لفـــرص الاســـتثمار، وتقديم المساعدة في إعداد هذه الفرص اقتصاديا وفنياً، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.
- تأمين مخاطر الاستثمار الزراعي المشترك.
- تحديث وتفعيل الاتفاقيات العربية في مجال الاستثمار، وبخاصة الاتفاقية العربية الموحدة لضمان الاستثمار في الدول العربية.

8- تنشيط التجارة الزراعية العربية كمحرك للتنمية:

- زيـــادة القـــدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق العربية، وللنفاذ إلى الأسواق الخارجية.
- تنويع الصادرات الزراعية العربية، بما يتفق مع الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية.
- تـــشجيع القطـــاع الخاص العربي، على إقامة مشروعات مشتركة في مجالات التسويق والتصنيع الزراعي.
- إزالـــة كافـــة المعوقات أمام انسياب التجارة الزراعية العربية، في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- تطويـــر الخـــدمات المـــساندة للتجارة الخارجية الزراعية العربية، بما فيها نظم المعلـــومات التجارية، والتمويل، وخدمات الموانئ، والنقل، والتخزين، والمنافذ الجمركية، لتسهيل التجارة.

- تنسيق السياسات التجارية العربية، والإجراءات والشروط المتعلقة بالحجر الزراعي، والبيطري وتسجيل واستيراد واستعمال المبيدات، والصحة النباتية وقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس، وغيرها وصولا إلى توحيدها.

9- التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية:

- تعزيز قدرة المنتج الزراعي العربي، ومجتمع رجال الأعمال، على التكيف مع المتغيرات من خلال تطوير برامج وعي ومعرفة هذه الفئات بمتطلبات المواءمة مع هذه المتغيرات.
- تنسيق المواقف العربية للتفاوض حول المصالح العربية.
- استحداث آلية لتنسيق المواقف العربية، عند التفاوض حول المصالح العربية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي.
- إعداد دراسات استشرافية وأخرى لتقييم وتحليل الآثار المترتبة، على المتغيرات والاتفاقيات العربية الإقليمية والدولية.
- تبادل التجارب والخبرات فيما بين الدول العربية، والدول النائية للانضمام إلى الاتفاقيات والمنظمات الدولية.
- تعظيم الاستفادة من برامج العون الفني، التي تقدمها المؤسسات الدولية للارتقاء بالمهارات التفاوضية، للدول العربية وبخاصة في المجالات الزراعية.
- إحداث مواد تخصصية في المساقات التعليمية الزراعية بالجامعات العربية، تستهدف التعريف بالمتغيرات العربية والإقليمية والدولية، وبما يساهم في تخريج كوادر أكاديمية متخصصة مؤهلة، للتعامل مع مثل هذه المتغيرات في المجالات الزراعية.
- إقامة نظام متكامل للمعلومات التجارية الزراعية العربية، والاتفاقيات والبروتوكولات المعنية بالمجالات الزراعية، وتعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص للعمل في هذا المجال.

10- الحد من الفقر في الريف العربي:

- استحداث برامج وطنية وإقليمية عربية متكاملة موجهة، للحد من الفقر في الريف.

- الاهـــتمام بالأنشطة الريفية الاقتصادية المولدة للدخل في الدول العربية، مع التركيز على تطوير تقانات مناسبة للاستفادة، من النواتج الثانوية للمنتجات الزراعية.
- تطوير أداء مؤسسات الدعم والإسناد العربية، للمشروعات الصغيرة والقزمية، وبصفة خاصة في المجالات التالية:
  - التمويل.
  - التسويق.
  - التدريب وتنمية المهارات.
  - تقديم الدعم المباشر في حالات الكوارث.
- خلـــق وزيادة فرص العمل بالريف العربي، والتصدي لظاهرة البطالة الموسمية في الزراعة.
- دعـــم مشروعات التنمية الريفية المتكاملة، والارتقاء بمستوى المرافق والخدمات في الريف العربي.
- استحداث برامج أكثر فعالية، لتحقيق الأمان الاجتماعي بالريف العربي.
- الارتقـــاء بمستوى التعليم الأساسي في الريف العربي، وإحداث برامج للقضاء على الأمية في الدول العربية.
- تـــصميم وتنفـــيذ مجموعة من البرامج التنموية المتكاملة، القائمة على المشاركة الشعبية بالدول العربية.
- دعم وزيادة فعالية مشاركة المرأة الريفية، في التنمية الزراعية العربية المستدامة.

11- مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص:

- زيـــادة دور ومـــساهمة القطـــاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، في برامج ومشروعات التنمية الزراعية العربية المستدامة، وفق مبدأ التشاركية في العملية التنموية وبخاصة في المجالات التالية:
  - توفير مستلزمات الإنتاج.
  - تقديم الخدمات المساندة للإنتاج والتسويق.
  - التخطيط والمتابعة والتقييم.
  - الإرشاد الزراعي.

- وضـــع الضوابط، ضمن قرارت المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العـــربية، والمعايير التي تكفل فعالية وجدية مشاركة منظمات المجتمع المدني، في التنمية الزراعية العربية.
- ســـن التـــشريعات العربية المنظمة وتطويرها، لمشاركة منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاع الزراعي، في جهود التنمية الزراعية العربية المستدامة.
- رفـــع قـــدرات منظمات المجتمع المدني العاملة، في القطاعات الزراعية العربية للاضـــطلاع بـــدورها في المجـــالات المناسبة، لخدمة العملية التنموية الزراعية العربية.
- تبني مبدأ التعاقد مع منظمات المجتمع المدني في تنفيذ برامج المشروعات التنموية الزراعية والريفية العربية.

ووفقاً للسيناريوهات المطروحة عن الاكتفاء الذاتي من الغذاء، توقعت دراسة للدكـــتور مـــصطفى خـــلاف، أنه بحلول عام 2015 سوف تبلغ جملة المساحات المستـــصلحة والمزروعة في الوطن العربي، نحو سبعة ملايين هكتار تزداد إلى نحو 14 ملـــيون هكـــتار عام 2025. وعليه يتوقع أن تبلغ نسبة الزيادة في الإنتاج الزراعي العـــربي بحلـــول عام 2015 نحو 50%، مقارنة بالوضع الحالي، وأن يتضاعف ذلك بحلول عام 2025. وهذا من شأنه أن يساهم في تغطية مختلف أنواع العجز الغذائي العربي، ويتيح فوائض تصديرية كبيرة من السلع التي تتمتع بميزة نسبية ومواصفات تصديرية مقبولة. وذكرت نفس الدراسة أن الأراضي الصالحة للزراعة في السودان، والمقدرة بنحو 35 – 45 مليون هكتار، تشكل أهم مجالات التوسع الزراعي الأفقي في الـــوطن العربي، وخاصة في ولاية أعالي النيل (التي تمتد بين حدود شمال وجنوب الـــسودان)، حيث تتوفر الأمطار. كما يوجد لدى عدد محدود من الدول العربية الأخـــرى، بعـــض المساحات الصالحة للزراعة إذا ما توفرت لها المياه المناسبة، مثل مصر والعراق والسعودية بمساحة تتراوح ما بين 1 – 2 مليون هكتار في كل منها، تليها سوريا والصومال والجزائر والمغرب[1]. الجدير بالذكر أننا نتفق تماما مع الكثير من المعطيات التي وردت في دراسة الدكتور مصطفى خلاف.

(1) مـــصطفى خـــلاف، "دراســـة تطالب بإعادة النظر في الاستراتيجيات والسياسات الزراعية العربية" جريدة الشرق القطرية 6 أبريل/نيسان 2008 العدد 7234 ص 8.

هل السودان قادر ومؤهل لحل مشكلة الأمن الغذائي العربي؟

مـــع تزايد أزمة الغذاء العالمي، في الأربعة سنوات الأخيرة (2005 – 2008)، وانعكاســـاتها علـــى العالم العربي، تزايد الاهتمام بالاستثمار الزراعي في السودان، باعتباره أكثر الدول العربية ترشيحا لتكون سلة غذاء العالم العربي.

والجديـــر بالذكر أن هذا التوجه ليس بالأمر الجديد، فقد برز بشكل ملفت للنظر في بداية السبعينات من القرن الماضي خلال حكم المشير جعفر نميرى، إلا أنه لم يكتب لـــه النجاح بالصورة المطلوبة والمتوقعة، رغم الإغراءات والحوافز التي قدمتها حكومة الـــسودان في ذلـــك الوقت. فتاريخ الاستثمار في السودان لا يتضمن للأسف أية انجـــازات حقيقـــية كبيرة، تذكر في مجال توفير الأمن الغذائي العربي، ماعدا تجربتي ســـكر كـــنانه، والدواجن الكويتية، ومشاريع إنتاج زيوت الطعام، للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، والقليل من مشاريع التكامل المصري السوداني.

وقـــد بدأت بعض شركات المستثمرين العرب بالزحف نحو السودان مؤخراً، بحـــثاً عـــن فرص أفضل للاستثمار الزراعي، خاصة بعد تفاقم أزمة الغذاء العالمي وغـــلاء أســـعاره، لسد الفجوة الغذائية التي بلغت في الإنتاج الزراعي والحيواني في الدول العربية نحو 18 مليار دولار في العام 2007 (منها نحو 12 مليار دولار خاصة بـــدول الخلـــيج العـــربي وحدها)، والمرشحة للارتفاع إلى 32 مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة، وفقاً لتقرير اقتصادي نشر في دبي[1].

فما هي الموارد الطبيعية والإمكانيات المتوفرة، التي جعلت السودان يتبوأ هذا المركز الهام؟. السودان بلد شاسع المساحة الجغرافية، وتقدر بنحو مليون ميل مربع (250 ملـــيون هكتار)، وهو الأكبر مساحة في أفريقيا والعالم العربي، ويسكنه نحو 37.4 ملـــيون نسمة (إحصاء 2007)، 65% منهم يسكنون خارج المدن ويشكلون فقراء الريف، والقوى الرئيسية العاملة في المجال الزراعي التقليدي، في غرب وشرق وجنوب السودان، حيث تكثر الحروب الأهلية والنزاعات القبلية، وعدم الاستقرار الأمني والسياسي، وحيث ينتشر الفقر والمجاعات.

---

(1) تقرير اقتصادي من دبـــي، "سلة الغذاء تعود إلى الضوء بعد تجاهل – الاستثمارات الزراعية الخليجـــية والعربية إلى السودان بحثاً عن الأمن الغذائي"، الملحق الاقتصادي لجريدة الوطن القطرية، بتاريخ 2008/4/29م العدد 820 ص 8.

والقطاع الزراعي التقليدي يفتقر إلى الدعم والتمويل، ويساهم بأقل من 6% من الناتج المحلي الإجمالي للسودان، مقارنة بالانحياز التام للقطاع المروى، في أواسط وشمال السودان، الشيء الذي أدى إلى خلل واضح في التوازن التنموي الزراعي.

أما المساحة المزروعة حالياً فتقدر بحوالي 22 مليون هكتار، والمتروكة بدون زراعة تقدر بنحو 4.2 مليون هكتار، والتي تندرج تحت المحاصيل الموسمية المروية تقدر بنحو 1.5 مليون هكتار، وتحت المحاصيل المستديمة المروية تقدر بنحو 225 ألف هكتار.

أما الغابات فتغطي نحو 64.4 مليون هكتار، والمراعي نحو 17 مليون هكتار، إلى جانب نحو 10 مليون هكتار (20 مليون فدان)، في القطاع المطري (الذي يضم الزراعة الممكننة والزراعة المطرية التقليدية)، ونحو 100 مليون هكتار (200 مليون فدان) مرشحة للاستصلاح الزراعي.

والسودان يحتضن مصادر مائية هائلة مستديمة وموسمية، تتمثل المستديمة في وجود نحو 60% من نهر النيل (أطول أنهار العالم)، وعدد من روافده الفرعية الدائمة، (أنهار عطبره والدندر والسوباط وبحر العرب وبحر الجبل) بالإضافة إلى نهر القاش الموسمي الذي ينحدر من الهضبة الأثيوبية. وتتمثل مصادر المياه الموسمية في الأمطار الغزيرة التي تسقط في حزام السافنا، والمناطق شبه الاستوائية (خلال الشهور من مايو وحتى نوفمبر)، وتوفر مناخات مضمونة لزراعة الكثير من المحاصيل، كالذرة البيضاء وزهرة الشمس والذرة الصفراء والدخن والسمسم والبقوليات والأعلاف، بجانب المراعي الجيدة لتربية المواشي والأبقار. كما توجد بالسودان خزانات وسدود مائية، (مروى والروصيرص وخشم القربة وسنار وجبل الأولياء وكجبار – تحت التشييد)، منها ثلاثة لتوليد الطاقة الكهربائية الرخيصة السعر نسبياً.

أما في مجال الثروة الحيوانية، فيوجد بالسودان (إحصائية 2005–2006)، نحو 133 مليون رأس من الماشية (الأبقار 40.5 مليون رأس، والأغنام 50 مليون رأس، والماعز 42.5 مليون رأس)، وهنالك روافد مائية غنية بالأسماك، ومناخات وإمكانيات ضخمة لإنتاج الأعلاف، والألبان ومستخرجاتها، وتربية الدواجن، وإنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء، والبيض، والخضر والفواكه، والحبوب، وزيوت الطعام.

هذه المعطيات والإمكانيات المذكورة آنفاً والمتوفرة بالسودان، تطرح في حد ذاتها سؤالين هامين هما:

هل السودان قادر ليكون سلة غذاء العالم العربي؟

وإذا كانت الإجابة بنعم – وهي بالفعل كذلك –، فهل السودان مؤهل بصرف النظر عن نوعية الحكم أو السياسات الحكومية المتبعة.. ليلعب هذا الدور الهام والخطير؟

والإجابة في تقديري كزراعي متخصص في إنتاج ووقاية المحاصيل، وعركته تجارب العمل الزراعي مع حكومة السودان، ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية في أكثر من عشرين بلداً، ولأكثر من ثلاثين عاماً، مدعومة أيضاً بمتابعة لصيقة فيما بعد، لما يحدث في مجال الأمن الغذائي العربي، تتأرجح بين **نعم**... **ولا**، لأن القدرة تختلف عن التأهيل، فالتأهيل يتطلب في تقديري توفر خمسة من الشروط الأساسية، ظلت مطلوبة منذ بداية الحديث عن السودان، كسلة غذاء العالم العربي في أوائل السبعينيات، عندما أطلق هذا الشعار، بل جنح البعض إلى المبالغة ومازالوا حتى اليوم يصفونه "بسلة غذاء العالم" أجمع!!. فتدفق وقتها العديد من المستثمرين العرب، ولكن الكثير منهم فشلوا في تحقيق أهدافهم في توفير متطلبات الأمن الغذائي العربي لبلدانهم، وللسودان الذي استثمروا فيه.. وغادروه بخفي حنين، ما عدا نماذج ناجحة قليلة في مجالات السكر والدواجن وزيوت الطعام.

هذه الشروط الخمسة تتمثل في الآتي:

1. ضرورة توفر استقرار سياسي وأمني، ليس فقط في مناطق الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، والتي تقع في مناطق التوتر والصراعات في غرب وشرق وجنوب وأقصى شمال السودان، بل على امتداد هذا الوطن الشاسع المترامي الأطراف.
2. ضرورة توفر المناخ الحر المحايد والديمقراطي والشفاف، في التعامل مع المستثمرين دون تدخل حكومي بيروقراطي، يعقد الإجراءات أكثر من تذليلها.
3. كبح جماح الفساد المالي والإداري، والذي استشرى في التعامل مع المستثمرين. ولا يمكن محاربة ذلك إلا بإصدار التشريعات الفعالة، وتعرية وفضح المخالفين والتشهير بهم إعلامياً، بدافع الردع عن طريق فتح القنوات لتلقي شكاوى المستثمرين والتعامل معها بجديه وصرامة.

4. إعـــادة النظـــر في قوانين الاستثمار نفسها، وإزالة كافة المعوقات والإجراءات البيروقراطية المعوقة للإنتاج، ليس فقط بتطبيق نظام النافذة الواحدة داخل المبنى الـــواحد، والتي برهنت التجربة على قصورها.. بل بتطبيق نظام القرار الواحد والحاسم، المستند على الإحصائيات الدقيقة، ومعطيات الحاسوب، وتكنولوجيا قاعدة المعلومات، التي يجب أن تكون متوفرة لدى صاحب القرار المتخذ بضربة زر واحدة.
5. ضرورة أن تتولى مهمة الاستثمار، ليس وزارة مترهلة تعج بالموظفين، بل هيئة مستقلة صغيرة لها شخصيتها الاعتبارية، تتبع مباشرة إلى رأس الدولة، ومكونة مـــن ســـتة أشـــخاص فقط (اثنان يمثلان الشريكين من القطاع الخاص المحلي والقطـــاع الخـــاص الأجـــنبي، (عربي وغير عربي)، وأربعة مستشارين تكون استشارتهم ملزمة، في مجالات (التنمية الاقتصادية – الإنتاج الزراعي – الإنتاج الحـــيواني – التـــسويق والتـــصدير)، ويتم اختيارهم حسب الخبرة والكفاءة، بـــصرف النظـــر عـــن جنسياتهم، (راجع ما ورد عنهم في المحور الرابع، لهذه الدراسة تحت الإستراتيجية البراجماتية للشراكة الإنتاجية). على أن تظل وزارة الاســـتثمار الحالـــية وفروعها في الولايات قائمة، ولكن بتفعيل دورها الجديد كآلية مهمتها توفير المعلومات الدقيقة، والإحصائيات اللازمة، وتجهيز دراسات الجدوى، والخرائط الاستثمارية، بشرط عدم التدخل في شئون هذه الهيئة.

لقد برهنت التجربة الاستثمارية ليس في السودان وحده، بل في معظم الدول العـــربية وغـــير العربية، بأن أكبر عدو وعائق أمام جذب الاستثمار، هو أن البيئة السياسية والأمنية غير المستقرة، تشكل حافزاً لتفشى الفساد المالي والإداري، يجعل من هذا البلد أو ذلك غير جاذب للاستثمار. فإقرار قانون رائع وجاذب للاستثمار لـــوحده، لا يعني توفير البيئة القانونية الكاملة والمناخ الصالح للاستثمار، وإنما تبقى هـــنالك ضـــرورة ملحة لتهيئه المتطلبات الداعمة لهذه البيئات، وفي مقدمتها كما ألححنا، كبح جماح الفساد والرشوة والمحسوبية – المثلث المنفر لأي استثمار –، يلي ذلـــك في الأهمية تركيبة الهيئة الموكلة بالاستثمار وتعظيم دورها وبعدها التام، عن ســـيطرة الحكـــومة – أي حكومة –وحزبها الحاكم أو أحزابها المؤتلفة، أياً كانت توجهاتها، وكل القطاعات الحكومية ذات العلاقة المباشرة بالاستثمار الزراعي، التي

استمرأت وورثت أساليب التدخل الضار، في شئون الإنتاج والاستثمار ولجوئها إلى تحقيق مصالح خاصة بعيداً عن الصالح العام.

إزاء أوضاع السودان، السياسية والأمنية الحالية وغير المستقرة نسبياً، والتي يجب الاعتراف بوجودها كمعوق حقيقي، قد يخلص البعض إلى استنتاج خاطئ تماماً مفاده أن الضرورة لا تدعو إلى تشجيع الاستثمار، في الظروف الراهنة في السودان، على أساس عدم توقع استجابة المستثمرين العرب والأجانب. والعكس صحيح تماماً، خاصة بعد أن أقدمت حكومة السودان على تصحيح التوجه، بصياغة برنامجٍ وطنيٍ طموحٍ لتحقيق الأمن الغذائي، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية، سمته برنامج النهضة الزراعية[1] والذي يقوم على محورين رئيسين:

الأول: زيادة إنتاج الغذاء وزيادة دخول أسر صغار المزارعين، في القطاع الزراعي التقليدي عن طريق زيادة الإنتاج والإنتاجية (طن/فدان).

الثاني: تسهيل وصول الغذاء، للذين يعانون من نقصه بصفة مستمرة وإلى ضحايا الكوارث.

ومن الإيجابيات أن يأتي هذا البرنامج، في إطار ما يسمى بالإستراتيجية الربع قرنية، أو الخطة الخمسية للدولة السودانية كما تسمى محلياً، بتركيز واضح على القمح الذي تستهدفه الخطة لموسم 2009/2008، للارتفاع بمساحته إلى 1.132 ألف فدان، بزيادة تقدر بنحو 50% عن موسم 2007، لتحقيق حجم إنتاج يقدر بنحو 1.163 ألف طن، بزيادة 548 ألف طن، عن إنتاج موسم 2007، والذي بلغ 615 ألف طن، أي بزيادة كبيرة تقارب ال 90%. وهذا من شأنه أن يرفع نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح إلى نحو 58%، لأن الاستهلاك يقدر بنحو 2 مليون طن للعام 2008.

وقد جاء ضمن موجهات البرنامج التنفيذي للنهضة الزراعية، الاستمرار في تشجيع الاستثمار في السودان، وتسهيل إجراءاته خاصة في المناطق التي تتمتع بمناخ ملائم، لزراعة القمح والمحاصيل الغذائية الأخرى.

---

(1) "التقرير السنوي للأمن الغذائي لعام 2007م" وزارة الزراعة والغابات، الخرطوم السودان، بتاريخ يونيو 2008م، عدد الصفحات 90.

وفي غمـــرة هـــذه الـــتطورات، وبعد أن أبدت دول عربية كثيرة رغبتها في الاســـتثمار في السودان، وخاصة دول الخليج العربي وعلى رأسها السعودية وقطر والكـــويت والبحـــرين ودولة الإمارات. إذ بالمجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجـــي يقرر فجأة في اجتماعه الأخير، في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، في الأســـبوع الأول من سبتمبر 2008، التكتل للاستثمار في الدول الأخرى، ذات الميـــزة النـــسبية في إنـــتاج السلع الغذائية وخاصة الأرز والقمح (ولم يشر للدول العربية)، عن طريق إنشاء الشركات المملوكة أو المشتركة.

وجديـــر بالذكر أن هذا القرار صدر في أعقاب الاتجاه، الذي برز نحو توجه دول الخلـــيج العربي النفطية، للاستثمار الزراعي في دول أخرى (غير عربية)، مثل أوكرانيا وكازاخستان وتايلاند والفلبين وباكستان وكمبوديا.

وفي مقـــالين يحمـــلان مفاجأة غير سارة للسودان[1]: لماذا الاستثمار في هذه الـــدول، وليس في بلد مثل السودان؟ جاءت الإجابة في المقالين مخيبة بعض الشيء لآمال السودان، وللممسكين بدفة الاستثمار الزراعي فيه. حيث تزعم المقالتان أن الـــسودانيين الـــذين لا يعرفون كيف يطعمون أنفسهم، ويعتمد 5.6 مليون نسمة مـــنهم علـــى برنامج الغذاء العالمي للأمم المتحدة ليقوم بإطعامهم، لا يقدمون أملاً حقيقياً لكي يطعموا غيرهم!.

وجـــاء في أحـــد المقـــالين المذكورين أن معظم دول الخليج أصبحت تتردد كـــثيراً – وهـــو تردد وصفوه بأنه مبرر وله دوافعه – في الاستثمار في دول عربية لـــديها فائض في الأراضي الزراعية (كالسودان)، وذلك اعتماداً على الزعم القائل بتفـــشي ثقافة استثمارية وصفوها بالمقيتة إلى حد بشع، يسودها الفساد وتنقصها ثقافة العمل الجاد، وتغطي عليها ثقافة الكسل واللامبالاة، وعدم توفر الدافع الذاتي للعمل وتحمل المسؤولية، والركون للحلول السهلة في بيئة صعبة المراس. وقد تكون بعض هذه المعطيات مبالغ فيها وغير مبررة، ولكن الذي يفكر في الاستثمار عادة، يـــبحث أولاً عن مصلحته الخاصة، أين تكمن قبل أن يحكم العاطفة نحو الاستثمار في بلد عربي بعينه. فالأرز والقمح مثلاً محصولان رئيسيان في مائدة العرب وخاصة

(1) مقال، "الاتجاه نحو أوكرانيا وقازاخستان وليس السودان"، الملحق الاقتصادي لجريدة الوطن القطرية، بتاريخ 2008/8/25م العدد 938 ص 6.

في دول الخلـــيج. والسودان ليس من الدول المعروفة بزراعة الأرز والقمح، ولو أن الأخـــير يمكن بقليل من الجهد في شمال السودان –حيث تقل درجات الحرارة– أن يجعـــل من السودان بلداً منتجاً للقمح وجاذباً للاستثمار فيه. ونفس الشيء ينطبق علـــى الأرز، ولكن بمجهود أكبر، وخاصة في مستنقعات جنوب السودان، حيث تكثـــر روافد النيل وتتوفر الظروف المناخية لزراعته، شريطة استتباب الأمن وتوفر عـــدد من البنيات التحتية. وحتى يحدث ذلك، فليس أمام دول الخليج العربي سوى التوجه – الذي نرجو أن يكون مؤقتاً – للاستثمار في زراعة الأرز والقمح في دول جنوب شرق وأواسط آسيا.

والـــسؤال الـــذي يطـــرح نفسه: ماذا عن مصر التي نجحت في زراعة الأرز والاكتفاء الذاتي منه، وحتى تصديره.

لمـــاذا لم يتم التركيز من دول الخليج العربي، على الاستثمار في زراعة الأرز بمصر، بدلاً من التوجه إلى كمبوديا مثلاً؟

كمـــا تعتـــزم دولـــة قطـــر استثمار 200 مليون دولار في زراعة الأرز في كمـــبوديا[1]، وفعلـــت الكـــويت نفس الشيء. وقد برروا ذلك بتوفر المساحات الشاسعة في كمبوديا، التي قد تصل إلى 6 مليون فدان، ولارتفاع الإنتاجية من 1.5 طن إلى 3.4 طن للفدان، وتحسن طرق الري، وتسميد المحصول، واستتباب الأمن، وكل هذا بما لا يقارن بالموجود حالياً في مصر أو السودان.

هـــذه المعطيات والتحركات من دول عربية خليجية، أبدت في الآونة الأخيرة رغبة عظيمة في الاستثمار في السودان، قد تعكس توجهاً سلبياً يحتاج من حكومة السودان، إلى معالجه سريعة له وتحول حقيقي وجبار، ليبعد عن السودان شبح عدم التأهـــيل لاستقبال الاستثمارات العربية والأجنبية، ويخلق المناخات وبيئات العمل المطلـــوب. والخالية تماماً من فرص استشراء الفساد بكل أشكاله وألوانه، خاصة في مجـــال الأراضـــي الصالحة للزراعة، (والتي قد تكون ملكاً– للأفراد أو القبائل أو الدولـــة)، والتي بدأ أصحاب القرار في بيعها بكثافة ملحوظة للمستثمرين، بشروط مجحفـــة لأصحاب الحق، دون إشراكهم أو إشراك ممثليهم، في منظمات المزارعين، والـــرعاة، والقبائل، ومنظمات المجتمع المدني، في الحل. وتطبيق القانون الذي ينص

(1) تعليق بجريدة الشرق القطرية، بتاريخ 2008/6/15م العدد 7304 ص 9.

على التأجير، لفترات زمنية طويلة قد تبلغ ال 99 عاماً، ولا ينص على البيع وتمليك الأراضـــي للأجانب، مهما كان الاستثمار مغرياً، مما خلف إشكاليات عنيفة أدت إلى صراعات دامية في بعض المناطق مع السلطات المحلية والمركزية.

ولا علاج لمشكلة الأرض في السودان إلا بالنص صراحة، في قانون الاستثمار على عدم جواز بيع أراضي الدولة، أو القبائل، أو الأفراد، للأجانب. وتشجيع هذه الجهـــات على المساهمة في الاستثمار بما يملكون من أرض في الشراكات الإنتاجية والـــشركات المساهمة، مع المستثمرين الأجانب (عرباً وغير عرب). **فعزة وكرامة أي أمة تقاس باحتفاظها بملكية أراضيها.**

بعض الأفكار الجديدة والواعدة في مجال الإنتاج الزراعي:

وإن كـــان يحـــق لنا في سياق هذا الاستشراف، أن نحلق مع الأفكار الجديدة الهادفـــة لحـــل مشكلة توفير الغذاء، عن طريق زيادة الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، في محاولـــة أيـــضاً لاستـــشراف المستقبل، فما أحرانا أن نستعرض الأفكار الجديدة والهادفة، والتي من شأنها فتح أبواب التفكير والتأمل، في محاولة للاستفادة منها، في بعض مناطق العالم العربي لزيادة إنتاج الغذاء على النحو التالي:

الـــنموذج الأول: إمعـــان النظر في بعض ما توصل إليه العلماء الأمريكيون والهولـــنديون والهنود مؤخراً، فيما سمي "بالزراعة العمودية" أو "المزارع الزجاجية الـــناطحة للـــسحاب". وتتلخص الفكرة التي وجد فيها البعض حلاً ثورياً لمشكلة المجاعـــة في العالم، في تحويل المدينة إلى ريف، بدلاً من تركيز الزراعة خارج المدن، علـــى أساس تحويل المباني العالية إلى بيوت زراعية زجاجية، واستخدام سطوحها كذلك في زراعة المحاصيل. يقول الباحثون الأمريكيون من جامعة أريزونا، إن هذه المـــباني تـــصلح لزراعة مختلف أنواع المحاصيل وبطريقة أكثر اقتصادية، من الزراعة التقلـــيدية للأراضي، لأنها ستختصر الكثير من المساحات المطلوبة، وتوفر ما يكفي مـــن الـــشمس والهـــواء للنـــباتات، ولا تستهلك سوى 10% فقط من المياه التي تستهلكها الزراعة التقليدية. ويقال أنه يمكن لمبنى زجاجي عالٍ، أن يقلص المساحة اللازمـــة لإنـــتاج نفـــس الكمية من المحاصيل إلى 5% فقط. ويضاف إلى ذلك أن المحاصـــيل تنمو وتنضج في الأحواض الزجاجية العالية، بوتيرة أسرع مما تنمو على

الأرض. كما أن هذه المباني يمكن أن تستخدم لإنتاج الطاقة من ضوء الشمس، باستخدام الخلايا الشمسية (سولار). ودلت الدراسات التي أعدها باحث أمريكي من جامعة كولومبيا، بأن ازدياد سكان العالم حتى عام 2050، سيتطلب زراعة مليار هكتار من الأراضي الزراعية الإضافية. ولا شك أن ذلك غير ممكن الحدوث، حيث ان الماء لا يمكن أن يتوفر لكل هذه المساحات المهولة. وفي إحدى دراسات الجدوى الأمريكية، اتضح أن نصف سطوح مباني مدينة نيويورك العالية، تكفي لإنتاج ما يسد حاجة كل المدينة، من الفواكة والخضروات والمحاصيل الأخرى. علماً بان حاجة النيويوركيين، الذين يقدر معدل استهلاك الفرد منهم بنحو 100 كيلو جرام من الخضروات الطازجة سنوياً. ويقدر باحث أمريكي آخر اسمه كوبلوف رئيس شركة (Sun & workers) العاملة في هذا المجال، أن مبنى كبير مكون من 30 طابقاً في نيو يورك، يمكن أن يزود 50 ألف شخص بالخضروات والفواكه والدجاج والبيض والسمك. فالمزارع الزجاجية العالية أيضاً تصلح لتربية الدجاج والسمك بحكم نظامها الهايدرولوجي، الذي يستخدم الماء في التدفئة والتبريد والري. ويمكن تخصيص الطوابق السفلى، كأحواض لتربية السمك، والطوابق التي تليها لتربية الدجاج، والطوابق العليا لزراعة المحاصيل والخضروات. كما يمكن في هذه البيوت تحويل مخلفات الدجاج إلى سماد نباتي للمحاصيل[1].

النموذج الثاني: إمعان النظر في بعض التجارب الواعدة، التي قد تنجح في بعض دول الخليج، حيث تقل الأراضي الزراعية الصالحة للإنتاج، وتقل المياه الكافية للري، وتكثر ملوحة التربة، التي تقف عقبة كأداء في الإنتاج الزراعي وخاصة الخضروات. فقد تمكن باحثون عرب مثلاً، بمملكة البحرين من التوصل إلى طريقة جديدة للزراعة الرأسية، فأنتجوا على سبيل المثال 100 رأس خس في المتر المربع الواحد، خلال فترة إنتاجية تقدر ب 27 يوماً فقط، وأنتجوا كذلك 180 شجيرة طماطم في المتر المربع الواحد، وذلك بإتباع أحدث التقنيات الزراعية بالري بالماء الممغنط، لحل مشكلة الملوحة، وبدون استخدام التربة، وذلك بأسلوب الزراعة العضوية التي توفر 95%، من استهلاك المياه والأسمدة. حتى

(1) ماجد الخطيب، "الزراعة العمودية لحل مشاكل المجاعة في العالم" جريدة الشرق الأوسط اللندنية 16 فبراير/شباط 2008 العدد 10672 ص 32.

أصبح من الممكن الاكتفاء الذاتي، من بعض المحاصيل الإستراتيجية كالخضروات بأنواعها[1].

كما تمكن باحثون عرب أيضاً في سلطنة عمان، من القيام بنفس الشيء في إنتاج الأعلاف الخضراء، للماشية والدواجن والخيول بكميات كبيرة طوال العام[2].

النموذج الثالث: تطبيق تقنية الزراعة بدون حرث، ونشرها خاصة في مناطق القطاع الزراعي المطري. إذ أدت نتائج تطبيقها في السودان مثلاً، إلى ارتفاع مشهود في الإنتاجية، بلغ 10–15 جوالاً لفدان (الجوال =50 كيلوجرام) من الذرة البيضاء الرفيعة Sorghum. وتقول إدارة الأمن الغذائي في وزارة الزراعة والغابات السودانية، (التقرير السنوي للأمن الغذائي عام 2007)، إن التطور في تطبيق مثل هذه التقانة، يتطلب بالضرورة، التحول من النظرة التقليدية للاستثمار، في القطاع المطري قليل التكلفة، إلى النظرة الاستثمارية الشاملة، أي إلى العملية الاقتصادية Business، لأنها تتطلب تكلفة أولية عالية تتعلق بالآليات والمدخلات الأخرى.

النموذج الرابع: تطبيق الزراعة العضوية Organic Agriculture وخاصة في الأراضي البكر، التي لم تشهد استخداماً للأسمدة الكيماوية بالرجوع إلى الطبيعة. والزراعة العضوية هي واحدة من بين عدد كبير من المنهجيات التي تساعد البيئة، بالاعتماد على تقليل استخدام الأسمدة والمبيدات، والاستفادة المثلى من الاعتماد المتبادل، بين التربة والنبات، والحيوان والإنسان، وخاصة المحافظة على خصوبة التربة على المدى الطويل، وإعادة استخدام المخلفات الحيوانية والنباتية، بهدف إعادة العناصر الغذائية فيها إلى التربة، وعدم استخدام مواد غير متجددة.

النموذج الخامس: إعادة النظر في زراعة المحاصيل والبذور المعدلة وراثياً، وحسم أمرها المثير للجدل بين مؤيدين ومعارضين. فالمؤيدين لها يعولون على مقدرتها في زيادة الإنتاج، بصورة كبيرة جداً قد تحل مشكلة نقص الغذاء في الدول

(1) سهير المهندي، "خبير زراعي مصري توصل إلى طريقة جديدة لإنتاج 100 نبات في المتر المربع" جريدة الشرق القطرية 3 أبريل/2008 العدد 723 ص 21.

(2) سهير المهندي، "جامعة الخليج العربي بالبحرين تدرب على الزراعة بدون تربة" جريدة الشرق القطرية 30 مارس/آذار 2008 العدد 7227 ص 20.

النامـــية. والمعارضين لها يرون فيها مخاوفاً تتركز حول سلامة الغذاء نفسه، والآثار البيئية السلبية المحتملة الحدوث، والمتعلقة بصحة الإنسان.

الـــنموذج الـــسادس: الاستفادة من تجربة معامل شركة باير Bayer، والتي نجحت في تهجين سلالات من الأرز عالية الإنتاجية، بنسبة فاقت 30% من الأنواع الحالـــية، بجانب كونها مقاومة للأمراض، وهي وسيلة ناجحة لتخفيض طول فترة الـــزراعة والحـــصاد، ومـــساعدة الدول الآسيوية خاصة، في سد النقص من هذا المحصول الغذائي الهام، ومواجهة أسعاره المتصاعدة[1].

النموذج السابع: الاستجابة لدعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لاستخدام الإشعاع النووي في تحسين المحاصيل الزراعية، لمواجهة التغيرات المناخية والأمراض الـــزراعية، كـــسبيل لإنقاذ الملايين من الجوع. وأوضحت أن هذا الأسلوب كان معمولاً به منذ عشرينات القرن الماضي. وثبتت فعاليته في تسريع التغيرات الطبيعية، في شـــفرة النبات الوراثية، لمقاومة الآفات وملوحة التربة والجفاف. لكن انتشاره كـــان محـــدوداً بـــسبب المخاوف غير المبررة، من سماع كلمات مخيفة مثل كلمة "إشعاع نووي"[2].

قـــد لا تنطـــبق هذه الأفكار على معظم الحالات العربية بصورة عامة، حيث تتوفـــر الأراضي والمياه والتنوع المناخي، التي بإمكانها مجتمعة أن تنتج طعاماً وفيراً للأمة العربية، يحقق لها ما تصبو إليه من أمن غذائي مستدام، إلا أنها قد تفتح الباب لدول عربية صغيرة الحجم، ومحدودة المساحة، وقليلة الموارد الطبيعية (كدول الخليج مـــثلاً)، للاستفادة من هذه الأفكار العلمية الجريئة، خاصة في إنتاج بعض المحاصيل الحقلية والخضروات.

نعـــتقد أن المستقبل سيكون مفتوحاً وواعداً بكل الخيارات، وأن التكنولوجيا الحديثة من شأنها حل الكثير من المعضلات، في مجال زيادة الإنتاج الزراعي، وتوفير الأمـــن الغذائي العربي. شريطة أن يعرف العرب كيف يتضامنون ويمسكون بزمام مـــصالحهم. وكـــيف يتعاملون مع مختلف أنواع الشراكات، من منطلق **أن من لا**

(1) وكالة رويترز، "لمواجهة أزمة الغذاء... السعودية تزرع محاصيل إستراتيجية في الخارج"، جريدة الشرق القطرية، بتاريخ 2008/6/15م العدد 7304 ص 11.

(2) تعليق بالملحق الاقتصادي لجريدة الراية القطرية، بتاريخ 2008/12/3م، العدد 9706 ص 8.

يملـــك غذاءه لا يملك قراره ومصيره. ومن يبيع أرضه للأجانب ومن يفرط في كـــرامته وحقوقه، ومن يقبل بالإساءة لرموزه الوطنية والدينية والثقافية، دون اعتـــراض أو رد فعـــل مناسب، لا يمكن الاعتماد عليه في تحقيق الأمن الغذائي المنشود.

شُكر وتقدير

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير، لمركز الجزيرة للدراسات، وخاصة مديره الدكتور مصطفى المرابط على تكليفي بهذه الدراسة وملاحظاته القيمة، وكذلك للدكتور محمود طه المستشار بالمركز لمبادراته، وللدكتور بشير نافع لمراجعته للنص الأول، وإبداء بعض الملاحظات لبلورة النص النهائي للدراسة. وكذلك للمحكم والمحرر والمدقق وللأستاذ عادل التيجاني عبد الرحمن الذي عكف على طباعة هذه الدراسة وتنسيقها وإخراجها، ولزوجتي أم سوزان، التي ألهمها الله سبحانه وتعالى الصبر لتحمل انكبابي لفترات طويلة لإنجاز هذه المهمة.

الرموز

FAO	:	منظمة الأغذية والزراعة الدولية التابعة للأمم المتحدة Food & Agriculture Organization of the United Nations
AOAD	:	المنظمة العربية للتنمية الزراعية (التابعة لجامعة الدول العربية) Arab Organization for Agricultural Development (of the Arab League)
AAAID		الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي Arab Authority for Agricultural Investment & Development
MDGs	:	أهداف الأمم المتحدة للتنمية في الألفية الثالثة (United Nations) Millennium Development Goals
FIA	:	طريقة التكامل والتداخل Fully Integrated Approach
Per capita GAP	:	نصيب الفرد في الناتج الزراعي الإجمالي Per capita Gross Agricultural Product
Per capita GDP	:	نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي Per capita Gross Domestic Product
UNDP	:	برنامج الأمم المتحدة للتنمية United Nations Development Programme
IMDECS	:	نظام الزراعة البيئية المتكاملة المتعددة الأغراض Intregrated Multidisciplinary Environmental Cropping System
IPM	:	إدارة المكافحة المتكاملة للآفات الزراعية Intregrated Pest Managment
WFP	:	برنامج الأمم المتحدة للغذاء World Food Programme

نبذة عن المؤلف

- الاسم: د. الصادق عوض بشير
- حائز على بكالوريوس زراعة جامعة بغداد 1963م
- حائز على ماجستير في علم الطيور – جامعة أبردين المملكة المتحدة 1971م
- حائـــز على الدكتوراه في المكافحة المتكاملة للآفات الزراعية — جامعة غرب الباسفيك – كاليفورنيا – الولايات المتحدة 1999م
- عمـــل في مجـــالات تخصصه لمدة 15 عامًا مع حكومة السودان و15 عامًا مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) في حوالي 20 بلدًا في أفريقيا وآسيا، ثم لمدة 10 سنوات كمستشار للقطاع الخاص في جنوب أفريقيا.
- يعمل حاليًا مديرًا لمشروع طيور قطر ومستشارًا في مركز أصدقاء البيئة
- نشر بمفرده حوالي 40 ورقة بحث علمي و25 ورقة أخرى بمشاركة علماء من أمـــريكا وأوروبـــا وأفـــريقيا وآســـيا في المجـــلات العلمية المعترف بها عالميًا والمتخصصة في العلوم المذكورة أعلاه.
- شـــارك في وتـــرأس عشرات المؤتمرات والسمنارات العالمية والإقليمية 2004 وســـاهم في تـــدريب المـــئات من الكوادر – خلال الفترة من 1980 العربية والإفريقية في مجالات تخصصه وفي علوم التنمية الزراعية.

خريطة العالم العربي